



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَقَالِيدُ النَّصْرِيفِ

تأليف السَّيِّدِ
سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي

الجزء الأول

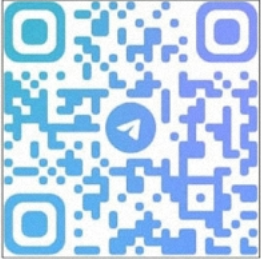
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

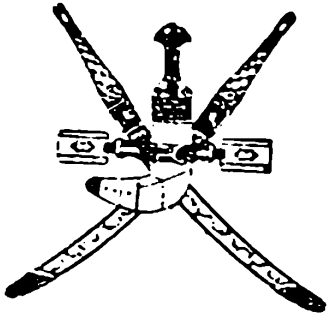


مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com





مَسلطنتِ عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَقَالِيدُ النِّصْرَةِ

تأليفُ العَلَّامةِ
سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي صرّف اللغة العربية أحسن تصريف ، وشرف لسانهم المذنب
بكتابه الشريف .

وصلاة الله وسلامه على أفصح ناطق بالضاد ، صلاةً وسلاماً ماله في درجة
كلهما من مضاد ، وعلى آله وأصحابه من نشر رِيَّأُهَا ما لا يدانيه العبير ، ولا
يشاكله في مراتب سنّاه وسنّاه البدر المنير .

وبعد :

فإن علم اللغة لمن أهم ما ينبغي تقديمه في المطالب ، لأنه إلى كل العلوم وسيلة
لكل طالب ، وأن من اعتنى بهذا اللسان الجليل ، لا بد له في مناهج تصريفه
من دليل .

وقد منّ الله علىّ بألفية مغنية في هذا الفن الشريف ، وسميتها والحمد لله
بـ [مقاليد التصريف] ولما اطلع على نظامها العالم الرباني ، والبحر النوراني ،
وحيد دهره بلا ممانعة ، وفريد عصره بلا منازعة ، أبو محمد ناصر ابن العلامة
المولويّ الوليّ أبي زهّان جاعد بن خميس الخليلي الخروصي ، أمرني أن أثبت عليها
شرحاً لطيفاً مختصراً ، ولم يقبل تعالىّ كلما جئتُه معذراً ، فلم أستطع خلافاً لأمره
ولا تبديلاً ، بل تلوت : ﴿ إِنَّا سَنُاقِي عَلَيْكَ قَوْلًا تَنبِيلاً ﴾ .

والله سبحانه هو المسئول أن ينعم علينا بالتيسير، وأن ينفور بصائرنا
بأنوار الإصابتة في مسالك التفسير، وأن يجعلنا ممن صدقت نيته في التوكل عليه،
وهذا بحمد الله شروع الابتداء في النظم المشار إليه .
أسأل الله التوفيق .

المقدمة

الحمد لله مصرف اللقى
التي خدنا إلى رضوانه مبغنا
وأزديف الصلاة تسليماً أتم
على النبي خير فاطق بقم
وآله وصحبه الفر ومن
يقتبهم في كل منهج حسن
وبعد فاعلم أنه لم يستقيم
نطق بلا علم تصاريف الكلم
ولم أجد فيما رأيت مبدعا
فيه نظماً مفيداً متيناً
فلم أزل من الإله أطلب
أن يتسنى لي هذا المطلب
فكان ما أردته مبسراً
فها كهُ منتظماً كما ترى
وقد تكفأت به ألفية
لجزمها أنحاء مرضية
فاستجلبها ميمونة مباركة
ليس لها في الحسن من مشاركة

فَأَخْرَجَهُ مُنْهَجًا مِّنْ تَأْمَلًا
وَتَفْتَحُ الْبَابَ الْمَنِيمَ الْمُفْلًا
وَاللَّهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمَتَّكَلُ
فَلَمْ يُجِيبْ مَنْ عَلَى اللَّهِ أَتَّكَلُ

...

باب في الاسم والفعل والحرف

الاسمُ والفعلُ والحرفُ الكَلِمُ

وَذِكْرُ كُلِّهَا بِذَا النَّظْمِ التَّنْزِيمِ

ينقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، فهي ثلاثة لا رابع لها في الوجود أبداً، وذكر الناظم أن هذه المنظومة محيطة بالأقسام الثلاثة كلها، فشرع في تقسيمها على أصل ترتيبها فقال:

الاسمُ لَفْظٌ مُفْهِمٌ مَعْنَى زُكْنٍ

فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِوَقْتٍ مُقْتَرِنٍ

عرف الاسم بأنه لفظ مفهم معنى في نفسه، غير مقترن بوقت أي زمان، فعنى زكن: أي علم، فبقوله: لَفْظٌ يَخْرُجُ مِنَ الْأَصْوَاتِ مَا كَانَ كَالنَّحْنَعَةِ وَالسَّمَالِ، وَأَصْوَاتِ الْبِهَائِمِ.

وأخرج بقوله: مُفْهِمٌ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ الْحُرُوفِ:

وأخرج الفعل بقوله: لَيْسَ مُقْتَرِنًا بِوَقْتٍ.

وأما دخول الزمان في نحو: ضارب فهو عارض للفهم لا في أصل وضعه، والله أعلم.

ثم شرع في خواص الاسم فقال:

خُصَّ بِالْعُرْفِ أَوْ إِنْ يُسْنَدًا

لَهُ وَتَنْوِينٍ وَجَرٍّ أَوْ نِدَا

من خواص الاسم: دخول ال التعريفية عليه، كالرجل والجبل

وأخرج ال الموصولة بقوله: عُرْفٌ:

ومن خواصه أيضاً : أن يسند إليه ما سواه كالفعل في قوله : ضربت
وقلت ، وضربنا وقتلنا .

ومن خواصه : الجر بأحرف الجر ، أو بإضافة : كمررتُ بزيد ، وهذا
غلام زيد :

وأما دخول بعض الحروف كالـكاف في : كمررتُ بزيد ، فإنها داخلة على
محذوف مقدر ، والمراد كقولك : مررت بزيد .

ومن خواصه : التنوين كقولك : زيدٌ وغلامٌ ، ولا يدخل في هذا تنوين
الترنم واللاحق والغالى ، كما في قوله :

أَقْلَى اللّوْمِ عَازِلَ الْعِتَابِ
وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي
• وَقَامِ الْأَعْمَاقِ خَارِي الْمُهْتَرِقِ •

فليس هو تنوين مع سيويوه ، بل فون زائدة ، ولأنه يختص بالشعر ، ولو
كان تنويناً لوجب حذفه للقافية ، وهذا يزاد في القافية ، فهو بالعكس .

ومن خواص الاسم : النداء نحو : يا زيد .

وَالْفِعْلُ قَدْ حُدَّ بِمَا الْأِسْمُ يُحَدِّدُ

بِدِ الْكُنِّ بِزَمَانٍ انْفِرَادٍ

وقد ذكر هنا حد الفعل ، فذكر أنه كحد الاسم بأنه لفظ دالٌّ على معنى في

نفسه ، لكن مقترن بالزمان ، فهو يخالف الاسم والحد من ذلك ، ويخالف الحرف
بدلالته على معنى في نفسه كالاسم ، لأن لفظة انفرد دالة على ذات زيد دلالة

مجردة من الزمان ، ولفظة ضربَ ويضرب دالة على باهية الضرب ، لكن مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي : ماضٍ أو حالٌ أو استقبالٌ .

وشرع في تبين شيء من خواصه فقال :

بِالْجَزْمِ أَوْ نُونِ افْعَلَنْ اخْتِصَا

كَذَا بِنَاءِ نِلَتْ وَجَاءَتْ خُصَا

بالجزم أى باستحقاقه الجزم : كإِن يَضْرِبُ أَضْرِبُ ، ومثله فى الأمر اضْرِبْ ، أو بدخول الجازم عليه ، وهو الحرف الذى يجبُ به الجزمُ ، ولا يردُّ عليه دخول غير الفعل كقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ إِن أَمْرٌؤُ هَلَك ﴾ فإن هنالك فعلا مقدراً يفسره الظاهر :

ومن خواصه : دخول نون التوكيد عليه : كاضربن ، وليستجنن وليكونا فى نونى التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ولا يرد عليه قوله :

* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

فإنه نادر .

ومن خواصه : تاء الضمير نحو : فعلتُ أنا ، وفعلتَ أنتَ ، وفعلتِ أنتِ يا هند ، وفعلتُ هى . فلفظة : نلتَ تحتمل الثلاث ، والرابعة جاءت .

ثم شرع يقسمه على الثلاثة الأزمنة فقال :

فِيهِ مَاضٍ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى

وَقْتِ مَضَى وَمَيَّزَ بِالْأَنْجَلَى

فمنه أى من الفعل ما هو ماض ، ودو: الدال على زمان قد مضى : كضرب ،
ومن خواص التاء ، وأل التعريفية في لفظة التا هنا للعمد ، أى اللفظة المعهودة في
في نلت وجاءت ، وماز الشيء ، يميزه فرقه عن غيره .

وَمَا عَلَى الْحَالِ أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ

دلّ فإنه المضارع الجلي

وما دل على زمن غير الماضى ، وهو الحال أو الاستقبال ، فهو المضارع
لا غير ، كيضرب ، واختلف في أصل وضعها ، أهى للحال أو للاستقبال ،
واسكل من الفريقين حجة وكان الأول هو الأصح عندى .
وأما دلالة نحو : لم يضرب على الماضى ، فليس بالوضع ، لكن بوجود قرينة
دلت على ذلك فليعتبر به .

بِالسَّيْنِ خُصَّ أَوْ بِسَوْفَ قَدْ وَرِسْمٍ

وَهَكَذَا خُصَّ بِأَنَّ قَدْ يَنْجَزِمُ

ومن خواص المضارع : دخول السين وسوف عليه ، فهما ينقلانه إلى
المستقبل .

ومن خواص الجزم : كَلِمَ يَضْرِبُ ، وَإِنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

وَالأَمْرُ صَوِّغَ لِطَلَبِ الْفِعْلِ

لِلنُّونِ قَابِلٍ لِمَثَلِ انْفَعَلِ

حدّ الأمر . بأنه صيغة يطلب بها الفعل من فاعل مخاطب ، فأخرج بلفظ

الطلب الفعل الإنشائي ، وأخرج الدهي بأنه صيغة ، وبأنه طلب الفعل به ، والأمر
يختص بالمخاطب ، فإن الغائب لا يصلح لأن يكون مأموراً ، ويخرج أسماء
الأفعال بأنها ليست صيغة غالباً ، وما كان منها صيغة مثل نزالٍ ودحراجٍ ، فإنه
أخرج عنه بعدم قبوله نون التوكيد واللام في لفظة النون للهد ، أي النون التي
ذكرناها في لفظة : افعلن .

ولاسمِ فِعْلٍ اعزُّ ما لم يقبل

مثل نزالٍ أو كصيه وحيهبل

ولما ذكر سابقاً أن غير ذى النون ليس أمراً ، بين هنا أنه اسم فعل ، وأتى منه
بثلاثة أمثال دالة على ثلاثة معانٍ : نزال : اسم فعل مشتق من نزل ، وصه : اسم فعل
غير مشتق ، وحيهبل : اسم فعل مركب من حيّ وهل ، والله أعلم : قال :

والنفل منه جامدٌ قد امتنع

تصريفه وعادِمُ للبعض كدع

ثم إن بعض الأفعال جامدة ، وبعضها متصرفة ، فالجامد منها ما يمنع
التصرف فيه مثل : نعم وبئس وليس ، فهي أفعال لدخول تاء الضمير عليها تقول :
نعمت ، وبئست وليست ، ولا مضارع لها ولا مصادر ، ولا شيء من الاشتقاق
وليست كالفعل الماضي اسكون ثانيها وكسر أول بئس ونعم وليس الأفعال ،
كذلك إلا ما كان مخففاً فإنه يشابهها في السكون ونحوه .

ومن الأفعال المتصرفة ما يتقدم بهض تصريفاته فلا وجود له أصلاً مثل : دَع
وذَرَّ أمران من يدَعُ ويدَرُّ ، وهما مضارع : ودَعَّ ووذَرَّ ، وكلاهما بمعنى

ترك ، ولكن قد أميت ماضيها بخلاف في ودع ، ولا يمتنع وجوده امع
قله فيه .

ومنها قد أميت اسم الفاعل والمصدر وغيرهما من الاشتقاق بلا خلاف
أعلمه في كون ذلك كذلك ، والله أعلم .

والحرف غير ما مضى كالبا وهل

ولن ولم وغير ذا الحد انخصل

الحرف ما ليس اسماً ولا فعلاً ، ولا حده على الصحيح غير ذلك ، وهو

يخالفهما في كونه لفظاً دالاً على معنى في غيره .

ومنه : موصول كالباء تقول : مررت بمحمد ، ومفصول مثل هل في : هل

أنت قائم ، وهو خافض كالباء ، وناصب ككن ، وجازم كأم ، وداخل على

ببتدا كهل .

باب في أسماء الأفعال

الركن الأول في الأفعال وتصريفاتها وما أشبه ذلك

ولما قدّم ركن الأفعال ، لأنه أم في باب التصريف ، وكثرة الحاجة إليه ،
لأنه في باب الطلب أولى من طلب الجموع ، والتصغير والنسب المنفرد به باب
الأسماء ، فلذلك بدأ به هنا فقال :

كَوَعَدَ الْمِثَالُ وَالْأَجْوَفُ مَا

كَبِعَ وَشَبِهَ ادْعُ بِنَقصِ وَسَمَا

بدأ هنا بذكر الأسماء المصطلح عليها في الفعل الثلاثي بحسب تقاير حروف
الاعتلال فيه ، فما كان معتلا أول حرف منه ، وهو المعبر عنه بالفاء مع علماء
التصريف ، فهو مثالٌ وذلك مثل : وعد ويسر ، والألف لا يكون فاء لأنه
لا يكون أصلاً ، وليس في الفاء موضع زيادة ولا قلب ، وليس الهمزة من
حروف الاعتلال في اصطلاح النحويين ، بخلاف اصطلاح العلماء بمخارج
الحروف ، فإنهم يعدونها منها ، ولكن بخلاف فيما أرى ، وليس هنا موضع
شرحها ، وقد خرجنا من حدّ المقصود ، فلترجع إليه إن شاء الله .

وما كان حرف العلة في ثانيه وهو المعبر عنه بالعين عند العلماء فهو أجوف
وذلك مثل : باع ، لأن أصله بَ يَ عَ ، وقال ، فإن أصله قَ وَلَ ونحوهما
كخاف وطل ، لأنهما من فَعِلَ وَقُعِلَ .

وما كان معتلاً آخره ، والحرف المعبر عنه باللام مثل دعا يدعو ، ورمى

يرمى فهو يسمّى ناقصاً .

وَذُو اعْتِلَالَيْنِ لَفِيْفٌ كَوْنِي
مَفْرُوقُهُ وَكَطَوِي مَا اقْتَرْنَا

وما جمع حرفي اعتلال فهو يسمى لفيفاً ، فإن كان الاعتلال في الفاء منه
واللهم مثل : وعى يعى ، ووتى يتي ، فهو لفيف مفروق ، وإن كان الاعتلال في حرفين
منه ممّا ، فهو لفيف مقترن ، وذلك مثل طوى وهوى ونحوهما .

وقيل مَمَّ بابٌ عِهُ بِالْمُتَوِي
وَالنَّقْصُ فِي الْأَجُوفِ أَيْضًا قَدْ رُوي

وبعضهم يسمي اللفيف المقترن ملتويًا ، وهو المعبر عنه بباب عِهُ ، لأنه أمر
من وعى يعى ، والهاء فيه ضمير غيبية أو عاملة في الوصل معاملة الوقف ، كالهاء
في : (لم يقسنه) على أصح ما قيل فيها فيما أرى ، وبعضهم يسمي الأجوف أيضًا
ناقصًا ، وهو باب باع وقال :

مُضَعَفٌ كَمَدَّةٌ وَحَنَّا
وَعَيْرُهُ الصَّحِيحُ سَمِينًا

باب مَدَّ وَحَنٌ يسمي مضاعفاً ، لأن أصله : مَدَدَ وَحَنًا ، كقتل وضرباً فأدغم
الأوّل في الثاني ، فهو حرف مضاعف ، وأتى بمثلين : مَدَّةٌ للمدّى ، وَحَنٌ
للأزم ، وَعَيْرُهُ أى غير ما ذكرته يسمي صحيحاً مطلقاً ، وهذا هو الرأى الأشهر
وهو الصحيح عندنا .

باب في الفرق بين اللازم والمعدى

ولا تَلِي هَا الْغَيْبِ لَازِمًا خَلَا

هَا مَصْدَرٍ كَفَعَلٍ طَبِعٍ أَوْ حُلَى

علامة الفعل اللازم أن لا تليه هاء ضمير الغائبين نحو: شرف وكرّم ،

فلا يقال شرفه ، وأما هاء ضمير المصدر فقد تليه فتقول: الشرف شرفته ، ومثل

للازم بفعل الطبع: كَشَرَفَ وَكَرَّمَا ، وَكَنْهَمَ وَفَرِحَ ، وَكَأَفْعَالِ الْحُلَى نَحْوَ سَوَدَ

وَاسْوَدَّ ، وَاحْمَارًا وَعَوَّرَ وَعَمَى ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ .

أَوْ طَاوَعَ الْعَادِي لِوَأَحَدٍ وَمَا

مِثْلُ اقْشَعَرَ وَالْمُضَاهِي أَحْرَنْجِمَا

ومن أمثال الأفعال اللازمة مطاوع الفعل المتعدى لواحد: كد الحبل فامتد ،

وكسرت الحجر فانكسرت ونحوها ، وقيد بالتمدية لواحد ، لأن المتعدى إلى

أكثر منه يكون متعدياً: كالتمة للنحو فقطعه .

ومن أمثال اللازم ما جاء على وزن افعلل كاقشعر واشمازت نفسه ،

واشعلت الناقة أسرع . والمضاهي أي المشابه احرنجم في الوزن ، كاقفيس ،

واعلنكس الظلام ، واحرنجم مطاوع لحرجم الإبل ، أي جمعها فاحرنجمت

أي انجمت .

وغير ذى الأزوم للعادي استقر

وذا الأزوم عدّه بحرف جرّ

غير اللازم وهو ما يصلح دخول هاء ضمير الغيبة عليه ، كضربه فهو المعدى ،

إذ هما قسمان لا ثالث لهما، ثم إن اللازم قد يعتمد بحرف جرّ، مثاله : ذهب فهو لازم وضماً ، ويعتمد في الاستعمال بحرف جر كما قال جلّ من قائل : ذَهَبَ اللهُ بنورم فهو الأمثل : أَذْهَبَ اللهُ نورم .

أَوْضَاعِينَ عَيْنَ غَيْرِ مَا ارْتَقَى

أَوْصِلُهُ بِالْهَمْزَةِ مِثْلُ انْطَفَأَ

ومن اللازم ما يعتمد بتضعيف عينه : كَكْرُمٍ وَكْرَمُهُ ، وَعَظْمٍ وَعَظْمُهُ ، وَفَرِحَ وَفَرَحَهُ وَنَحْوَهُ ، وقد يعتمد أيضاً بزيادة همزة توصل في أوله : كَكْرُمٍ وَأَكْرَمَهُ ، وَدَنَا وَأَدْنَيْتُهُ ، وَجَدَلَ وَأَجْدَلُهُ ، ولا تضعف عين غير الثلاثي .
وأما ما ارتقى عنه فلا تضعيف له ، وكذلك لا يوصل بالهمزة غيره بخلاف حرف الجر ، فإنه يصل الثلاثي وغيره .

وَجَوَّزُوا أَطْرَادَ وَصَلِيهَا بِمَا

يَلْزَمُ وَالْخِلَافَ لِنِ يَنْعَدِمَا

يجوز اطراد وصل الهمزة بكل فعل لازم نحو : كرم وأكرم ، وحسن وأحسنه ، وفرح وأفرحه ، وما أشبه ذلك .
ومختلف في : هل يجوز القياس في ذلك ، والأصح جوازه وإليه الإشارة بقوله : والخلاف لن ينعدم .

وَجَوَّزُوا لِلْخُلْفِ إِنْ لَوَاحِدٍ تَعْدَى

بِدُونِهَا تَقُلُّ إِلَى ثَانٍ هَدَى

واختلفوا أيضاً في جواز اطراد إلحاق الهمزة بالفعل المتعدي إلى مفعول

واحد ، فيكون بها متعدياً إلى مفعولين ، فمنعه قوم وأجازه آخرون بشرط أن لا يكون متعدياً بهمزة ، فإن كان متمداً بالهمزة فهو ممنوع بلا خلاف .
ومثال المختلف فيه نحو قولك : أضربتُ عمراً بكراً ، وأشتمتُ زيداً خالداً
أو ما أشبه ذلك .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيَ بِدُونِ الْهَمْزَةِ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَخْتَلَفَ أَيْضاً فِي جَوَازِ إِحْتِاقِ الْهَمْزَةِ بِهِ قِيَاساً إِلَى ثَلَاثَةٍ ، فَيَكُونُ مُتَعَدِّياً بِهَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ، وَالنَّقْلُ فِي هَذَا أَصْحَحُ نَحْوُ : أَرَأَيْتُ بَكْرًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَاعِدًا .
وأجاز بعضهم على القياس أظننتُ زيداً عمراً قاعداً ، فذلك أربعة مذاهب ،
منع القياس مطلقاً عند قوم ، وترجيح جواز الاطراد في موضع آخر عند من أجازوه ،
وترجيح منع القياس ، ومتوسط بين الأمرين ، والله الهادي .

وَمِنْهُنَّ تَعَدِّيَّةُ الْعَادِي إِلَى

ثَلَاثَةٍ لَمْ يَكُنْ فَوْقَهَا عَلا

الفعل المعدى لا يتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفاعيل ، فالعدي إلى واحد
نحو : ضربه ، وإلى مفعولين نحو : رأيتُ محمداً جالساً ، وإلى ثلاثة مفاعيل نحو :
أرأيتُ زيداً عمراً قائماً ، ولا يتعدى إلى أكثر من ذلك .

باب فَعَلَ بفتح العين يَفْعَلُ بكسرها

عَيْنَ الْمُضَارِعِ الْكُسْرَانُ مِنْ فَعَلٍ

ذِي الْوَاوِ فَا كَعِدَ وَهَبَ ثَقَلَا حَصَلَ

يجب كسر عين المضارع من فعل إذا كان فاؤه واواً نحو : وَجَبَ يَجِبُ ،
وَوَعَدَ يَعِدُ ، فيما كان حلقى العين ، واوى الفاء ، وأما يَهَبُ بالفتح فهو نادرٌ
بالنقل ، وقد يكون حلقى اللام مفتوحاً ، ولذلك قال :

وَكَسْرُ مَفْتُوحِ كَضَعُ يَقْدَرُ

وَبَجْدُ اضْمَمَهُ ضَعِيفاً يَنْدُرُ

ما كان مفتوحاً من الواوى فلاجل وجود الحلقى في لامه مثل وَضَعَ يَضَعُ ،
فالكسر فيه مقدر ، والفتح عارضٌ ، وأدله الكسر كَوَضَحَ يَضَحُ ، ولولا تقدير
الكسر فيه لوجب بقاء واوه المحذوف فيقال : يَوْضَعُ ، كما قيل : يَوْجَدُ ، لأن
الواو لم تحذف إلا لأجل كونها ساكنة ضعيفة ، بين ياء وكسرة إذا نطق بها
على الأصل فقيل يَوْعِدُ .

وأما يجد محذوفة الواو بضمومة العين ، فهي لغة ضعيفة في هذه الكلمة ،
قال في القاموس : ولا نظير لها ، والله أعلم .

وَكَسْرُ إِذَا الْيَاءِ عَيْنًا أَوْ لَامًا كَع

وَاطَوْ وَعِهِ وَنَحْوِ يَبْنِي قَدْ سُمِعَ

ومما يجب به كسر مضارع فعل أن تكون عينه ياء ، ولا يمتنع ذلك
لوجود حرف حلق في لامه ، وذلك مثل باع يبيع ، ويجب الكسر أيضاً إذا
كان ياء لامه نحو : أتى يأتى ، ولا يمتنع الكسر لوجود واو في عينه مثل :

طوى بطوى ، ولا لوجود حلق في عينه ، مع كون فائه واواً كافي وعى يعى ،
ويعتق للكسر لوجود حرف حلق في عينه إذا لم يكن الفاء واواً كافي سعى
يسعى ، وقد يكسر كما في بنى يبنى ، لكن الكسر فيه مسموع لغلبة
الفتح عليه .

وَلَا زِمَ الْمُضَاعَفِ اكْسَرَ وَيَضَمُّ

بِالنَّقْلِ خَبٌ مَتَّ أَجٌّ نَجٌّ غَمٌّ

إن المضاعف ما كان منه لازماً كَحَنَّ ، فالضارع منه يَحْنُ بكسر العين
منه ، وكسر الفاء منه بدلا من كسرة العين المُدْغَمَةُ كَنَقَلَ كسرة عين يتبع تالي
فائها ، ويظهر كسر عين المضاعف أو غير كسره إذا كان مجزوماً ، ولم يكن على
لغة الإدغام فيه فقول: لم يَحْنِ ولم يحن على لغة الإدغام ، وكذلك غير المكسور ،
وسمى الكلام عليه في باب الإدغام إن شاء الله .

وقد ندر في المضاعف اللازم ما هو مضموم بالنقل في كلمات عديدة ، وهي :
خَبُّ الخِصَانِ يَحْبُّ أى مشى سريعاً ، وخَبُّ النَبَاتِ طَال بِسُرْعَةٍ ، ومَتَّ إليه
بقرابة ونحوها يَمْتُ ، أى توسل ، وأخْبَتِ النار والريح سمع لها دوىً وكذلك
أَجُّ الظلم ، وهو ذكر للنعام ، يَوْجٌ ، ونَجُّ الماء يَشْجُ سال ، وغَمٌّ يومنا
اشتدَّ حرُّه .

وقال شارح لامية ابن مالك : غَمُّ النَّبْتِ بعين معجمة أى طَال ، وكذلك
بعين مهملة ، وكلامه هنا مخالف للقاموس ، فإن ضبطهما بوزن افتعل فقال :
اغْتَمَّ النَبَاتِ طَال ، وفي المهملة اعْتَمَّ النَّبْتُ اكْتَهَلَ ، فلم يبق في غَمٍّ إلا معنى
اشتداد حر اليوم ، وهذا يدل على أن ابن مالك موافق عبارة القاموس إذا كان

ضبطه بالفتن المعجمة في قوله : وغمّ زَمْ وشحّ مل أى ذملا ، وبعبارة الشارح على هذا التقدير يخالفه نقدير .

وَسَجَّ أَحْ سَخَّ أَدَّ حَدَّ عَرَ
وَشَدَّ كَرَ عَسَّ قَسَّتْ قَشَّ مَرَ

وسج بطنه أى رق الخارج منه ، وأح بالخاء المهملة أى سعل ، وسخ بالخاء المعجمة فى الخفر والسير أمعن ، والجرادة غرزت ذنبها فى الأرض لتبيض ، وأدّ البعير رجّع الحنين فى جوفه ، وحدّ عليه حدة غضب ، وعَرَ الظلم بالمهملة فى صاح ، وشدّ بمعنى عدا ، وكَرَ على قرنه يكرّ رجع ، وعسّ طاف بليل ، وعسّت الناقة رعت وحدها وقسّت مثل عسّت ، وقشّ القوم بالقاف المعجمة صلحت حاملهم بعد هزال ، ومرّ به يمرّ جاز ، ومرّ ضدّ حلا يمرّ بالفتح بابه كفرّح ، ويمرّ بالضم فهو شاذ كمرّ به .

كَتَلَكْ ذَرَّتْ سَخَّ خَشَّ نَلَّا

وَرَشَّ جَنَّ اللَّيْلِ كَمَّ عَلَّا

حصّ الحمار بالمهلّتين شرط ، وعدا وصرّ أذنيه ، ولطت الناقة بذيها ألسنته بين نخذيها ، وكفّ بصره عمى ، وكفت الناقة تآكلت أسنانها من الكبر ، وبقّ فى كلامه أكثر ، وشقّ بصر الميت تبع رُوحه ، ولا يقال شق الميت بصره .

وشكّ فى الأمر تردّد ، وعك يومنا اشتدّ حرّه مع سكون ريحه ، وطلّ دمه أى ضاع ولم يؤخذ بثأره ، وملّ فى سيره أسرع ، وأمّت المرأة تؤم أمومة صارت أمّا ، وزمّ بأفنه تكبّر ، وفكّ أى هريم .

هَمْ بِهِ أَحْنُ وَالخِلَافُ فِي
لِزُومِ هَبَّتْ وَتَعَدَّدَتْ اصْطِفِي
هَمْ بِالْأَمْرِ بِهِمْ بِهِ قَصْدُ فَعْلِهِ، وَحِنْ عِنْدَهُ بِحِنْ أَعْرَضَ، وَاخْتِلَافُوا فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ
الْمَسْمُوعَةِ بِالضَّمِّ .

تفصيل : هي أفعال ممدّاة في أصل وضعها .

وقيل : بل أصلها اللزوم والأول أرجح ، لأن كلمة : هبت الريح تهب وما
شابهها وإن استعملت في اللزوم فأصلها التّعدى من هبّه من النوم أيقظه . وكانت
الريح هبت الشجر أي حركتها ، فأستقطوا المفعول لأنه فضلة ، وكذلك يقال
في أخواتها وهي :

كَيْتَلِكَ ذَرَّتْ سَحَّ خَشَّ تَلَا

وَرَشَّ جَنَّ اللَّيْلُ كَمَّ عَلَا

كَيْتَلِكَ إشارة إلى هبت ، أي مثل هبت : ذرت الشمس تذرّ فاض شعاعها
على الأرض ، وسحّ المطرُ يسحّ نزل بكثرة ، وخشّ في الشيء يخشّ بمجمعتين ،
أي دخل ، وثل الفرس والحمار يثل أي راث ، ورش المزن أي أمطر ، وجنّ
عليه الليل أي أظلم ، وكمّ النخل إذا طلعت أكمامه ، وغلّ فيه بغل
أي دخل .

كَذَاكَ حُكْمُ بَابِ خَطَّ مَنْ تَلَا

وَكَسِرُ أَوْ اضْمُنَّ جَلَّ أَيْ جَلَا

وما تقدم في هبت من الاختلاف في لزومها أو تعددتها مع وجوب ضمها ،
فهو أيضاً لما يشبهها في النظر ، وهو باب خطّ يخطّ ، لأنه لازم في هذا الاستعمال

قبل النظر إلى حقيقة تعدّيه ، لأن أصله من باب خطأ الكتاب بخطه ، وهو معدّي .

ومثل خطأ في الاستعمال نحو : ذَبَّ عنه يذبُّ ، وفي الأصل من ذَبَّ الذبابَ عنه يذّبه ، ونصّ له على كذا عين ، وأصله من نصّ الشيء رفعه ، وغضّ من طرفه بغض ، والأصل غضّ طرفه ، وحطّ بالمكان والأصل حطّ رحله ، وحفّ به أحرق ، والأصل من مثل : ﴿ وَحَقَّقْنَا هُمَا بِنَخْلٍ ﴾ .

وصفّوا وقفوا صفوفاً ، والأصل من صفّ قدّمه ، وعقّ عن ولده والأصل عقّ العقِيّة ، وحلّ بالمنزل نزل ، والأصل حلّ المنزل ومنّ عليه بمنّ ذكر نعمته عليه ، والأصل من مثل : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ وعلى نحو ذلك فليقس .

ومنه : جلّ مع بعضهم ذكره ابن مالك في النوادر بالضمّ ، وفي القاموس ذكره بالكسر ، فهو على أصله إن كان لازماً ، وذكرته بالوجهين تبعاً لهما ، وانقصد الشارح على ابن مالك في ذكره إياه مع اللزوم ، قال : وهو في الأصل من جل البحر أى التقطه ، فكان القوم التقطوا متاعهم ، وهنا بحوث يطول بذكرها الكتاب تركناها اختصاراً والحمد لله .

ذكر ما سبغ مضارعه بوجهين

لأبٍ شبَّ المهرُ شتَّ أثَّ جدَّ

وجهان حثَّ شحَّ حدث شدَّ صدَّ

وهذا ما سبغ مضارعه بالوجهين وهما : الضم والكسر : أبٌ يئبُ ويؤبُ
أباً وأيبياً وإياباً وأبابةً شهباً للسفر ، وشب المهر أى الحصان أى مَرَح يشبُّ
ويشِبُّ شباباً بالكسر ، وشتَّ يشُتُّ الأمرَ ويشتُّ تفرَّق .
وأثَّ الشعر والنبات يئثُّ ويؤثُّ كثراً والتفَّ وجدَّ فى العمل يجِدُّ ويجدُّ
قصده بعزم ، وهمت ، وفحت الأفعى بحاء مهمله ، ويجوز بمجمة تفتح وتفتح
ونفخت بفمها وصوتت وشحَّ به بشحُّ ويشحُّ بخل وحدث المرأة على زوجها
تحدُّ وتحُدُّ تركت الزينة لفقده ، وشذ يشذُّ ويشذُّ انفراد عن الجماعة ، وصدَّ عن
الشيء يصدُّ ويصدُّ أعرض .

ثرت ودرت ترَّ عرت حرَّ

وطرَّ رزت أزرَّ نسَّ طشَّ قرَّ

ثرت العين تثرُّ وتثرُّ غزُر ماؤها ، والطمنة كثر ماؤها ، والشاة أو الناقة
اتسع إحليلها ، وتثرُّ بالفتح لفة فى كلها ، ودرت بالابن تدرُّ وتدرُّ كثر درها ،
وترَّ العظم بقا مشناة فوقية ، ورا مهمله يترُّ ويترُّ بان وانقطع ، وفيه لفة بالفتح
وعرت الإبل تعرَّ وتعرَّ سلحت .

وحرَّ النهار بمهملتين حميت شمسه ، وخرَّ الحجر يخرُّ ويخرُّ سقط إلى أسفل ،
ومنه : ﴿ يخرُّونَ للأذقانِ ﴾ والكسر أفصح وعليه القراءة ، وطرَّ الشاربُ

يَطْرُءُ وَيَطْرُءُ طَلَعُ نَبَاتِهِ ، وَطَرَّ أَيْضًا بَانَ مَعَ الْقَطْعِ .
وَرَزَّتِ الْجَرَادَةُ تَرِزُ وَتُرِزُ إِذَا غَرَزَتْ ذَنْبَهَا لِقَبِيضٍ ، وَأَزَّ الْقَدِيرُ يَبِزُّ وَيُوَزُّ
سَمِعَ لَغَلِيَانَهُ صَوْتًا .

وَنَسَّ الشَّيْءُ يَنْسُ وَيَنْسُ أَي يَبَسَ وَهُوَ بِالنُّونِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ ، هَكَذَا
ضَبَطَهُ ، وَذَكَرَ شَارِحُ اللَّامِيَّةِ لَهَا وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ نَسَّ بِشَيْنٍ مَعْجَمَةً ، وَلَمْ أَجِدْهُ
فِي الْقَامُوسِ ، وَلَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، وَطَشَّ الْمَزْنَ يَطِشُّ وَيَطُشُّ مَطَرًا
ضَعِيفًا دُونَ الرَّشِّ وَقَرَّ الْيَوْمَ يَقِرُّ وَيَقُرُّ بَرَدًا .

وَشَطَّ أَصَتْ كَعَجَمٌ عَنِ الْوَالِدِ

لَمَّا صِرَاحًا مُرْعَةً وَاللَّهْزَلِ

شَطَّ يَشِطُّ وَيَشِطُّ بَعْدَ ، وَأَصَتْ لِلنَّفَاقَةِ بِمُهْمَلَةٍ تَنْصُ وَتَوْصُ اشْتَدَّ لِحْمُهَا ،
وَتَلَاحَكَّتْ أَلْوَاحُهَا ، وَغَزَرَتْ ، وَكَعَجَمٌ عَنِ الشَّيْءِ يَكْعُ وَيَكْعُ جَبْنٌ وَضَعْفٌ ،
وَحَمٌّ الْمَاءِ يَجْمُ وَيَجْمُ كَثْرًا وَاجْتِمَاعًا ، وَعَنْ لَهْ الشَّيْءِ يَعْنُ وَيَعْنُ عَرْضًا .
وَأَلَّ السِّيفُ يَثِلُ وَيُؤَلُّ لَمَعًا ، وَلَوْنُهُ يَرِقُ وَصَفَا ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى اللَّمَعِ ،
وَفَرَاثِصُهُ لَمَعَتْ فِي عَدْوٍ ، وَأَلَّ فِي مَشْيِهِ يَثِلُ وَيُؤَلُّ أَمْرَعٌ وَاهْتَزَّ وَاضْطَرَبَ ،
وَأَلَّ الْحَزِينُ يَثِلُ بِالْكَسْرِ فِي الْقَامُوسِ وَالضَّمِّ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ أَلَّا وَأَلَلًا وَأَيْلًا
أَنَّ وَحْنًا ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالِدَعَاءِ وَصَرَخَ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ ، وَخَلَّ يَخِلُّ وَيَخِلُّ هَزَلًا .

وَقِيلَ كُلُّ مَا مِنْ الْوَالِدِ ضَمٌّ

فَإِنَّ تَلْمِيحَ التَّعَدِّيِّ فَيَدُ أُمَّ

هَذَا الْقَوْلُ مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ لَازِمٍ مُضَاعَفٍ ، وَهُوَ مِمَّا يَرُودُ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ ،

فإنه عنده كل مضاعف لازم وجد فيه الضم فإنه قد لمح فيه معنى التعدى ، وكأنه
لصحيح من قوله وهو يعم ما كان بالضم فقط ، أو بالوجهين ، فإنك إذا تأملته
ترى فيه معنى التعدية ظاهراً جلياً أو متأولاً خفياً .

وقد ذكرنا صفة ذلك في المختلف فيه ، وهو باب هبَّت ومثاله في باب
ذى الوجهين صدّ منه فإن فيه صدّه ، فهو متأولٌ عليها ، ورذّ الجراد ذنبه ،
وكعّ وكعّه ، وشتّ أمره وشنتّه .

ومثله في المضموم فتح الماء سال ، وشجه يشجّه وسختّ أى غرزت ذنبها ،
فهو بمعنى التعدية ، وإن لم ينطق به واطت الناقة بذنبها ألصقت بين نخذيها ،
فالضم فيه للمح ألصقت وعلى نحو ذلك يكون إن شاء الله .

باب فَعَلَ يَفْعُلُ بِضَمِّ عَيْنِ الْمُضَارِعِ

وَإِوَىٰ عَيْنِ ضَمِّ مِثْلِ بُحٍّ وَمَا

وَإِوَىٰ لَامٍ كَانَ كَادَعُونَهُمَا

: يُضَمُّ مُضَارِعَ فَعَلَ لِلْفَتْوحِ إِذَا كَانَ فِي الْعَيْنِ مِنْهُ وَإِوَىٰ مِثْلُ : قَالَ يَقُولُ

لأنه من الفول ، وليس يمتنع وجوب الضم فيه إذا كان اللام فيه حرف حلق

مثل : باح يبوح ، وفاح يفوح ، وساه يسوه ، وكذلك يجب الضم إذا كان

لللام وإوَىٰ مثل نما ينمو لأنه من النمو ، وربا الشيء يربو ومعناها واحد ، فإذا

كان اللام حرف حلق فالضم لا يمتنع لأجله مثل دعا يدعو .

وَالْفَتْحُ وَالْوَجْهَانِ فِي الْحَلْقِ لَا

تَقْسِنُ عَلَىٰ مَا مِنْهُمَا قَدْ نُقِلَا

الفتح في الواوى لآماً مسموعٌ قليل مثل : طحا الأرض يطحها بسطها ،

وقحا التراب يقحاه جرفه ، وطفى يطفى جاوز القدر ، وفيه لغة كرضى فهو

يحتمل القداخل .

قال شارح اللامية : فهذه ثلاثة انفردت بالفتح لا غير ، وسمع بالوجهين الضمُّ

والفتح : دحا الأرض يدحوها ويدحها بسطها ، وسحا التراب جرفه ، وصفا مال

وضحا للشمس برز وطها اللحم أنضجه طبخاً ، ومحا الكتاب ونحاه .

قال الشارح : فهذه سبعة سمعت بالوجهين والله أعلم .

وَمُضَعَّفُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى ضَمًّا
وَكَثْرًا حَبًّا فِي شُدُوزٍ أَمَا

ومما يستوجب الضم الفعل المضعف المعدى ، وذلك مثل : مَدَّهُ يَمُدُّهُ ،
وَقَدَّه يَقْدُهُ ، وما شابه ذلك ، وفيه شدوز بالكسر نقط ، وهو جبهه يُجْبَهُ
ولا نظيره .

وَشَدَّ بِالْوَجْهِينِ بَتَّ نَتْ رَمًا
وَشَجَّ هَرًّا شَدَّ أَضَّ عَلَّ نَمًّا

هذا ما ندر بالوجهين : الضم والكسر وهو بته يبتُّه قطعته ونث الحديد يفتُّه
ويَنْتُهُ أفساه ، ورمة بالمهمله يرمُّه ويرمُّه أصلحه ، وشج رأسه يشجُّه ويشجُّه
وشدَّه يشده أو ثقته ، وهر الشيء يهره ويهره كرهه ، وأضه إلى كذا يئضه
ويؤضه أجاه ، وعله يعله ويعله سقاه عللاً بعد نهل محركة ، والنهل الشرب الأول ،
والعلل الشرب الثاني ، ونمَّ الحديد يئمُّه ويئمُّه أفساه .

وَالضَّمُّ أَيْضًا مَعَ بَدُّ مَفْخَرٍ

إِنْ يَكُنِ الْجَائِبُ كَثْرًا قَدْ عُرِيَ

وقد يبنى يفعل من كل فعل أريد به إظهار المفاخرة مثل سابقني فسبقته
فأنا أسبقه ، وغالبني فغلبته فأنا أغلبه أى أنخره فى السبق والغلبة ، مع أن أصلهما
يَسْبِقُ وَيَغْلِبُ كَيْضَرِبُ ، وقياس هذا بشرط أن لا يكون فى الفعل ما يستوجب
به الكسر نحو : وعد وباع ورمى ، فإن الضم فى ذلك غير جائز .

وَأُخْلِفُ فِي ذِي الْخَلْقِ لَيْسَ أَوْلَا

لَكِنَّ وَجَهَ الْضَمِّ فِيهِ فَضْلًا

قال الكسائي : الحاق اللام أو العين كنع وشعر مما يمنع الضم في

إشاعة المفاخرة .

وقال غيره من النحاة : إن الضم واجب مع وجود الحلقى ، وذكر أنه مسموع

عن العرب فتقول شاعرني فأنا أشعره ، وصارعه فأنا أصرعه والله أعلم .

باب فَعَلَ يَفْعَلُ بِالْفَتْحِ

وَأَفْتَحَ لَدَى الْخَلْقِ لَا فِي الْأَوَّلِ

فِي غَيْرِ مُضَعَفٍ وَمَسْئُوعٍ جِلِيٍّ

يجب فتح مضارع فعل إذا كان فيه حرف حلق في غير أوله، أى في غير الفاء منه، فإن وقوعه في الفاء لا تأثير له: كعرف بعرف.

وحروف الحلق ستة: الهـزة، والهاء، والنين، والحاء، والعين، والحاء نحو سأل يسأل، وقرأ يقرأ، ومهر يمهر، وعمه بعمه تحيّر وضل، وفيها لغة كفروح وشففه الحب يشفّفه، ولدغته تلدغه، وذخره لنفسه يذخره خبأه، ونفخ فيه ينفخ، وطمع يطمع، ومنع يمنع، ونحر ينحر، ونفح الطيب ينفح.

ويستثنى في الحلق أن لا يكون مضاعفاً كفتحت الأنفى تفتح، وسخت نسخ ونحوهما، وأن لا يكون فيه الكسر أو الضم مسموعاً جلياً نحو: دخل يدخل، وطلعت الشمس تطلع.

وأما مثل وعد ووعى ودعا ووقع وما شابه ذلك فقد مضى الكلام عليه، فلا فائدة في إعادته، وبالله التوفيق.

بَابُ فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ

وَإِكْسُرَ أَوْ إِضْمَمَ إِنْ يَكُ الدَّاعِي مُتَقَدِّمًا

وَقِيلَ إِنْ الضَّمُّ لَيْسَ مُطْرَدًا

وهذا باب يكون فيه فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ بالكسر والضم ، وهو حيث

لا يكون فيه ما يستوجب الكسر ، مثل أبى يأبى ، ووعد يعد ، وباع يبيع ،

ودعا يدعو ، وعاد يعود ، وكذلك المضاعف اللازم كحَنَّ يَحْنُ والمضاعف المعدي

كذَهَّ يَذَهُ ، والمفتوح لأجل حرف الحلق كنعق ينعق ، ومنع يمنع .

ومثال ما ورد الوجهان : عقله يعقله ويعقله أى دفعه بشدة وقرى به فى :

﴿ خذره فاعتلوه إلى سواء الجحيم ﴾ وطمئها يطمئئها ويطمئئها ، وفى القرآن بالوجهين :

﴿ لَمْ يَطْمِئِنُّنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ ونحو ذلك .

وقال بعضهم : إن الكسر هو المقيس المطرد ، لأنه أخف من الضم ، والضم

غير مقيس ، وقيل كلاهما مطردان .

وَأَمْتَمَهُمَا إِنْ كَسَرَ أَوْ ضَمَّ سَمِعَ

وَقِيلَ فِي الْمَشْهُورِ لِأَنَّ غَيْرَ أَمْتَمَ

يمنع جواز الوجهين فيما سمع فيه كسر أو ضم . وقيل لا يمنع ما اشتهر شهرة

تمنع عن النزاع فيه : كخرج يخرج ، وسكن يسكن ، وقتل يقتل ، ونصر ينصر ،

ومثل : ضرب يضرب ، وغلب يغلب ، وكذب يكذب ، وسرق يسرق ونحو ذلك .

وأما المسموع فكثير : كيقبل النبات يقبل بالضم ، ومطل غريمه بمطلة ،

ونسق الكلام ينسقه نظمه ، ومكسه يمكسه ، أى نقسه ونحو ذلك كثير ،

وكذلك نحو حَفَرَتُ أُسْبَانَهُ تَحْفِرُهُ بِالْكَسْرِ. تَبَا كَلَّتْ وَأَضْرَهُ عَطْفَهُ، وَحَرْدٌ عَلَيْهِ يَحْرَدُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ وَجُودُ السَّمَاعِ بِمَانِعٍ لِلجَوَازِ عَلَى الْأَصْحَحِ، إِلَّا فِي الْمَشَاهِيرِ كَمَا رَأَوْنَا .

أبو زيد عن العرب واختاره صاحب القاموس وبه قال ابن مالك وكثير

غيرهم .

باب في شيء من خواص فعل المفتوح العين

عن فَعَلتَ خَصراً نائهاً فَعُل

فيما استبحق من مضاعف كجمل

ويخص فَعَلَ المفتوح بأن ينوب عن فَعَلَ المضموم في النعوت المستوجبها
فَعَلَ المضموم من المضاعف : كجَلَّ أى عظم ، وعزَّ وشحَّ وقلَّ ، ولذلك كان
اسم فاعلها فعلاً كجليل وعزيز وشحيح وقليل .

أو كانَ فيما فاؤه تالياً تَلَى

واخصصن به غلبة المقابل

وينوب عن فَعَلَ المضموم أيضاً فيما كان الياء بعد فائه أى في عيئه وذلك
مثل : طاب يطيب ، ولانَ يلين ، وبان يبين ، فهو طيب ولين وبين ، ويخص
أيضاً غلبة المقابل نحو : كاتبى فكتبته ، وكارمنى فكرمته .

باب فَعَلَ بِالْكَسْرِ يَفْعَلُ بِفَتْحِهَا

عَيْنَ الْمُضَارِعِ أَفْتَحَنَ مِنْ فَعَلَ
وَمِنْهُ نَادِرٌ بوجهين نُدِيلٌ
فَعَلَ الْمَكْسُورِ مُضَارِعُهُ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ: كَفَرِحَ يَفْرِحُ، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَرَشَاتٌ
يُدُهُ تَشُلُّ شَلَالًا، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَخَافَ يَخْافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَلَيْسَ خَافٌ
وَهَابٌ مِنْ بَابِ فَعَلَ الْمُفْتَوِّحِ، لِدَلَالَةِ الْمُضَارِعِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي فَعَلَ مَا يَفْتَحُ
مُضَارِعُهُ إِلَّا مَعَ حُرْفِ الْخَلْقِ، وَالْمَعْتَلُ الْعَيْنِ لَا تَأْثِيرَ لِلْخَلْقِ فِيهِ، وَقَدْ مَضَى هَذَا
فِي بَابِهِ، وَقَدْ نَدَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْمَالٌ سُمِعَتْ بِالْوَجْهِينِ:

حَرَ حَسَبَ أَوْغَرَ بئس أَوْلَغَ يَيْسًا
بَقِي وَهَلْ أَنْعَمَ تَحَمَّ أَوْلَهْ يَبَسًا

لِلنَّادِرِ مِنْهُ بِالْوَجْهِينِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ اثْنَا عَشَرَ فَعْلًا هِيَ: وَحِرَّ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ
يُحِرُّ وَيُوحِرُّ أَمْتَلًا حَقْدًا، وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ خَنَّ، وَوُغِرَ صَدْرُهُ بِمَعْجَمَةٍ
فَهْمَلَةٌ يَغِرُّ وَيُوْغِرُ تَوْقَدُ غِيظًا، وَبئس بِالْهَمْزَةِ بَعْدَ بَاءِ مُوَحَّدَةِ يَبْئُثُ وَيَبْأُسُ
سَاءَتْ حَالُهُ وَهُوَ ضِدُّ نَعْمٍ، وَوَلَغَ الْكَلْبُ بِمَعْجَمَةٍ بَلِغٌ وَيُبُولِغُ وَفِيهِ لَفْظَةُ كَوْعَدُ،
فِيحْتَمَلُ التَّدَاخُلَ وَيُبْئِثُ بِالْهَمْزَةِ بَعْدَ الْيَاءِ يَبْئُثُ وَيَبْأُسُ انْقِطَعَ رَجَاؤُهُ،
وَالْفَتْحُ أَنْصَحُ . ﴿ وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ
الْكَاذِبُونَ ﴾ وَوَبَقِيَ بِالْمُوَحَّدَةِ، يَبْقَى وَيُوبَقُ هَلَكَ .

وَوَهْلُ يَهْلُ وَيُوهَلُ فَزِعَ وَهَلَهُ أَيْضًا نَسِيَهُ، وَنَعِمٌ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ نَعْمَةٌ

بالفتح ، ووحّت الحبلى تحم وتوحم وحاماً. اشتهت أكلاً ، وولّه يله ويوله
ولهاً بالتحريد ذهب عقله فهو واله وولهان ، ويبس الشجر ويبس يبساً بالضم
ومن الشذوذ ما هو بالكسر فقط وهو :

واكسر ورث جدّ رع وثق عَقَّ رِكْ وفق

ورمّ وگم وری وآه ومق

وهذا ما انفرد بالكسر وهو ثلاثة عشر فعلاً : ورثه يرثه ، ووجد به يجد
وجدأ أحبه ، وحزن عليه ، وورع يرع ورعاً محرّكة عنّ ، ووثق به يثق ثقة
اثتمنه واعتمد عليه ، وعق عليه بالهملة يعق عجل ، وورك يرك اضطجع ، كأنه
وضع وركه على الأرض ، ووفق الفرس يوفق حمن ، عن ابن مالك وفي القاموس
والصحاح .

وقت أمرك تفقه صادفته موافقا ، وورم الجرح يرم انتفخ وأنفة تكبّر ،
ووكم يكم اغتم واكترب ، ووقه له بالقاف يقه أطاع ، وورى المخ يرى إذا
اكتنز شعباً وسمنأ ، وورى الزند يرى ، وفيه لغة كوعد فاحتمل التداخل ،
وولى الأمر يليه وولايةً وولايةً بالفتح والكسر وبهما قرئ : ﴿ هُنَالِكَ
الْوَالِيَةُ لِلَّهِ ﴾ وومته يمته مته وومقاً أحبه .

أكثر ذا من اللزوم جائى

واخصص به لكبر الأعضاء

أكثر أوزان باب فعِلَ تَجِيءُ لازمة : كفروح ونهيم وجذل وعجل ، وقد

تجىء معداة بكثرة أيضاً : كسمع وعلم ، و- لكن اللزوم أكثر .

ويختص باب فَعَلَ بمجيشه اعظم الأعضاء وهو مما ليس له مادة أصلية غير الأسماء المصنوع منها ، وذلك نحو : رقب و بطن ولسن ونخذ ، وعجز ، كبرت رقبته و بطنه ولسانه ونخذه وعجزه ونحوه ذلك .

وغالباً خص العيوب والحلى

وشاع ما طواع باب فعلا

ومما يكون غالباً لباب فَعَلَ اللازم أفعال العيوب : كمنى يعنى ، وعطب يعطب وجهر ، فهو أجهر لا يبصر في الشمس ، وعرج وعوج ، وخزرت عينه صفرت ومثل ذلك كثير .

وأما الحلى فهو الألوان نحو : صهب لونه وهي كالشعرة خاصة بالشعر ، وبنث فهو أبيض ، وشاة بقاء رقطاء ، وسود وخفير وخمر وصفر وزرق وشهل ودهم ونحو ذلك .

وأما مطاوعة فعل المفتوح نحو : كسرتة فكسرت وعقرته فعقرت وهدمته فهدم وثلثته فثلث قيل : وهو كثير جداً ، ومعرفة متوقفة على معرفة مواد فَعَلَ المفتوح ، ومعنى المطاوعة حصول فعل قاصر عن أثر فعل آخر متعمد ، والله أعلم .

باب فَعَلَ يَفْعُلُ بضمهما

مِنْ فَعَلَ اضْمُمَ عَيْنًا الْمُضَارِعًا
وَهُوَ لَفْتٌ لَازِمٌ كُنَّ وَاضِعًا

فَعَلَ المضموم عينه يجيء مضارعه يَفْعُلُ بضم العين أيضاً : ككْرُمُ يَكْرُمُ
كرماً وكرامةً ، وحمُنُ يحسُنُ حسناً ، ولا يجيء غير فعت مشترك فيه اللزوم ،
وهو يظلب في أفعال الطباع والسجالات ككْرُمُ وشرفٌ ومجدٌ وعظمٌ وخبثٌ
وما أشبه ذلك ، فإن فَعَلَ هو الموضوع له ، ولكن قد يشاركه فيه فَعَلَ المكسور
كفَرِحَ وجدَلَ وبخَلَ .

ولم يجزِ ذا الباب مُضعفاً ولا

بعين آو لام سيوى ما نقلنا

إن عين فَعَلَ المضموم لا تكون ياءً ، وكذلك لا يكون لامٌ فَعَلَ ياءً ،
ولا يكون فَعَلَ مُضعفاً كما وجد ذلك في فَعَلَ المفتوح والمكسور ، وما شذ
من ذلك فهو منقول قليل ، فإن فَعَلَ المضموم قد وجد عينه ياءً في فعلٍ واحد
وهو : هيؤ الرجل مهموز اللام ، أى حسنت هيئته ، وقد سمع يائى اللام في فعل
واحد أيضاً وهو : نُهُو الرجل صار ذا نُهى أى عقل ، والنهى مقصوراً العقل ،
وهو يائى اللام ، لأنه من نهيقه نهياً ، قيل : وهو جمع نُهيَّةً وهى العقل .

وقد سمع المضاعف أيضاً في لبُتَ إذا صرت لبيباً عاقلاً ، وفككت فكةً ،
وهى حق فى استرخاء ، وفى أحد الفعلين لغة كفرح ، ودمت تدم ككرم أيضاً ،
وفيه لغة كشم يشتم فهذه ثلاث مضاعفة نادرة .

باب أفعال تصاغ من أسماء الأعيان

مِنْ اسْمِ عَيْنِ ذِي ثَلَاثٍ فَعَلًا

لِلأَخْذِ مِنْهُ بِأَطْرَادِهِ حَصَلًا

قد يصاغ فَعَلٌ المَفْتُوحُ مطرداً من أسماء الأعيان الثلاثية ، لأخْذٍ منها نحو :
رَبَعَ المَالَ وَعَشَّرَهُ وَنَصَّفَهُ ونحو ذلك ، أى أخذ ربه ونصفه وعشره .

ولا تأخذ ولثن تنيله

وعمل به وفيه وله

ومنها ما يصاغ منه لا تأخذه كنهـر النهر ، وبار الهـز وإِنالته أى تنيل غيرك
منه كالحمتة وشحمتة ولبنته ، أى أطمعته لحماً وشحمًا ولبنًا ، وإذا قلت :
لحمتُ أنا وشحمتُ ، أى أخذتُ لحماً وشحمًا فهو من باب الاتخاذ .
ويصاغ أيضاً منها العمل بها : كروحته وسهمته وعصاه ، أى ضربه برمح
وسهم وعصاً .

ويصاغ منها أيضاً لعمل فيها نحو : رأسه وعانه ، أى أصاب رأسه وعينه .
ويصاغ أيضاً لعمل لها نحو : كلبه الكلب ، وسبعه السبع ، وعلى ذلك
فقس توفق إن شاء الله تعالى .

مِنْ ذِي جِيءٍ أَرْبَعٌ بِفَعْلًا

لِلأَتِّخَاذِ وَمُضَاهَاةٍ جَلًا

وقد يصاغ من أسماء الأعيان الرباعية أيضاً بوزن فَعْلٍ فيكون ذلك بمعانٍ
مضبوطةً غالباً ، وهى الاتخاذ : كتمطرتُ الكتب ، أى اتخذتُ لها قِمَطْرًا

بكسرة ثم فتحة بعدها سكون ، وهو وطاء لها ، وقرمصتُ قرموصاً ، أى حفرتُه ،
وهو حفرة صغيرة يستكن فيها من البرد .

ويكون المضاهاة ، أى مشابهة الشيء وهو كثير فيه : كعقربتُ الصُدغَ
أى لويته كالعقرب ، وعشكلت الشعر أى أرسلته كالمشكال وهو شمراخ النخل ،
وحفظل الرجل وعلقم أى أشبههما ، وهما شجران مُرَّان والسَّتر والإظهار
والإصابة به وفيه تقع الإصابة .

ويكون لاستر أيضاً : كسربله ، وقرمَدَ البناء طلاه بالقرمد وهو الجص ،
ويكون للإظهار : كعسلجت الشجرة وبرعمت ، أى أظهرت عساليجها ، جمع
عسلج وعسلوج بضمهما ، وهو ما اخضر ولان من عيدياتها وبراعمها ، جمع
برعم وبرعُوم وبرعومة بالضم فى كلهما ، وهو كم الثمر والنَّور أو الزهر
ما لم ينفتح .

ويكون أيضاً للإصابة به كمرفضته وعرجنته ضربيقه بالمرفاص وهو السوط
والمرجون ، وهو أصل للمشكال ، وفرجِنَ الدابة حكماً بالحسة ونحو ذلك .
وقد يجىء أيضاً لإصابة فيه كعقربه وغلصمه وعلقمه ، أى قطع عرقوبه وغلصمته ،
وهى رأس الحلقة ، وحلقومه وهو مجرى الطعام .

وهو لِيَجْمَلُ فيه أو لِيَجْمَلِهِ

كذلك واخْتَصَّارِ قَوْلِ أُولِهِ

وهو قد يجىء أيضاً لجملة فيه : ككفلتُ الطعام وكزبرته وزعفرته ، جعلتُ
فيه للفلفل والكزبرة والزعفران ، وعصفت الثوب وزبرقته وعندمته ، أى
جعلت فيه ذلك من الأصباغ ، وعَبَّهَرَ الدَّاءَ وَغَبَّرَ العَاطِبَ جعل فيهما ذلك .

ويجى، أيضاً لجعل الشيء كذلك : كجحفل الخليل وقنبلها ، جعلها كذلك
أى جحافل وقنابل ، وهى الطائفة منها نحو الأربعين ، واختصار قول : أولياى
ويعطى فعل اختصار الحكاية مخصصاً بها : كسبئحل قال : سبحان الله ، وحوقل
قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وفى كلا الوزنين إن لم يَحْتَشَى

لبس بشرط نسبة صنع إن تشا

فى كلا الوزنين يعنى وزن فَعْمَل ووزن فعل المذكور قبله ، فإنه اشترط فيه
أَطْرَادِ الصَّوْغِ عَلَى وَزْنِهَا شَرْطِينَ :

- أَوْلُهُمَا : أن لا يكون ثم لبس دَافِعٌ فهو أحدُ الموانع ، فإذا كان ذلك
مفهوماً من لفظ مناسبٍ فلا مانع للجواز .

واشترط النسبة هنا لفظ عامٌ لامح معان خواص ، منها : أن لا يصاغ من
اللفظ إلا لمناسبٍ معناه فى أصل وضعِهِ ، فإنك لو استعملتَ من لفظة العنبر معنى
الستر فقول : عنبرتُ الرجلُ أى سترتهُ بالعنبر ، كما قلتَ : سربلتُهُ أى سترته
بالسربال ما كان ذلك جائزاً ، وكذلك لو قلتَ عنبرتُ البناءُ ، أى شدتهُ بالعنبر ،
كما قلتَ : قرمدته ما جاز ذلك ولو كان حقاً فى أصل استعماله للنسبة ، وعدم النسبة .
فلفظة النسبة أعم من ذكر اللبس لشموله مناسباته الوزن للفظ ، فلا يصاغ
من الرباعية لوزن فعل الثلاثى ولا بالعكس ، اعدم مناسبة اللفظ .

وأما ذكر اللبس فشرط لا فى جواز أصل البناء عليه ، ولكن فى مجرد
الفهم عند السامع ، فلو قال سبَّعَهُ ولم يكن ثم قرينة تميزه أنه من سبَّعَهُ السَّبَّعُ

أو من سَبَّحَ المَالَ أَى أَخَذَ سُبُعَهُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِأَجْلِ اللَّبْسِ ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي أَصْلِهِ
مُنَاسِبٌ لِلصَّوْغِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَإِذَا وَجِدْتَ الْقِرَائِنَ الْمُمِيزَةَ وَانْدَفَعَ اللَّبْسَ حَكْمًا
بِالْجَوَازِ مَطْرَدًا عَلَى الْأَصْلِ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كَذَلِكَ فِي الْوِزْنِ الْمَزِيدِ أَقْبَلَ إِنْ

صَادَفَ نِسْبَةً وَمِنْ لَبَسَ أَمِينٌ

وَكَذَلِكَ يَشْتَرَطُ فِي صِلَاحِيَةِ الْوِزْنِ الْمَزِيدِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الصَّوْغُ مِنْ اسْمِ عَيْنٍ
أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمَوْضُوعُ مِنْهُ مُنَاسِبًا لِلصَّوْغِ ، وَلَا تَنَاسُبُ بَيْنَ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ
وَأَفْعَالِ الزِّيَادَةِ إِلَّا فِي مِثْلِ : أَقْشَعْرٌ ، وَآخَرَ نَجْمٍ ، وَمِثْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مُنَاسِبًا لِأَنَّ
يَصَاحُ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ أَنَّهُ لَا يَصَاحُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ مُنَاسِبٍ ، وَيَعْتَبَرُ هُنَا مُنَاسِبَةٌ
كُلِّ وَزْنٍ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ : كَأَعْرَقَ وَأَيْمَنَ بوزنِ أَفْعَلَ ، أَى قَصَدَ الْعِرَاقَ وَالْيَمِينَ .
وَيَكُونُ بوزنِ فَعَّلَ كَبَصَّرَ وَكَوَوَّفَ ، أَى قَصَدَ الْبَصْرَةَ وَالْكَوْفَةَ . وَاسْتَفْسَرَ
الْبُغَاثَ ، أَى صَارَ نَسْرًا بِالْقُوَّةِ ، وَمِثْلُهُ : اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ .

وَمِثْلَ هَذِهِ الْمُنَاسِبَاتِ مَعَ دَفْعِ اللَّبْسِ يَعْتَبَرُ بِهَا وَقَدْ يَجِيءُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ فِي وَزْنٍ
يَطَّاعُ الرَّبَاعِيُّ : كَمَقْرَبَتِ الصَّدْعِ فَتَمَقْرَبُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَتْ الْمَضَاعِفُ الْمَكْتَبَةُ

مِنْ الثَّلَاثِيِّ بِمِثْلِ الْفَاحِرِيِّ

الْمَضَاعِفُ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ مِثْلُ : كَبَّ إِذَا قَصَدَ تَكْثِيرَهُ بوزنِ فَعَّلَ ، فَيُقَالُ
فِيهِ : كَبَّبَ لَكِنْ يَبْدُلُ ثَالِثَهُ بِمِثْلِ فَائِهِ جَوَازًا لِلإِلْحَاقِ بِالرَّبَاعِيِّ ، فَتَقُولُ :
كَبَّكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمُنَاقَاةُ ﴾ .

هَذَا عَلَى رَأْيِ لِبَعْضِهِمْ وَقَدْ

شَاعَ وَبَعْضٌ قَالَ إِنَّهُ أَطْرَدُ

أى هذا التأصيل فيه اختلاف ، فهو رأى لبعض النحاة لا لكلامهم ، فإن
عند بعضهم وزنه فَعَمَلٌ لا فَعَمَعٌ ولا فَعَمَلٌ ، وهذا المعنى شائعٌ ، يعنى إبدال الثالث
بمثل الفاء .

وقال بعضٌ : إن مقيسٌ مطرِدٌ ، وبه قال شارح اللامية ، وذكر أن
الجوهريّ تقدمه إلى ذلك وهو كثير . مثل : هَبُّهُ من النوم ، وَهَبَّهٗ أُنَّارَهُ ،
وَعَبَّجَ بصوته وَعَجَّجَ ، ودَجَّ اللَّيْلُ ودَجَّجَ ، وزَجَّه عن موضعه وزحزحه ، وما
أشبه ذلك والله أعلم .

باب أفعال الزيادة

هَآك مَزِيدًا مُلَحِقًا بِفَعْلًا

فَعَلَ فَعَّلَ فَعَلْتُ وَسَفَعًا

هذا باب تذكر فيه الأفعال المزيده التي تشابه فعلل ، وهو مجرد كدحرج ، وتلحق به أوزان من المزيد ، ومعنى الإلحاق أنها مثله في مصدر وغيره من تصريفاتها ، وهي تَفَعَّلَ بزيادة تاء مثناه فوقية كَتَرَمَسَ الشيء بمعنى رَمَسَهُ ، أى ستره .

وَفَعَّلَ بزيادة التاء قبل لامه نحو : كَلَمَبَ الرجل إذا داهن في الأمر .

ومنها فَعَلَسَ بزيادة المهمله كَخَلْبَسَ قلبه ببناء معجمة ، وباء موحدة ، خدعه ونقنه ، والأصل خلبه ، ومنه برقٌ خُلبٌ .

ومنها : سَفَعَلَ بزيادة المهمله في الأول نحو : سَنَبَسَ في سيره أسرع ، أصله نبس بالفون والباء الموحدة ، والسين المهمله ، أى تحرك .

عَفَلَ فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ فَعْلًا

فَعَلَ فَعَّلَ فَعَلْتُ وَفَقَ عِلًا

ومنها وهو ما زيد أوله مثل عينه : كَزَهَرَقَ بمعنى هزق أى ضحك كثيراً أو دَهَدَمَ الجدار أى هدمه .

ومنها : فَعَلَ بزيادة ميم قبل عينه كزَمَقَ الفحل عند الخراب ، ألقى مائه قبل الإيلاج من زلق .

ومنها : فَعَلَ بزيادة ميم في آخره ، وهو قليل جداً نحو : غَلَصَمَهُ ، قطع غلصمته قال ابن مالك والجوهري في الصحاح ، وحكم القاموس بأصالة .

ومنها : فعل بزيادة الميم قبل اللام نحو : حلطم رأسه حلطه ، أصله من حلطم
الجلد كشطه .

ومنها : فعل بزيادة النون بعد الفاء ، نحو : سنبل الزرع إذا أخرج سنبله ،
أصله من سبل .

ومنها : فعل بزيادة النون قبل لامه نحو : قلنسه ألبسه القلنسوة ، ويقال :
قلساه وقلسه بالتضعيف .

ومنها : فعلن بزيادة النون آخرًا : كقطرن الجبل طلاه بالقطران ، بمعنى
قطره .

ومنها : فوعل بزيادة الواو قبل اللام : كجورب بالجيم والمهملة والموحدة
ألبسه الجورب ، وحوقل الرجل بالمهملة والقاف كبير وأسنى وضعف عن
الجماع .

فَعُولُ هَفَعَلَ فَهَمَلَتْ وَفَعَيْلًا

فَعَيْلٌ فَعَلَى وَالْمُضَاهِي شَمَلًا

ومنها : فعول بزيادة الواو قبل اللام نحو : هرّول يهرّول في مشيه أسرع ،
وجهور في كلامه جهر به .

ومنها : هفعل بزيادة الهاء قبل الفاء نحو : هلقم للطعام ، أى لقمه
وابتلعه .

ومنها : فهل بزيادة الهاء بعد الفاء نحو : رهس الشيء بمعنى رمسه
أى ستره .

ومنها : فيعل نحو : بيطر الرجل عمل البيطرة ، وهو معالجة الدواب من البطر
وهو الشق .

ومنها : فعيل بزيادة الياء بعد العين نحو : عذِيط الرجل أحدث عند الجماع ،
فهو عذِيط كعصفور وفرعون ، ومثله رهياً العمل وطشياً بالشين المعجمة والياء
المثناة تحت ، أى لم يحكم العمل فيهما .

ومنها : فغلى بزيادة الياء المثناة تحت كسلقاه أى ألقاه .

ومنها : مضاعف اللام كجلببته بالجيم والباءين الموحدين ألبسه الجلباب ،
وشملل أى أسرع كأشمل وشمل ، وناقاة شملة مسرعة .

ومنع فعل فاعلت وانعلا

أصح والخلاف فى كخلخل

وقال بعضهم : إن فعل وفاعل وأفعل : كقطع وقاتل وأكرم مما ألحق بفعل ،
ولكن الرأى للصحيح ، وللقول الرجيح منع إلحاقها به ، لأنها قد تخالفه فى بعض
تصريفاتها ، فإن مصدر فعل تفعيل ، وفاعل : فعال ومفاعلة ، ومصدر فعال :
فعال وفعله ، فن ثم اختلفا ، ولأن فاعل قد يكون مدغماً كقوله جل وعز :
﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا ﴾ ولو كان ملحقاً وجب فسكه كما سيأتى فى باب
الإدغام .

وأما أفعل فلأن ، مصدره إنفعال ، ويكون محذوماً مزيدة فى المضارع وما
أشبهه : كيمكرم ومكرم .

وأما باب خلخله ، أى ألبسه خلخالاً ، فهو مما يختلف فيه أيضاً فقيل :
وزنه فعقل ، فالثالث منه زائد وقيل : وزنه فعال ولا خلاف فى إلحاقه مع القول
بأنه مزيد ، وليس هنا موضع إطالة .

تَفَعَّلَ وَالْمَلْحَقُ بِهِ

تَفَعَّلَ الْمَزِيدُ وَوَاوًا سَبَقًا

عَيْنًا أَوْ إِثْرًا بِهٍ قَدْ أُنْحَقَا

تفعلل كتمدحرج ، قد يلحق به من المزيد فيه مع كونه كوزنه ما زيد فيه واو قبل عينه ، وهو تفوعل كتجورب مطاوع جور به ألبسه الجورب ، وكذلك ما زيد فيه الواو إثر العين ، أى يتلوها وهو تَفَعَّلَ كترهوك في مشيه إذا تموج فيه متبخترا .

أَوْ هَاءَ إِثْرَ الْفَاءِ أَوْ يَاءَ تَلِي

فَا أَوْ أَخِيرًا أَوْ بِلَا مَعْنَى اجْتَلَى

ومن الملحق بتفعلل أيضاً ما يزاها ، إثر الفاء ، أى يعبه ، فيكون ذلك تفهعل ، نحو : ترهشف الشراب بمعنى رشفه ، أى امتصه .
ومنها : تفيعل بزيادة الياء تلى الفاء ، أى بعد الفاء نحو : تشيطان الرجل أى أشبه الشيطان في فعله .

ومنها : ما يزداد فيه الياء آخرأ ، فيكون تفعلى كتسلقى مطاوع سلقاه على قفاه ، ألقاه .

ومنها : ما تكرر لامه في الكلمة لا في الوزن كتعجلب مطاوع جلبه .

وَالنُّخْلُ فِي ثَلَاثَةِ كُنْ نَاقِلًا

تَفَعَّلَتْ تَمَعَّلَتْ تَفَاعَلَتْ

ومما يختلف في إلحاقه بتفعلل ثلاثة أفعال وهى : تفعل بتشديد العين وهى

في التصريف مثل تفعلل، إلا أن مصدرها قد يكون تفعّلاً كتملق تملّقا وإن كان المطرد فيه تفل كتكلم تكلمًا .

وتفعل بزبارة الميم بعد الفاء : كتمدرع لبس المدرعة ، وتمسكن أظهر المسكنة ، وتصريفها كتصريف فعلل في كل وجه ، ولكن قيل : إن ميمها لم يوضع لإلحاق ، والكلام عليهما يطول ، وتفاعل والصحيح منعه إلحاقها لوجود الإدغام كزيد وعمرو تشاقا بإدغام القاف ونحو ذلك ، والإلحاق يوجب ترك الإدغام .

افعلل والملحق به

كافعلل افونعل ثم افعللسا

وافعللاً افعللى ونحو افعللسا

ومن أفعال الزيادة : افعلل بزيادة الهمزة في أوله والنون ثانيا : كرجعتُ الإبلَ بالمهملتين والجيم جَمَعَتْهَا فاحرِجَتْ ، أى اجتمعت ، ومما يلحق به : افونعل بزارة الواو وتأخير العين ، كاحونصل الطائر بالمهملتين ثنى عنقه وأخرج حوصلته ، وهى مستقر الطعام منه ، كالكرش من غيره ، وقيل : مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان .

ويلحق بافعلل أيضا افعللس بزيادة السين في آخره كاعلنكس الشعر إذا تراكم لكثرة .

ومنها : افعللاً بزيادة همزة في آخره كاحبظاً إذا عظم بطنه من داء يسمى الحبظ محركا بالهاء الموحدة بين المهملتين ، والحباط بالضم .

ومنها : افعللى بزيادة الألف في آخره : كأسلنقى بمعنى اسلنقى ، واحبطنقى عظم بطنه ، واسرندى واعلندى بالمهملات فهما أى غلظ .

ومنها : افعلل بتمكير اللام : كافتنسس البعير عصى من الانتقاد واعلنكك للشعر تراكم لكثرة .

غير الملحق

وغير ذى الإلحاق فهو أفعلاً

والمعدّ رابعاً مزيداً حلاً

وبعض أوزان المزيد لان تكون للإلحاق بشيء من الأوزان نحو: أفعالٌ بزيادة همزة الوصل في أوله ، وتضعيف لامه ، وهو يختص بالألوان كبيضٌ واسودٌ واحمرٌ واخضرٌ واصفرٌ .

وقد يزداد أفعالٌ ألفاً قبل لامه ، فيكون أفعالٌ ، وهى مثل أفعالٍ حيث تكون أفعالٌ : كاحمارٌ واصفارٌ ، لكن تختص أفعالٌ بأنها تكون للون ثابت ، وأفعالٌ للون غير ثابت كما قيل : هو يحمار مرة ، ويصفر أخرى ، هكذا قيل فى القرآن فى وصف الجنة : ﴿ مَدَاهِمَاتَان ﴾ فكان وصف أريد ثباته فلا يستقيم غير ذلك ، والله أعلم .

وقد تحرك ألف أفعال فتكون همزة مفتوحة نحو : اجفاظ بالجيم والفاء والظاء المعجمة إذا أشفى على الموت ، واجفاظت الجيفة انتفخت ، وقد يقال اجفاظاً بالمد كاحمارٌ .

وافتملت وانفعلت وكاستقرت

واعترجت مع اسلمت واسبطر

ومنها : افتعل بزيادة همزة وصل وتاء ثالثة كما كتسب واستمع .

ومنها : انفعل بزيادة همزة الوصل ونون ثانية : كانطلق ، وكضرت الإفاء

فانكسر .

ومنها: استفعل بزيادة همزة وصل وسين ثانية وتاء. ثالثة: كاستخرج واستقر واستكان منه على الأصح .

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل وواو رابعة وتضعيف اللام كاعثوجج البعير بالهمزة والمثلثة والجيم المتكررة ضخم وغلظ وأسرع .

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل واللام الثالثة ، وتضعيف اللام كاسلهم للرجل بالهمزة : تغير وجهه من أثر شمس أو سفر ، أصله سهم .

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل وتضعيف اللام الأخير : كاسبطر الشعر طال ، واقشعر جلده اشمازت نفسه ، واشتمل في سيره أسرع .

وادلس اكوال ثم افوعلا

كذلك وافعول ثم افعلا

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل والميم المضعفة رابعاً نحو : اهرمع في سيره أسرع ، واهرمع الدم سال ، وادلس الليل اختلطت ظلمته ، أصله دلس ومته التدليس في الكلام هكذا ذكر شارح اللامية ، وانقد على ابن مالك في ذكره كليهما ، لأنهما بوزن واحد .

قلت : ادلس يحتمل وجهين : فإنه يحتمل ما قاله للشارح ، ويحتمل كونه افعل بزيادة اللام وتضعيف الميم ، فعلى تقدير كونه على هذا الوزن فقد ذكره ابن مالك في موضعه ، وقد سلم من التكرار واشتقاقه من دمس الليل أظلم فهو ظاهر ، وقد آيدتُ بلفظه ادلس فاكثفت عن الوجهين .

: ومنها : أفوعنّ بزيادة همزة الوصل والواو ثالثة ، وتضعيف اللام نحو :
اكوال قصر واجتمع ، واكوادّ واكوهداً أيضاً بمعنى ارتمش .

ومنها : افعلعل بزيادة همزة الوصل ، وتكرير العين مفروقة بواو زائدة :
كاعذوذب واحلولى صار عذباً حلواً ، واخشوشن صار خشناً ، واعشوشب
كثرعشبه .

ومنها : افعولّ بزيادة همزة الوصل ، والواو رابعة مضاعفة : كاعلوط فرسه
بالمهمات تعلق بعنقه ، واعلوطنى غريمى لزمى .

ومنها : افعلل بزيادة همزة الوصل والياء رابعة مضاعفة نحو : اهبيئخ الرجل
انفخ وتكبر وتبختر فى مشيه ، والصبي سن فهو هبيئخ .

باب ذكر فائدة الزيادة في أفعال

عَدَّ بِأَفْعَلٍ غَالِبًا عَرَضَ أَزَلَ
وَلَوْ جُودَهُ عَلَيْهَا قَدْ جَمَلَ

اعلم أن العرب لم تزد غالباً حرماً إلا لدلالته على معنى لا يدل عليه الأصل :
كدلالة الهمزة المزيّدة في وزن أفْعَل على التعدية في نحو : أكرمته وأفرحته
وأعلته وأسمعته وأذهبته ، وأفعل تكون لمعانٍ منها : التعدية كما مضى .

ومنها : التعريض نحو : أفتلته وأطعمته أى عرّضته للقتل والطعن .

ومنها : الإزالة نحو : أقدبت عينه ، أى أزلت قذاها .

ومنها : كونه لوجوده عليها أى لوجوده على الحال التي هو عليها كقوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ أى وجدنه كبيراً ، وقول عمرو بن معدى كرب :

كارمناكم فما أبخلناكم وقاتلناكم فما أجبتناكم ، أى ما وجدناكم بخلاء

ولا جناء .

ومُشِبِهَ أَمْرِي وَمِنْ مَكَانٍ

قَصِدُ وَاللُّخُولُ فِي زَمَانٍ

وقد يكون أفْعَل مرادفاً لفعل : كشكل الأمر وأشكل التبس ، وسرى

وأمرى سار بليل ، وقد يكون أيضاً مصوغاً من مكانٍ متصود : كأعرق أى قصد

للعراق ، وأيمن قصد اليمن .

ومنها : أنه يكون مصوغاً من زمانٍ للدخول فيه : كأصبح وأمسى ، دخل

في الصباح والمساء .

وَالْمَصِيرُ هَكَذَا وَعَنْ فَعَلَ

أَعْنَى وَقَدْ طَاوَعَهُ أَيْضًا فَعَلَّ

وَيَكُونُ أَفْعَلَ لِصَيْرُورَةِ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ نَحْوُ : أَلْحَمَّ الرَّجُلَ وَأَمُولَ أَيْ صَارَ

ذَا لَحْمٍ وَمَالٍ ، قِيلَ : وَمَنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ حَانَ حَصَادُهُ ، لِأَنَّهُ صَارَ كَذَلِكَ .

وَمِنْهَا : أَنْ أَفْعَلَ قَدْ يَكُونُ مَعْنِيًّا عَنْ فَعَلَ فَمَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيهِ فَعَلَ : كَأَفْلَحَ أَيْ

فَازَ ، وَأَقْسَمَ بِاللَّهِ حَلْفًا . وَأَلْفَيْنَا أَيْ وَجَدْنَا .

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مَطَاوَعًا لِفَعَلٍ لِكَثْرَةِ قَلِيلٍ نَادِرٍ نَحْوُ : كَبَّهَ لَوَجْهَهُ فَأَكَبَّ ،

وَقَشَعَتُ الْقَوْمُ فَأَفْشَعُوا ، أَيْ فَرَقْتَهُمْ فَفَرَّقُوا ، فَمَا فَعَلَانِ .

ذِكْرُ فَعَلَ

كَثُرَ بِفَعَلَ غَالِبًا وَاسْلَبَ وَعُدَّ

وَادَعُ وَصَيَّرَ وَاخْتَصَرَ قَوْلًا وَرَدَّ

فَعَلَ مَضَاعِفَ الْعَيْنِ يَكُونُ غَالِبًا لِكَثْرِهِ : ﴿ كَرِهْنَاكُمْ كُلُّ مَمْرُوقٍ ﴾ ،
﴿ وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ ﴾ ، ﴿ وَقَطَعْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا ﴾ .

ومنها : أنه يكون للسلب نحو : قَرَدْتُ الْبَعِيرَ وَقَذَيْتُ عَيْنَهُ أُخْرِجْتُ عَنْهُ
لِلقَرَادِ وَالقَذَاةِ .

ومنها : أنه يكون للتعديدية : كَهَمَزَةُ أَفْعَلَ نَحْوُ : كَرَّمْتَهُ وَفَرَّحْتَهُ وَعَلَّمْتَهُ .
ومنها : أن يكون للدعاء عليه أو له بأصل الفعل : كَهَمَّرَهُ اللهُ ، وَقَتَلَهُ وَسَقَاهُ
الْفَيْثَ وَعَقَّرْتَهُ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ ، وَيَكُونُ لِلتَّصْيِيرِ نَحْوُ : أَمَرْتَهُ وَوَأَيْتَهُ ، صَيَّرْتَهُ أَمِيرًا
وَوَالِيًا ، لِاخْتِصَارِ الْقَوْلِ يَكُونُ أَيْضًا نَحْوُ هَلَلْتُ وَكَبَّرْتُ قُلْتُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ،
وَاللهُ أَكْبَرُ .

صَيَّرَ كَأَصْلِهِ وَلِلصَّيْرِ

كَأَصْلِهِ جَاءَ وَكَالتَّفَكُّرِ

ومنها : أنه يكون لتصيير الشيء على أصله كقولهم : سَبَّحَانَ الَّذِي ضَوْءُ
الْأَضْوَاءِ ، وَكَوَفَّ الكُوفَةَ ، وَبَصَّرَ البَصْرَةَ ، أَي جَعَلَهَا أَضْوَاءً وَكَوَفَةً وَبَعْرَةً ،
وَيَكُونُ أَيْضًا لِصَيْرِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَا كَانَ فِي أَصْلِهِ : كَرَوْضِ الْمَكَانِ صَارَ
رَوْضًا ، وَعَجَّزَتِ الْمَرْأَةُ وَثَبَّتْ وَعَوْنَتْ ، صَارَتْ مَجْرُوزًا وَثَبَّتًا وَعَوَانًا ، وَهُوَ قَدْ
يَكُونُ أَيْضًا مُرَادِفًا لِتَفَعَّلَ كَتَفَكَّرَ وَفَكَّرَ ، وَالتَّفَكُّرُ مَصْدَرٌ مِنْ فَكَّرَ .

وَمِنْ مَكَانِ الْقَصْدِ أَوْ وَقْتِ الْعَمَلِ

جاءَ كَهَجَّرَ وَمُرَادِفًا فَعَلَ

ويصاغ أيضا فعل من اسم مكان مقصود: كَبَعَّرْتُ رَكُوتًا، أى قصدتهما،

ويصاغ أيضا من اسم زمن وقع فيه الفعل: كَهَجَّرَ وروَّحَ صار في الهاجرة والرواح،

وصَبَّحَ أنى صباحا ومَسَى وغَلَسَ فَعَلَ في الوقتين شيئا .

ويكون أيضا مرادفا لَفَعَلَ : كزَيْلَتُ الشَّيْءِ بِمَعْنَى أزالتهُ ، وَيَجِيءُ لِمَعَانٍ

غير مضبوطة .

ذَكَرَ فَاعَلَّ

ولاشتراك فاعلَ اجعل واجتلي

رِذِفَ فَعَلتْ أَهَمَلتْ وَفَعَل

فاعل بزيادة ألف بعد الفاء يكون لاشتراك في الفاعلية والمفعولية ، وهو
الغضب فيه نحو : ضاربني فضاربتة ، ويكون لمانٍ غير ذلك منها : أنه يرادف
فَعَلَّ المفتوح الخفيف : كسافر وسفر ، ويرادف أَهَمَلَّ كمتابع الصوم بمعنى أتبعه
بعضه بعضاً ، ويرادف فَعَلَّ فهو للتكثير كضعاف بمعنى ضعف .

مُطَاوَعِ فَعَمَلَّ

مُطَاوَعًا فَعَمَلَّ ضَعَفَ فَعَمَلًا
وقد يجي أيضا لذاك افعملا

تعمل هو الموضوع لمطوعة فعل: كدخرجته فقد خرج، وخلصته فتخلص،
وجلبته فتجلبب، وجوربته فتجورب، وقد يكون مطوعا له أيضا افعملل
كخرجت الإبل فاحر نجت، أي جمعها فانجمعت.

تَفَعَّلَ

مُطَاوَعًا فَعَّلَ ضَعَّ تَفَعَّلًا
وَقَدْ أُنِيَ مُرَادِفًا لِاسْتَفْعَلًا

تَفَعَّلَ قَدْ يَكُونُ لِمُطَاوَعَةِ فَعَّلَ ، وَهُوَ الْغَالِبُ فِيهِ : كَمَا لَمَّتَهُ فَعَلِمَ ، وَأَدْبَتَهُ فَعَادَبَ ،
وَهَذَّبَتْهُ فَهَذَّبَ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَعَانٍ أُخْرٍ مِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مُرَادِفًا لِاسْتَفْعَلَ
كَتَكَبَرَ وَاسْتَكَبَرَ ، وَتَعَظَّمَ وَاسْتَعَظَّمَ .

مُكَلَّفٌ اتَّخَذَ تَجَبَّبَ اعْتَقَدَ

فِيهِ وَلِلْمَصِيرِ ذَا أَصْلٍ يَرُدُّ

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلتَّكْلِيفِ ، أَيْ يَتَكَلَّفُ إِظْهَارَ شَيْءٍ : كَتَجَمَّلَ وَتَصَبَّرَ
أَظْهَرَ الْجَمِيلَ وَالصَّبْرَ مَتَّكِلًا لِذَلِكَ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِاتِّخَاذِ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ أَيْ يَتَّخِذُ وَسَادَةً .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلِاجْتِنَابِ : كَتَجَرَّجَهُ ، وَتَأْتَمَّهُ ، اجْتَنَبَهُ لِأَجْلِ
الْحَرَجِ وَالْإِثْمِ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلِاعْتِقَادِ فِيهِ : كَتَعَظَّمْتَهُ وَتَكَبَّرْتَهُ ، اعْتَقَدْتُ أَنَّهُ
عَظِيمٌ كَبِيرٌ .

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ لِمَصِيرِ الشَّيْءِ ذَا أَصْلِهِ : كَتَبَاهَلَّ الرَّجُلُ صَارَ ذَا أَهْلِ .

كَذًا لَهُ مَعْنَى بِنَفْسِهِ جَلِي

وَلَمَّا كَرَّرَ مَعَ التَّمَهَّلِ

وَمِنْهَا أَنَّهُ يَكُونُ : بِمَعْنَى مَوْجُودٍ فِي نَفْسِهِ : كَتَكَبَّرَ إِذَا كَانَ فِي نَفْسِهِ ، أَيْ
مِنْ أَصْلِهِ كَبِيرًا وَمِنْهُ اسْمُ اللَّهِ الْمُتَكَبِّرِ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ أَيْضًا لِتَكَرُّرِ مَعِ مَهْمَلَةِ كَتَجَرَّعَ الطَّامِ .

تَفَاعَلَ

وَالِشْتِرَاكِ وَاقِعَ تَفَاعَلَا

أَيْضًا وَقَدْ طَاوَعَ بَاتَ فَمَلَا

تفاعل بزيادة التاء في أوله ، والآف ثالثاً للاشتراك في الفاعلية انظراً ، وفي المفعولية معنى نحو : تضاربوا وتقاتلوا وتكلموا وما أشبه ذلك ، والكلام في طلب التفريق بين فاعل وتفاعل كما أكثر فيه النحاة ، وليس هنا موضع بسطه ، لأننا قصدنا الاختصار ، وقد يكون تفاعل أيضاً مطاوعاً لفاعل كبعادته فتباعده ، وتابعته فتابعه .

وَجَاءَ لِلإِظْهَارِ غَيْرَ مَا عَلَى

مُظْهِرِهِ وَأَنْتِ بِهِ كَفَّيْنَا

ويكون تفاعل أيضاً لإظهار خلاف ما عليه الفاعل : كمتجاهل وتغافل وقهاله ، أظهر الجهل والفنلة ، البلاءة ، ولم يكن في الأصل جاهلاً ولا غافلاً ولا أبله .

وقد يكون أيضاً بمعنى فعل نحو : توانيتُ ، بمعنى ونيت ، ولا بد في هذا

ونحوه من مبالغة

انفَعَلَ

وانفَعَلَ اجْمَلُهُ مُطَاوَعًا فَعَلَ

لَدَى تَأْتِرُ وَجَاءَ كَانْفَعَلَ

قال سيبويه : إن الباب في المطاوعة هو انفعل ، وفيه افتعل قليل ، قيل :
ولذلك كان انفعل مخصصاً بالعلاج واللتأثير ، لأن المطاوعة إنما هي تأتير أي قبول
للتأثر : ككسرته فانكسر ، وقطعته فانقطع ، وجذبه فانجذب ، وقده وهده
فانقد وانهد ، وقد يكون أيضاً مطاوعاً لأنفعل كأزعجه فانزعج ، وأفقلت الباب
فانفقل .

وَقَدْ يَكُونُ مُعْنِيًا عَنْ فَعَلًا

أَيْضًا وَقَدْ وافق ذلك انفعلا

وقد يكون انفعل أيضاً معنياً عن فعل فيما لم يوضع فَعَلَ : كأنطلق وانفعل ،
وقد يكون أيضاً موافقاً لذلك فعل الذي تقدم ذكره فهو المشار إليه في البُظْم ،
وذلك مثل طفت النار وانطفت .

افْتَعَلَ

وفعل افْتَعَلَ قد يُطَاوَعُ المفعول به
وحيث لم نَرَوْ بِفاه شاسع

افْتَعَلَ يجيء مطاوعاً لفعل وهو الغالب فيه ، ولا يختص بالملاج والتأثير كما اختص به افْعَلَ ، قال بعضهم : لَمَّا لم يكن افْتَعَلَ هو الموضوع للمطاوعة ، جاز مجيئه في غير الملاج والتأثير ، فقيل : غمته فاعتم ونحو ذلك ، ويختص بالنيابة غالباً عن افْعَلَ فيما كان فاؤه بعض حروف هذه الكلمة التي هي (لم نرو) وهي خمسة حروف : اللام كَلَامَتُ الجرح فالتأم ، والميم كحوتُ الكتاب فامتجى ، والنون كبنفيتها فانتفى ، والراء كرميتُ به فارتى ، والواو كوصاته فانصل ، ولا نقول افْعَلَ في جميعها فيكون ذلك : ارمى وانلام ، وقد جاء افْعَلَ في الميم فاء كاتمى وامتجى اكن التاء أكثر ، والله الموفق .

تَصَرَّفَ اتَّخَذَ وشاركَ بافْتَعَلَ

واثت بمعنى فعلت وكاشتمل

وافْتَعَلَ قد يكون للتصرف ، أى الاجتهاد في تحصيل أصل الفعل : كما كتسب أى اجتهد في تحصيل الإصابة لمزاولة أسبابها ، ويكون للاتخاذ : كاشتويت اللحم أى اتخذته مع جطك له أصل الفعل ، وأطبخته ، واخبزت الخبز ، واططيت وارتشيت ونحو ذلك .

ويكون أيضاً للمشاركة بمعنى تفاعل نحو : اعْتَمَدُوا الشئى . تناوبوه ، واجتوروا أى تجاوزوا ، واقْتَمَلُوا بمعنى تقابلوا ، ويكون أيضاً بمعنى قتل : كافقترو ، ويكون أيضاً بمعنى فى نفسه كاشتمل .

ذِكْرُ اسْتَفْعَلَ

سَلَّ اعْتَقَدَ فِيهِ أَخَذَ بِاسْتَفْعَلًا

حَوْلَ وَقَدْ طَاوَعَ أَيْضًا فَعَلًا

استفعل يكون للسؤال غالبًا ، وهو إما ظاهرٌ فيه ، وإما مقدر .

فالأول : استعان ربه واستغفره ، سأله الإعانة والمغفرة .

والثاني : كاستخرج الشيء ، واستوقد ناراً ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ ﴾ .

ويكون لمعان غير ذلك منها : أن يكون للاعتقاد فيه : كاستعظمت ، واستكبرته

اعتقدت أنه عظيم كبير .

ومنها : أنه يكون لانخاذ الشيء نحو : استلأم ، أي أخذ لأمة حربيه .

ومنها : أنه يكون للتحويل نحو : استحجر الطين ، واستنسر البغاث ، أي

تحوّل حجراً ونسراً .

ومنها : أيضاً أنه يطاوع أفعال نحو : أذكته فاستحكم ، وأقته فاستقام .

وَجَاءَ كاسْتَحْيَ وَرِدْفَ افْتَعَلَ

وَفَعَلَتْ وَانْفَعَلَتْ تَفَعَّلًا

ويكون استفعل مغنياً عن فعل فيما لم يوجد فيه فعل ، نحو : استحيي يستحيي ،

ويكون أيضاً مرادفاً لانتقل : كاعتصم واستصم ، ويكون أيضاً مرادفاً لفعل

الثلاثي : كغنى عنه واستغنى ، وهزأ به واستهزأ ، وأيس واستيأس ، ويكون أيضاً

مرادفاً لإفعل : كأجاب واستجاب ، وأيقن واستيقن ، ولموافقة تفعّل كتكبر

واستكبر .

تَوْضِيحٌ :

ثم إن أفعال الزيادة كلها قد عُدَّ مجيئها لعان محسوسة ، ولكن في كلِّ منها إذا استقرية تجد ما لا يدخل في ضابط ، وإنما عُدَّ النحاة ما له من ذلك ضابط ، وحيث لا يكون موضوعاً لمعنى فلا بدَّ فيه من زيادة تأكيد .

باب حكم حروف المضارعة والفعل الداخلة عليه

مما فوق الثلاثي

بالبعض من نأى المضارع افتتح

وفي الرباعي اضمم وغيره ففتح

للفعل الماضي إذا أردت تحويله إلى المضارع فافتتحه بحرف من حروف المضارعة الأربعة المجموعة في كلمة نأى وهي : النزن ، والهمزة ، والقاء والياء ، فكل مضارع فهو مفتوح أى مبتدأ بأحد هذه الحروف الأربعة كأضربُ أنا ، وأضربُ أنت ، ونضربُ نحنُ ويضربُ هو .

وحرف المضارعة يكون مضمومًا في الرباعي ، سواء كان الرباعي مجرداً كدخرج يدخرجُ ، أو مزيداً ملحقاً به كيدهدم ويخلخل ، أو غير ملحق على الصحيح كيقاتل ويكرم ويقطع .

وغير الرباعي مفتوح منه حرف المضارعة مطلقاً ، سواء كان ثلاثياً : كيضرب ، أو خماسياً كيتضاربون ، أو سداسياً كيستخرج وهو منتهى الفعل .

وَالكَّسْرَ جَوْزٌ فِي سِوَى الْيَاءِ مِنْ فِعْلٍ

لَا كَتَلِي وَمُطْلَقًا فِي كَوَجِلٍ

وكسر حرف المضارعة جائز في باب فِعْلِ الكسور ، وهي لفة تميمية

فتقول : أنت تعلم وتفرح وتسمع ، وأنا أعلم وإسمع ، ونحن نعلم ونسمع ، ولا يجوز الكسر إذا كان حرف المضارعة يا فهو : يعلم ويفرح بالفتح . وللشرط

في جواز الكسر أن لا يكون فِعْلَ المكسور مما تُسمع مضارعه بالكسر نحو :
وَلَيْقَهُ وَتَلِيهِ ، وَوَهَيْتَ وَتَهَيْلٌ فِي لَفَةِ الْكَسْرِ ، فَإِنْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ
غَيْرَ فَتَحِهِ .

ويجوز كسر حرف المضارعة مطلقاً في الياء وغيرها إذا كان فِعْلَ
المكسور المفتوح المضارع وواى للفاء : كَوَجَلٌ يَوْجَلٌ وَيَبْجَلٌ وَلا جَلٌ فِيهِ لَفَةٌ
ثَالِثَةٌ .

وَكَسَرَ غَيْرَ الْيَاءِ فِي الَّذِي انْفَتَحَ

بِهَمْزٍ وَصَلٍ أَوْ مَزِيدٍ التَّاءِ أَيْسَحَ

ومثل فعل المكسور الصحيح الفاء في جواز كسر حرف المضارعة غير الياء
كل ما افتتح أى ابتداء بهمزة وصلٍ : كاستخرج وانطلق واكتسب واسودَّ
واحمرَّ وما شابه ذلك ، فنقول فيها : نستخرج وننطلق ونكتسب ، وتسودُّ
وتحمرُّ ، وقرئ به : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ بالكسر ﴿ وَيَوْمَ تَسُودُّ وَجوهٌ
وَتَبْيَضُّ وَجوهٌ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ وكذلك الكسر فيما زيد أوله تاء :
كاستخرج ونعاطى ونطعيب وما أشبه ذلك ، فكل ذلك مما يجوز فيه
الكسر إلا في الياء .

وَالْكَسْرُ فِي يَأْتِي شُدُودٌ وَانْفَتْحٌ

مَا قَبْلَ آخِرِ الَّذِي بِالتَّاءِ انْفَتْحٌ

أباه يأبيه بالكسر على القياس قليل ، ويأباه بالفتح كثير نادرٌ وربما أنه
أهميت ماضيه المكسور ، وكسر حرف المضارعة نادرٌ في الوجهين في الياء وغيرها

من حروف المضارعة ، فهو يَأبِي وَيَأْتِي وَيَبِي وَأنت وهى تَأْبِي وتَبِي ، ونحن نَأْبِي ونَبِي ، وأنا آبِي معاً وَأَبِي ، ثم لما استكمل حكم حروف المضارعة انتقل إلى ذكر حكم الفعل الداخلة عليه ، فهو قسمان : ثلاثي وقد مضى ذكره ، وغير الثلاثي وهذا حكمه ، فإن كان مما زيد أوله تاء فهو مفتتح بها ، أى مبدأً : كتغافل وتعلم وتعلم الأمر فـ قبل آخر هذا النوع فهو مفتتح على ما كان في أصله من الفتح ، نحو : يتغافل ويتعلم .

وغيره المأدب الثلاثي الأكبر

قَبْلَ الأَخِيرِ مُطْلَقًا أَوْ قَدْرًا

وغيره أى غير الذى زيد أوله تاء من للفعل الذى هو فوق الثلاثي ، فاقبل الأخير منه مكسور مطلقاً من أى وزن كان ، إن كان رباعياً أو غيره ، مجزئاً : كدحرج ، أو مزيداً : كقاتل وقطع ، وأكرم وجلب ، أو خماسياً : كانطلق واختبر ، أو سداسياً : كاستخرج واستقام واستسعى فتقول : يَدْحَرِجُ وَيُقَاتِلُ وَيُقَطِّعُ وَيُكْرِمُ وَيُجَلِّبُ وَيَنْطَلِقُ ، وَيُخْتَبِرُ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَسْتَقِيمُ وَيَسْتَدْعِي ، وَيَنْذُوبُ وَيَقْنَسُ فِي اعْدُوبُ واقنَسَ ، وعلى ذلك فليقس ، وما نطق به غير مكسور كينختار وينقاد وتسود وجوه وتبيض وجوه ، فالسكسر مقدر فيه ، والسكون عارض للإعلال والإدغام وسيأتى بآتيهما إن شاء الله .

باب في الأمر

والأمرُ كالمضارعِ الَّذِي جُزِمَ

مَحذُوفٌ أَوَّلُ كَمَا لَمْ يَسْتَنْمِ

إذا أردت صيغة الأمر من الفعل فقدّر الفعل مجزوماً نحو: لم يضرب ، ولم يقتل ، ولم يمسح ، ولم يقل ، ولم يفرح ، ولم يخف ، ولم يدحرج ، ولم ينطلق ، ولم يستخرج . واحذف من الفعل المضارع أوّله وهو حرف المضارعة : كالياء في لم يستقم فبقي استقم ساكن الأوّل ، وكذلك اضرب واقتل وافرح وانطلق واستخرج بسكون الأوّل ، فهذا قسم ونوع آخر بقى متحركاً نحو : بع وقل وخف في المعقل عيناً ، ومدّ في المضاعف ، ودخرج وقاتل وقطع في الرباعي المجرد والمزيد ، فأما هذا النوع الأخير وهو المتحرك الأوّل فهو باق على ما أدرك عليه لا سبيل إلى تغييره . وأما النوع الأول وهو الساكن أوّله فهذا حكمه .

وَالْهَمْزَ صِلَ مِنْكَسِرًا بِمَا سَكَنَ

أَوَّلُهُ كَالْأَمْرِ مِنْ نَحْوِ اطْمَأَنَّ

لما كان الابتداء بالساكن متعدياً أو متصراً على رأى آخر ، اجتلب له همزة وصل في الابتداء موصولة ، وفي الوصل محذوف نحو : اضرب وافرح وانطلق واطمن واستخرج ، وهمزة الوصل مكسورة أبداً ، ومضمومة في موضع واحد وهو المراد بقوله :

وَإِنْ تَلَا سَاكِنَهُ أَصْلِي ضَمَّ

فَاضَمُّمٌ وَكَأَغْزَى الْكِسْرُ وَأَيْضًا قَدْ يَشَمُّ

وإن تلا بعد الساكن حرف مضموم ضمة أصلية ، كضمة يقتل وينظر ، ولا

يكون ذلك إلا في الثلاثي المضموم المضارع ، فإن همزة الوصل الزائدة في أوّله مضمومة نحو: اقْتُلْ وانظُرْ واشْرُفْ ، ويشترط كون الضمة أصلية ، فإن ما ضم ضمة عارضة كضمّة أنِ امشُوا واصبروا ، وأنِ اثتُوا صفًا ، فذلك وما أشبهه مما لا يعتبر به في وجوب الضم ، لأن أصله من مشى يمشى ، وأنى يأتى بالكسر فهما وضمة نحو : ارمُنْ يا قَرِيم كضمّة ارمُوا فإذا انكسرت الضمة الأصلية لِعِلَّة كما في نحو : ادعى يا هند واغزى بياض التأنيث فهما ، مع حذف واوهما وكسر الضمة منهما ، فإن همزة وصلهما مكسورة ، وإشمام ضمّتها جائز أيضاً .

وَالأَمْرُ مِنْ أَفْعَلِ أَفْعِلٍ وَنَزُرُ

تَتَمِيمٌ خُذْ كُلَّ وَفَشَا وَأَمْرٌ وَمُرٌ

هذا استثناء مما قبله ، فإن مضارع أفعل يفعل ساكن أوّله بعد حذف حرف المضارعة منه ، والأمر منه بوزن أفعل ، فتروح الهمزة مكسورة العين ، كأكرم أمرٌ من أكرم ﴿ وأخسن كما أحسن الله إليك ﴾ لكن إذا نظرت حقيقة مضارعه فإنه كمضارع يدحرج ، فهو يؤكرم ببقاء الهمزة ، وقد وجد بقاؤه على أصله في الشعر نادراً قال :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرِمَا *

وشذ حذف الهمزة الأصلية الواقعة فاء الكلمة ، وذلك في الأمر من ثلاث كلمات هي : أَخَذَ وَأَكَلَ وَأَمَرَ ، فإن الأمر منها على الأكثر : خُذْ وَكُلْ وَمُرٌ بحذف الهمزة وقد يجي . تميمها ، أى بقاء الهمزة نادراً قليلاً فتقول : أخذ وأكل ، وأما أوامر فالحذف فيها كثير ، والإثبات كذلك بشرط أن يتقدمه حرف العطف ، نحو : ﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

باب فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَالْفِعْلُ إِنْ أَتَى مُسْتَدًّا إِلَى

مَفْعُولِهِ فَضُمَّ مِنْهُ الْأَوَّلَا

الفعل المبني لنيابة مفعوله عن فاعله ، وهو الذي لم يُسَمَّ فاعله ، فإن أول الفعل منه مضموم ، سواء كان ماضياً : كضربَ في الثلاثي وسُمِعَ ، ودحرج في الرباعي المجرد . وقوَّيَلْ وأُكْرِمَ وقَطَّعَ وجُلِبِبَ ﴿ وزلزلوا زلزلاً شديداً ﴾ في الرباعي المزيد ، وانطَلَقَ واحْتَمَلَ في الخماسي ، واستُخْرِجَ في السداسي ، ونحو ذلك ، أو كان مضارعاً كضربَ ويُسَمِعُ ويُبَاعُ ويقالُ ويُخَافُ ويُدْحَرَجُ به ، ويُقَاتَلُ به إلى آخرها .

وَكَسْرُهُ مِنْ مَاضٍ ثَلَاثِيٍّ أُعِلَّ

عَيْنًا أَوْ أَشْهَرُهُ وَضُمُّهُ يَظَلُّ

واكسره أى واكسر الأول من الفعل الماضى الثلاثى المصل العين ، وهو باب : باع وقال وخاف وهاب ونحو ذلك ، فإنك تقول فيه : بيعَ وقيلَ وخيفَ وهيبَ بكسر الأول منه ، وهو الفاء ، ويجوز أيضاً إشمام كسرة الفاء ضمة .

واختلف النحاة في العبارة عن الإشمام على ثلاثة مذاهب :

أحدها : قيل وهو الأشهر ضمُّ الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركاتها

بين حركتى الضم والكسر .

والثانى : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ،

فكما أن الإشمام في الآخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسر الحرف ، وزاد بعض المتأخرين فيه مذهبا رابعا ، واختاره المرادى فقال : كيفية للنطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لاشيوعا وجزء الضمة مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، فمن ثمَّ تَمَحَّضَتِ الياء انتهى .

ويجوز أيضا في الفاء من هذا الفعل الثلاثي السابق ذكره أن تكون مضمومة فتقول فيها : بوع وقول وخوف وهوب قياسا ، ولكنه ضعيف قليل .

كَذَاكَ لِفَاءٍ مِنْ مُضَاعَفٍ كَحَبِّ

وَتَرَكَ شَكْلَ خَوْفٍ لَبْسٍ مُنْتَخَبٍ

كذلك أي كمثل ما سبق في فاء باع وقال من كسر أو إشمام أو ضم ، فهو أيضا لفاء الفعل الماضي الثلاثي المضاعف كحبه يُحِبُّه فتقول : حبَّ زيدٌ ثلاثة الوجوه ، ثم إذا وقع في شيء من الأشكال لبسٌ بشكل آخر ، فإن الشكل الواقع منه اللبسُ تركه إلى غيره منتخبا أي مختارا ، وبه جزم ابن مالك في الألفية خلافا لسيبويه .

ومعنى الشكل حركة الإعراب ، ففي فاء بيع شكلاان : الكسر والإشمام ، وفي بوع الضم . فهو ثلاثة أشكال ، وكذلك في اختير وانقيد وحب ونحو ذلك . ووقوع اللبس في مثل بعت ما عبيدُ بكسر فاء بعت . فإنه إذا أريد بكلمة بعت بفاؤدا للنيابة عن المفعول ، كضربتَ بضم فاء ضربت ، فإن بعت يقع فيه اللبس لاحتمال كون العبد هو البائع ، والمراد أنه هو لمبيع ، فتأمل ذلك فهو ظاهر ، وقس على بعت ماشائها ، ولا يقع اللبس في المضاعف لوجوب فسكه مع

الضمير المرفوع في نحو : حبيت وحبينا ، ولا في افعل وانفعل لوجوب الفتح في
اخترت وانقدت إذا كان هو الفاعل ذلك .

وَضُمَّ مَسْبُوقًا بِتَاءِ الْمَطَاوَعَةِ

وَتَلَوُ ثَانِي هَمْزٍ وَصَلٍ تَابِعَةٍ

قد سبق أن أول فعل ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم إلا ما سبق الاستثناء فيه مع
ضم الأول، مما افتتح بقاء مزيدة لمطاوعة: كمدحرج ونحوها، مما يكون في الحكم
مثلها، فإن المسهوق بهذه التاء وهو الثاني له الضم أيضاً فنقول: تَدُحْرِجُ وَتُقَوِّتِلُ
وَتُكَلِّفُ .

وتلو الثاني أى الثالث من المبدوء بهمزة الوصل تابعة في إعرابه ، فهو بالضم
أيضاً كما ضم همزة الوصل فنقول: اقْتَتَلُ واستُخْرِجَ وانطلق بزيد وما أشبه ذلك،
فهو كذلك .

وَتَلَوُ ثَانِي اخْتَارَ وَاِنْتَادَ وَمَا

ضَاهَاؤُهُمَا تَمَّتْ كَمَا تَقَدَّمَا

تلو الثاني أى الثالث من بابي اختار وانتاد. وهما من باب افعل وانفعل: لكن
عينهما قد أعيدت، فبدأ ثالثهما وهو تاء افعل وفاء انفعل يجوز لك فيه ثلاثة وجوه
كما تقدم في باع وقال وبأبهما ، فالكسر وهو الأنصح نحو : اختر واصطيد ،
والإشمام كذلك ، وقد مضى الكلام في كيميته والضم نحو : اختور واصطود ،
وانتاد وبابه ، كاختار فنقول انقيد بالكسر والإشمام ، وانقود بالضم ،
والله أعلم .

وَقَبَلَ آخِرَ الْمَغِيَةِ الْكِسْرِ سَوِي

مَا مَرَّ وَالْمُضَارِعُ الْفَتْحَ احْتَوَى

يكسر ما قبل آخر الماضي . طلقا سواء كان ثلاثيا كضرب وقيل وبيع وقيل أو غير ثلاثي : كدحرج وأكرم وقوبل ، وقطع وانطلق ، واققتل واختبر ، وانقيد واستخرج واستقيد ونحوها سوى ما مر مما أجز فيه الضم نحو : بوع وقول واختور واقود ، والإشمام ولكنه مكسور أيضا للمحضه ياء ، فبقى أن الضم هو المستثنى ، والمضارع احتوى أي استوجب فتح ما قبل آخره . طلقا لا استثناء فيه ، فهو : يُضْرَبُ وَيُقْتَلُ ، وَيَبَاعُ وَيَقَالُ ، وَيَحِبُّ وَيَكْرَمُ ، وَيُدْحَرَجُ وَيَجْلِبُّ ، وَيَخْتَارُ وَيَصْطَفِي ، وَيَنْطَلِقُ بِهِ وَيَنْقَادُ لَهُ ، وَيَسْتَخْرِجُ وَيَسْتَدْعِي وَعَلَى نَحْوِ ذَلِكَ نَقَسَ .

بابُ اسمِ الفاعِلِ

مِنَ الثَّلَاثِي صُغِرَ اسْمُ الْفَاعِلِ
كَفَاعِلٍ مُطَرِّدًا كَجَاهِلٍ

اسم الفاعل يُصاغ من الفعل للثلاثي بوزن فاعل : كضرب فهو ضاربٌ ،
وذهب فهو ذاهبٌ ، وباع فهو بائعٌ ، وقال فهو قائلٌ ، ومن فعل المكسور المعدى :
كجَاهِلٍ فهو جاهلٌ ، وعلم فهو عالمٌ ، وعلى نحو ذلك فليقس .

وَفِي فَعَلْتُ فَادِرٌ وَفِي فَعِلٌ
غَيْرِ الْمَعْدِيِّ وَكَطَيْبٍ نُقِلَ

ونادر وجود وزن الفاعل في اسم فاعل فَعِلَ المضموم ، فإنه قليل واردٌ
بالفعل نحو : عَقَرَتِ الْمَرْأَةُ بِالْمِهْمَلَةِ وَالْقَافِ فِيهِ عَاقِرٌ جَاوَزَتْ سِنَّ الْجَمَلِ ، وَفَجَّرَ
الرجل فهو فاجرٌ ، وَفَرَسَ فَهُوَ فَارِسٌ حَاقِذٌ بِرُكُوبِ الْخَيْلِ ، وَفَحَّشَ فَهُوَ فَاحِشٌ
وَبَسَّلَ فَهُوَ بَاسِلٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وكذلك وزن الفاعل في اسم فاعل فَعِلَ المكسور غير المعدى أى اللازم
منه ، فإنه نادرٌ قليلٌ نحو : رَضِيَ فَهُوَ رَاضٍ ، وَرَغِبَ فَهُوَ رَاجِبٌ ، وَرَهَبَ فَهُوَ
رَاهِبٌ ، وَامِبَ فَهُوَ لَاعِبٌ ، وَانصَبَ فَهُوَ نَاصِبٌ ، وَرَبِحَ فِي تِجَارَتِهِ وَظَفَرَ بِهِ
وَغَلَطَ ، فَهُوَ : رَاجِحٌ وَظَافِرٌ وَغَالِطٌ ، وَقَدْ نَقَلَ فَعِلَ فِيهَا كَانِ مِنَ الصِّفَاتِ فِي
الأصل لباب فَعِلَ المضموم ، لكن وقع طائي العين فناب عنه فَعَلَ المفتوح كما
مضى فيقال : طَائِبٌ وَآئِنٌ وَبَيْنٌ وَكَيْسٌ وَنَحْوَهَا ؛ وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْوَاوِيِّ
عَيْنًا نَحْوُ : سَيْدٌ وَمَيْتٌ وَهَيِّنٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَشَاعَ بِالْفَعِيلِ بَابُ جَلًّا

وَعَزِيْرُهُ مِّنَ الشُّذُوذِ قَلًّا

باب فعل المضاعف من النعوت اللازمة ، شاع فيها : كون اسم الفاعل بوزن
فَعِيل انبياية فَعَلَّ المفتوح فيها عن فَعَلَّ المضموم : كجَلَّ بجَلَّ فهو جليل أى
عظيم ، وقل فهو قليل ، وعزَّ بعزَّ فهو عزيز ضد حقير ، وشح بمثلثة ثم مهمله فهو
شحيح وهو كثير فيه ، وقد يكون فى اسم الفاعل منه غير ذلك من الشذوذ قليلا
كشباب يشيب فهو أشيب ، ومَلَّكَ يَمَلِّكُ فهو مَلِكٌ ونحو : مسكين مشتق
من المسكنة .

وَفَاعِلُ الْخُدُوْثِ مُطْلَقًا جَلًّا

مَعْنَاهُ وَزْنُ فَاعِلٍ مِّنْ فَعَلًا

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من فعلٍ قَصِيْدَ خُدُوْثِهِ ، فإنه يكون بوزن
الفاعل مطلقاً ، أى سواء كان من فَعَلَّ المفتوح أو المكسور أو المضموم . كزيد
فَارِحٌ غَدًا ، وجازع وهو اليوم جابنٌ فى فَعَلَّ المضموم ، وأما سَبَقُ اطْرَاده فيه
فى اسم الفاعل : كذهب فهو ذاهبٌ ، وقصد فهو قاصد .

ذِكْرُ فَاعِلِ كَفْرَح

وَفَعِلٌ لِقَسِيرٍ عَادِيٍّ فَعِيلًا

في بَاطِنِ الْعُيُوبِ وَالذَّاءِ جُعِلًا

اسم فاعل فَعِلَ المكسور اللزوم بوزن فَعِلَ بكسر العين كالوجع واللوى وجع في المدة ، والفكد واللخن فهو وجِعٌ ، وَلَوٍ ، وَفَكَدٌ وَحَسِرٌ ، وَلَخِنٌ ونحو ذلك . ولاشترط كونه في الباطن ، قيل : عمى قلبه فهو عمى ، بخلاف عمى بصره فهو أعمى ، ولذلك قيل : شجى فهو شجى ، بخلاف جهر أى لم يبصر الشمس فهو أجهر .

وَفِي هِيَاجٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ امْتِلَا

وَلَيْسَ حَرٌّ بَاطِنٍ مِنْهُ انْجَلَى

ويكون بوزن فعل أيضاً فيما كان من الميجانات والخفة ، نحو : بَطِرَ وَأَشِرَ وَجَذِلَ وَفَرِحَ وَقَلِقَ وَسَلِسَ ، فهو بَطِرٌ وَأَشِرٌ وَجَذِلٌ وَفَرِحٌ وَقَلِقٌ وَسَلِسٌ ، ويشترط أن لا يكون ذلك من امتلاء أو حر باطن .

وَأَنْتِ بِفَعْلَانٍ لِهَذَيْنِ وَفِي

أُنْثَاءُ فَعْلَانَةٌ مَعَ فَعَلَى فَعِي

فعلان لهذين : أى الهياج الذى من الامتلاء ، ومن حر الباطن .
فالأول : كَالسَّكْرِ وَالرَّمَى وَالْفَرَثِ وَالشَّبَعِ ، فهو غرثان وسكران ورمضان

والثاني : ما كالمعاشِ والفضبِ والصدى ، فهو عطشان وغضبان ولهفان ،
وأنتى ففان ففلى أو ففلافة كسكرى وسكرانة ، وعطشى وصدانة ورفانة
وشبمانه وشبمى ونحو ذلك .
وأما نحو : جاع يجوع فهو محمول على ضده ، أى شبع يشبع فقيل جرعان
كشبعان .

وَأَفْعَلَ أَجْعَلُ إِظْوَاهِرِ الْحَلَى
وَالْعَيْبِ وَالْأَنْثَى بِفَعْلَاءِ أَجْعَلَا
أفعل يختص بظواهر الحلى، وهى تشتمل الخلقة والألوان نحو: أسود وأبيض
وأحمر وأخضر وأزرق وأغبر وما شابه ذلك من الألوان ، وأما الخلقة والعيوب
للظاهرة فنحو : جهر فهو أجهر ، وكلل فهو أكلل ، وحذب فهو أحذب ، وعمى
بصره فهو أعمى ، وكفه فهو أكفه ، وبرص فهو أبرص ونحو ذلك ، وكلما كان
فاعله بوزن أفعل فالأنثى منه بوزن فعلاء ممدودة كسوداء وببضاء وكحلا- إلى
برصاء وما أشبه ذلك فحكمه كذلك .

وَبَعْضُهَا يَنْوِبُ عَنْ بَعْضٍ وَقَدْ
تَشَارَكَتْ وَغَيْرُهَا نَفْعًا وَرَدًّا
هذه الأوزان الثلاثة التى سبق ذكرها، قد ينوب بعضها عن بعض، فيكون
فما يستحقه الوزن الآخر : كفضب فهو غضبان ، والقياس كفروح لأنه من
المهيجانات ، وليس من امتلاء ولا حر باطن فى الأصل ، بل هو من نحو : قلق
وبطر ، قيل : وإنما وجد فيه هذا الوزن، لأنه فى الأغلب لا يخلو من كون حرارة
باطن فيه ، وقد تشارك هذه الأوزان أيضا فى فعل واحد باعتبارين ، كمجلى

باعتبار العيش والخفة ، وعجلان باعتبار حرارة الباطن ، وجاء : أهيم وهيمان
كذلك. ويشترك فعل المكسور مع أفعال في باب أفعال نحو: هو كَدِرٌ وأ كَدَرٌ،
وَشَعَثٌ ، أَشَعَثُ ، وحَدَبٌ وأ حَدَبٌ ، وقَعَسٌ وأ قَعَسٌ ، وكل هذا منقول وغيرها ،
أى غير هذه الأوزان قد ورد بالنقل أيضاً في هذا الباب : كَبَخِلَ فهو بخيل ، حملاً
على ضده من فَعَلِ المضموم في كَرُمَ فهو كريم ، وقد جاء بفعل كَفَيْ فهو فان ،
حملاً على مذهب ذهب ، وقد مضى هذا . وشئز المـكان ، فهو شَأَزٌ بالمعجزةين
ساكن العين إذا خشن بكثرة الحجارة فيه حملاً على ضده ، سَهَلٌ فهو سهيل .

ذَكَرَ فَاعِلٍ كَكْرَمَ

فَعِيلًا اجْعَلْ اِفْعَلْتُ حَيْثُ لَا
تَقُلْ فِي فَعِيلٍ خِلَافَ قُبَيْلًا

اسم فاعل فَعُل المضموم يكون مطرداً بوزن فَعِيل حيث لا سماع : ككرم
فهو كريم، وظرف وشرف وجمل وجزل الشيء ونَبُل وعَظَم فهو: شريف ظريف
جميل جزيل نبيل عظيم، ومختلف في: هل يقاس إذا عدم السماعُ على فَعَل؛ لأنه
فيه كثير كَسَهْل وصَعْبَ ونَزَرَ فهو: سهل صعب نَزَرَ والفعيل هو الغالب فيه .

وَعَيْرُ ذَيْنِ فِيهِ مِمَّا نَدَّرَا

نَحْوُ شَجَاعٍ وَالَّذِي مِنْ حَصْرًا

غير ذين أي غير الوزنين المذكورين سابقا اللذين هما فَعَل وفعيل ، فإن
سواهما نادرٌ فليحفظ نقلاً نحو : شجاع مثلث الأول وشِجَاعَةٌ كعِنَبَةٌ ، وحصور
لا شهوة له بالنساء ، أو سبي الخلق بخيل ، ووظف فهو أوْظَفُ طريل شعر
الميين ، وبطل فهو بَطَالٌ تبطل عنده الدماء لشجاعته ، وعَفْرٌ فهو عِفْرٌ بالكسر
عفريت ذو دهاء ، ومكبر وشجاعة ، وعَمْرٌ بالعين المعجمة فهو عَمْرٌ بالضم جاهلٌ
لم يجرب الأمور ، وجَنْبٌ جنابةٌ فهو جَنْبٌ بضمعين ، وبهيج وجهه فهو بهيجٌ
بكسر العين ، وقَطْنٌ فهو قَطِنٌ ، والمكان حَشْنٌ ، وجاء بوزن فاعل أيضاً ، وقد
مضى نحو ذلك من النوادر .

ذكر فاعل العادى الثلاثى ومفعوله

وَزَنُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ رَقَا

بِالْمِيمِ مَضْمُومًا مَزِيدًا شَبَقًا

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل المرتقى ، أى العادى لأن أقل الأفعال عددًا بالحروف ما حروفه ثلاثة ، وما زاد على ذلك فهو مرتق من الأقل إلى أن ينتهى إلى الأكثر، وهو السداسى ، فلا مزيد عليه ، وسيأتى ذلك فى بابہ إن شاء الله ، فإن الذى فوق الثلاثى يُصاغ اسم الفاعل منه بوزن فعلة المضارع ، لكنه يعطى عوض حرف المضارعة ميمًا مضمومة زائدة فى أوله نحو : هو مُكْرَمٌ ومُدْحَرَجٌ ومقَاتِلٌ ومكَلَّمٌ بقضعيف العين ، ونخْبِرٌ ومنعـكسٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومعشوشِبٌ وما شابه ذلك .

وَقَبْلَ الْآخِرِ اكْسَرِ أَوْ قَدَّرِ

وَبِإِنْفِتَاحِهِ اسْمٌ مَفْعُولٍ حَرِي

ويزاد فى شرط اسم الفاعل العادى الثلاثى زيادة على ما مضى فيه من الكلام ، أن يكون الحرف الذى قبل الأخير منه مكسوراً كسراً ظاهراً ، سواء كان رباعياً كمدحرج ، أو خماسياً كمنطلق ، أو سداسياً كمتخرج ، وقد يكون هذا الكسر غير ظاهر فيه فيلزم تقديره ، وذلك فى الملل عيماً من انفعال وانفعال نحو : هو منقاد ومختار ، أو فى ما أدغم عينه منهما فى اللام نحو : تمتد ومنقذ . وكذلك فى فاعل افعال وافعال بالمد نحو : محرم ومدهامتان ، فكل هذا الكسر مقدر فيه ، لأن الفتح فيما قبل الأخير يصير به الفاعل مفعولاً لا فرق بينهما

غير ذلك فهو للمفعول : مُدَخَّرَجٌ وَمُتَاتَلٌ وَمُسْتَمَعٌ وَمُسْتَمْتَعٌ بفتح قبل الآخر في كلها ، وعليها قياس مثلها ، ومختارٌ ونحوه فيه الفتح ظاهرٌ .

وَنَابَ وَزَنُ فَاعِلٍ عَنِ مُفْعَلٍ
نَقَلًا وَمُفْعَلٌ نَدُورُهُ جَلِي

نذر مجيء اسم الفاعل من الفعل الرباعي بوزن فاعل نحو : يافع ، لأنه من أيفع بقياسه موفع كوسر ، لا يافع كضارب ، فأهل القياس واستغنى عنه بالسماع المنقول ، وجاء وزن اسم الفاعل بوزن مُفْعَلٌ بفتح العين نحو : مُلَفَّجٌ من الفج ، أى أفلس ، وأحصن الرجل عَفَ عن المحارم فهو مُحْصَنٌ ، ذكره الشارح وأسهب في كلامه فهو مُسَهَبٌ بالفتح في ثلاثها .

قلت : أما مُحْصَنٌ فهو يحتمل كونه للمفعول ، لأن الإحصان عفةٌ عن المحارم بالتزويج ، فهو مُحْصِنٌ وَمُحْصَنٌ ، لأنها تحصنة وهو يحصنها ، وفي القرآن : ﴿ مُحْصِنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ ﴾ بالوجهين ، وَمُسَهَبٌ وَمُلَفَّجٌ نادران ، ويجوز بناؤها على أصل قياسيها ، وكذلك لا يمتنع مُعْشَبٌ في أعشب المكان فهو عَاشِبٌ ، ومورس في أورس المكان فهو وارسٌ ، وإتيانه بوزن الفاعل يحتمل مقالات يطول ذكرها .

ذكر مفعول الثلاثي

وَاللَّثَلَاثِي اسْمٌ مَّفْعُولٍ قِيسٍ
بِوزْنِ مَّفْعُولِ كَاتٍ مِنْ نَسِيٍّ
بطرد صوغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي بوزن مفعول كمضروب ومقتول،
من ضرب وقتل ، ومسموع ومنسى من سمع ونسى ، وعلى ذلك فليقتس .

وَكَتْمِيلٍ مَعَ بَعْضٍ يَطْرُدُ
ذِيَابَةَ إِنْ كَجَمِيلٍ فَتُقَدِّ
إن فعلا ينوب عن المفعول في الدلالة على معناه ، نحو : رجلٌ قَتِيلٌ وَفَتَى
كجَمِيلٍ ، وامرأةٌ كَحَمِيلٌ ، وقَتِيلٌ بمعنى مقتول ومكحول ، وهو كثيرٌ شائعٌ ،
ومع كثرته فإنه مقتصر فيه على السماع عند الجمهور ، ومطردٌ مع بعضهم
في كل فعيلٍ لا فعيلٍ لفاعله ، نحو : ضرب بمعنى مضروب ، ولا يجوز علمٌ بمعنى
معلوم ، لأن فعلا فيه بمعنى عالم .

وَمَعَالًا فَعُولَةٌ كُنَّ نَائِقِلًا
وَفُعْلَةٌ فَعْلًا فَعُولًا فَاعِلًا
ونقل في النيبابة عنه من غير وزن فعيل فعل محرك : كتمنص ونقض بضاد
معجمة ونجسا ، بمعنى مقنوص ومقنوض ومنججو ، أى مسلوخ من نجوت الجلد
بالجيم ، وبوزن فعولة أيضا بفتح الفاء : كحلوبة وركوبة ، بمعنى محلوبة ومركوبة ،
وفُعْلَةٌ بالضم ككُفْمَةٌ ومُضْفَنَةٌ وأَكَلَةٌ وأُنْفَطَةٌ وصُرْعَةٌ ، بمعنى المضوغ والملقوم
والمأكول والملقوط والمصروع .

وفعل بالكسر كطحن بمعنى المطعون ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ أى مذبح
﴿وَكُنْتَ نَسِيًّا﴾ أى منسياً وفعل ، ومنه قوله عز وجل : ﴿وَذَلَّلْنَاهَا لِمَمْنُ فَجْنَاهَا﴾
ركوبهم ﴿أى مركوبهم ، وحلوب كذلك وفاعل ومنه : ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾
أى مدفوق ، و : ﴿عَيْشَةً رَاضِيَةً﴾ مرضية . وراحلة أى مرحولة .

وَالْمُضَدَّرُ أَقْبَلُ وَكَذَا مَقُولُ

فِي الْفَاعِلِ الْمَضَدَّرُ وَالْمَفْعُولُ

وهكذا المصدر قد ينوب عن المفعول نحو : ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ والصيد ورجل
رضى بكسر الراء والقصر ، والدرهم ضرب الأمير ، والبرد نسج الين ، وكتاب زيد
بمعنى : مخلوق ، ومصيد مرضى ومضروب ومنسوج ومكعوب ﴿وجاءوا على
قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ أى مكذوب عن بعضهم وأشباهه كثيرة ، وهكذا المصدر
أيضاً قد ينوب عن الفاعل نحو : ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ﴾ أى باراً ، ورجل عدل وخصم ،
أى عادل وخاصم ، وقد ينوب عن الفاعل أيضاً المفعول وهو قليل نادر كقوله
جل شأنه : ﴿وَجِجَابًا مُسْتَوْرًا﴾ أى ساتراً .

باب الأوزان المدولة

وَفُعْلٌ مَمْدُولٌ فَاعِلٍ شَهْرٌ

مِنْ ذِي ثَلَاثٍ إِنْ تُرِدُ سَبَّ الذِّكْرِ

قد يجيء بعض الأوزان معدولاً به عن الفاعل ، وذلك نحو : فُعْلٌ بِضَمِّ
الفاء وفتح الميم ، وهو شائعٌ في ذم الذكور نحو : غَدْرٌ يَفْدِرُ فهو غادرٌ ، وفجرٌ
فهو فاجرٌ ، وَلِكِعٌ كَفْرِحَ لِكَمَا وَلِكَاعَةٌ لَوْمٌ فهو ألكع ، وهو غُدْرٌ
وفجْرٌ وَلِكِعٌ .

وَسَبُّ الْأُنْثَى بِفَعَالٍ اطَّرَدَا

وَعَالِبُ الْوَزْنَيْنِ جَاءَ بَعْدَ الْفِئْدَا

وشاع في سب الإناث العَدَلُ إلى فعالٍ بفتح الفاء مبنياً على الكسر ، وهو
مطرد في الأفعال الثلاثية ، نحو : فَجَارٍ وَغَدَارٍ وَفَسَاقٍ وَآكَاعٍ فِي لَكِعٍ كَفْرِحَ
وَخَبَاثٍ فِي خَبِثَ كَكْرُمَ ، ثم إن كلا الوزنين يختص مجيئه بعد النداء غالباً
نحو : يَا لَكِعُ وَفَسَقُ وَيَا لَكَاعِ وَفَسَاقِ ، ووقوعه مع غير النداء قليل كقوله :

* إِلَى بَيْتٍ قَمِيدَتُهُ آكَاعٌ *

وَعَيْرُهَا بِالنَّقْلِ آتٍ كَأَخْرٍ

وَالْعَدَلُ فِي الْأَعْلَامِ أَيْضًا اشْتَهَرَ

ثم إنه قد يأتي بعض الأوزان المدولة غير السابق ذكرها : كأخْرٌ مَمْدُولٌ
عَنْ الْأَوَاخِرِ ، وهو بوزن فُعْلٍ كلكع ، لكنه جاء في غير الأدم الذي ذكر له

فُعَلَّ سابقًا ، ويأتي فيها نحو : مُثَلَّثَ ورُبَاعَ ، وَمَثَنَى وَمَثَلَّثَ ، في العدل من ثلاثة وأربعة ونحو ذلك ، وَضَحَّكَتْ وَهَابَهُ كَذَلِكَ .

وقد تكون بعض الأعلام معدولة كزُحَلَّ معدول به عن زاحل ، أَى بَعِيدَ ، وعمر وزفر وثعل ، من عامر وزافر وثاعل ، وَحَذَّامِ كَفَجَّارِ ورقاش ، من حذامه ورقاشه ، وبعضهم يعرب حذام وبابه إعراب ما لا ينصرف .

باب تكثير الفاعل

وَأَعْلُ تَكْثِيرُهُ فَعَالٌ

فَعُولٌ أَوْ مَفْعِيلٌ أَوْ مِفْعَالٌ

تكثير الفاعل ومعناه : أن يكون الفاعل لذلك فاعلاً إياه بكثرة ، ولذلك أوزان وهي : فعال بتشديد العين وهو شائع في هذا الباب ، فلا يمتنع قياسه فيه نحو : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّأُونَ لِلسُّحْتِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ فمفعل أيضاً لذلك ، وهو أيضاً كثير فيه نحو : صبور وشكور ، وعفو غفور ، وحسود كغفور ، ومفعيل بالكسر نحو فرس محضر ، وامرأة مطير كثيرة المطر ، والحضر وهو العدو ، ومفعيل قليل ، وشاع فيه مفعال أيضاً كحضر ومطار ومهذار .

وَمُفْعِلٌ مَفْعِيلٌ أَوْ فَعَالَةٌ

فَعِيْلَةٌ فَاعِلَةٌ مِفْعَالَةٌ

و كذلك مفعل بالكسر وفتح العين : كقول ، كذلك مفعيل يحىء في تكثير للفاعل كما سبق من الأوزان نحو : سميعٌ عليمٌ حكيمٌ رحيمٌ وقد يزداد الفعال تاء ، تأتي طلباً للمبالغة في ذلك : كرجل علامة ونسابة لكثير العلم والمعرفة بالأنساب ، فإن فيه زيادة مبالغة على قولهم علامة ونسابة ، وفعيلة كذلك نحو : ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ على رأى بعضهم ، فإن فيه زيادة مبالغة على بصير وإلا ففي الآية أقوال .

وكذلك فاعلة نحو : رجل راوية للشعر ، ومفعالة كرجل مجذام بالجيم

والذال المعجمة ، ومجذامة قاطع للأمر فيصل .

وَجَاءَ كَالْتَّبُومِ وَالسَّكْرِ وَالْحَذْرِ الرَّحْمَنِ فِي التَّكْثِيرِ
ومن الأوزان المكثرة فقوله: كالتَّبُومِ ، وفَعِيلٌ بكسر الفاء والعين المشددة
نحو: صَدِيقٌ وَسَكِيتٌ وَسَكِيرٌ .
وفَعِيلٌ بكسر العين نحو: حَذِرَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

حَذِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنَ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ
قيل فإنهم حولوا فاعلا إلى فعلٍ للمبالغة و﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ هذا بابُه ،
وفعلان في نحو: الرحمن كذلك بخلاف باب شيمان إلا مع بعضهم ، فقد زعم
أن فيه المبالغة ، وجاء فيه غير ذلك من الأوزان كرجلٍ تَقُولُ وتَقُولَةٌ بكسر
تاءيهما كثير القول ، والكاف في البيت مشعر بعد الحصر .

وَصَيِّغَ أَيْضًا بِأَطْرَادٍ فَعَلَهُ
مُكْتَرَأً لِفَاعِلٍ تَأْكُلُهُ
فعله بضم الفاء وفتح العين يصاغ لتكثير الافعال أيضا صوغا مطردا كما كل
وأكلة ، وضاحك وللاعب ، ولعبة وضحكة ، وفي المعتل كغاثم ونومة ، وهائم
وهومة ونحو ذلك .

وَجِيءَ فِي فَعَلَتْ بِالْفِعَالِ مُكْتَرَأً لَهُ وَبِالْفِعَالِ
ما كان فاعله بوزن فعيل ، وهو باب فَعَلٌ المضموم نحو: كريم وكبير
وطويل ، فإن تكثيره بوزن فَعَالٍ مضموم الفاء مشدد للعين ، أو فَعَالٍ بتخفيفها ،
فتمحصل له وجهان فيقال: نحو كَرَامٌ وَكُرَامٌ ، وَطَوَالٌ وَطَوَالٌ ، ﴿وَمَكَرُوا
مَكَرًا كِبَارًا﴾ وجاء كِبَارٌ ، والله أعلم .

باب صوغ أفعال التفضيلية أو التمجيبية

صغ أفعال التفضيل من مُصْرَفٍ
فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ تَمَّ عَنْهُ مَا اكْتَفَى

يصاغ أفضل إذا أريد المفاضلة بين شيئين فإن المنسوب له الفضل في ذلك هو الأفعال نحو : زيد أفضل من عمرو ، ويشترط في جواز صوغ ذلك شروط :

الأول : أن يكون الصوغ من فعل فلا يصاغ من الأسماء .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً فلا يصاغ مما عداه نحو : دحرج .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً فلا يصاغ من الأفعال الجامدة : كنعم

وبئس .

الرابع : أن يكون الفعل تاماً فلا يصاغ من الأفعال الناقصة مثل : كان وصار وأصبح .

الخامس : أن لا يكون مكثفياً عنه نحو : قال من القائلة ، فإنهم لم يقولوا : هو أقيل وأنوم استغناء بقولهم أكثر قائلة ونوما .

قَابِلٌ فَضْلٌ لَا لِفَعُولٍ وَلَا
مُلْتَزِمٌ النَّفْيِ وَلَا كَحَوَّلَا

ويشترط فيه أيضاً مع ما مضى من الشروط شرط سادس وهو أن يكون الفعل قابلاً للمفاضلة ، بخلاف نحو : مات إذ لا تفاضل بين الموت .

والشرط السابع : أن يكون مثبتاً فإنه إذا كان لم يستعمل مع غير النفي

كلم يمج من عاج يبيع بمعنى لم ينقطع به ، ذكره ابن مالك في التسهيل ، وقد توزع في لزوم نفيه .

قلت: وفي اللغاموس ما يؤيد ما قال ابن مالك في لزوم النفي مع هذه الكلمة
قال: ما أعيج به ما أعها وما عجت به لم أرض به وبالهاء لم أرو، وبالذواء
لم أنتفع انتهى كلامه، فلم يأت به مع غير النفي في جميع تعريف هذه الكلمة
دلالة على لزوم نفيه معه، لأنه قيده بذلك.

الثامن: أن لا يكون من فعل صيغت منه للصفة المشبهة بوزن أفعل: كأحر
وأعور وأشهل وأكل وأجول.

التاسع: أن لا يكون مبنياً للفعول، فلا يقال: زيد أضرب من عمرو، إذا
كان الضرب واقعاً بزيد.

وَبِاطِرَادٍ صُنْعٌ لِأَتَى أَفْعَلٍ

فُعَلَى كَفُضِّلَى مَعَ ذِكْرِ أَفْضَلِ

اعلم أنك إذا أردت أن تصوغ لمؤنث أفعل التفضيلية تقول فُعَلَى بضم الفاء
مطروداً من كل ما يصاغ منه أفعل مثل الأفضل والفضلى، والأعلى والعلى،
والأدنى والدنيا، والأعظم والعظمى، والأكبر والكبرى، والأصغر والصغرى،
والأجل والجلى إلى غير ذلك من الأمثال، فقس توفق إن شاء الله.

وَإِنْ يَكُنْ مُجَرَّدًا فَلْيَتَّصِلْ

بَيْنَ وَقَدَّرْ إِنْ خَفِيَ وَبَيْنَفَصِلْ

ثم إن أفعل التفضيل إن كان مجرداً أى غير مضاف ولا معرف بال، فقد
يجب اقترانه بمن نحو: زيد أفضل من عمرو، وإن لم يوجد فيه من ظاهراً فهو
مقدر نحو: ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ ومن يكون متصلاً بأفعل كما مضى، وقد
ينفصل عنه كما في قوله:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا

من ماء موهبة على خمير

وقد ينفصل كثيراً بـمُـبَـيـزٍ نحو : زيد أتمّ عقلاً من عمرو ، وبالحروف
الجارّة كانت أحبّ إلى من عمرو ، ومختلف في من فذهب المبرّدُ ومن وافقه
أنها لا ابتداءً الفاية ، وعن سيبويه كذلك ، وأشار أنها تفيد معنى التبعيض .
والثالث : أنها بمعنى عن ، فكأنه قد جاوزه في الفضل . وفي الترجيح
بحوث .

وَإِنْ يُجْرَدُ أَوْ يُضَفُّ لِلنَّكِرَةِ

فَكُنَّ مُوَحِّدًا لَهُ مُذَكَّرَةٌ

ويجب في أفضل التفضيل إن كان مجرّداً أو مضافاً إلى فكرة أن يكون
موحّداً مذكّراً ، سواء كان مع واحد كما في : أوانين : كمرت برجلين أفضل
من عمرو ، ومع جمع : كرجال أفضل من بكر أو مع تأنيث : كامرأة أفضل من هند ،
أو امرأتين أفضل منهما ، أو نساء أفضل منهنّ ، هذا في الجرد .

وأما المضاف كـلـزَـيـدَـيـنِ أفضل رجلين ، والمسلمون أفضل مخلوق ، ورجال
وهند أفضل امرأة ، والجاريتان أفضل امرأتين ، وهنّ أفضل امرأة ونحو ذلك .

وَإِنْ يُضَفُّ إِلَى مُرَفِّ بِإِلَّا

نِيَّةٍ مِنْ أَطْبِقُ كَذَا إِنْ أُلْ تَلَا

إن كان أفضل التفضيل مضافاً إلى معرفة ، وليس منوياً فيه من ، فهنا يجب
المطابقة ، مطابقة الموصوف بأفضل ، كان تثنية أو جمعاً أو تذكيراً أو تأنيثاً :

كزيد أفضل القوم ، والزيدان أفضل القوم ، وهم أفضل القوم أو أفضل القوم ،
وهي فضلى القوم ، والمنديان فضلا النساء ، وهن فضليات أو فضل النساء .
هذا إذا لم ينو فيه معنى من ، أى لم يقصد به للمفاضلة ، وكذلك يجب
المطابقة إذا عرّف أفضل بأل كالرجلين الأفضلين والرجال لأفاضل والأنضامين ،
والهندان الفضايان ، وهي الفضلى وهن الفضل أو الفضليات .

وَجَوَّزُوا الْوَجْهَيْنِ إِنْ يُضَفَّ إِلَى

مَعْرِفَةٍ وَقَصْدٌ مِنْ قَدْ حَصَلَا

فإن كان أفضل مضافاً إلى معرفة ، ومقصود فيه معنى من أى مراد به
للمفاضلة ففيه الوجهان : المطابقة واستعماله ، كالجرد فقول : الزيدان أفضل
أو أفضل القوم ، وهم أفضل القوم أو أفضل القوم ، وهي أفضل وفضلى القوم ،
والجاريتان أفضل أو فضليا القوم ، وهن أفضل أو فضليات أو فضل النساء .

وَاخْتَلَفُوا فِي هَلْ يَجِيءُ أَفْعَلُ

لِفَيْرٍ تَفْضِيلٍ . فَقَوْمٌ أَسْجَلُوا

اختلف النحاة في أفعل لفير معنى التفضيل ، فذهب المبرد وأبو عبيدة ومن
وافتهما إلى أنه قد يكون كذلك ، ومنعه آخرون . وما ورد منه قوله تعالى :
{ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ } أى أعلم بكم و { يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ }
أى هيّن . وقول للشاعر :

... بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاؤُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أى عزيزة طويلة ، ومختلف فى هل يطرد ذلك على قولين : قوم أسجلوا
ذلك أى أباحوه ، وهم المبرد وقومه ، ومنعه جر النحاة .

هَذَا لَدَى تَجْرِيدِهِ وَذُكْرًا
مَوْحَدًا . إِلَّا قَلِيلًا نَدْرًا

هذه الإشارة به إلى الاختلاف السابق ، أو إلى مجيء أفعال فإنه يختلف فيه إذا كان مجرداً ، وإن لم يكن مجرداً فقد يجيء غير التفضيل : كالنساء الفضل ، وهند الفضلى ، ولذلك لا يقترن بمن .

وأما قوله : واستُ بالاً أكثر منهم حصى . فتأول بمجرد منكر ، يفسره المعرّف أو نحو ذلك من التأويلات ، ويلزم تذكيره وتوحيده كما مضى في الجرد ، إلا أنه لا يقترن بمن خلوه من معنى التفضيل ، وقد سمع جمعه كقوله :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

كِرَامًا وَأَنْتُمْ - مَا أَقَامَ - الْأَيْمُ

قيل : وإذا صح جمعه فلا يمتنع تأنيثه ، فيكون نظم ابن هانئ صحيحاً في قوله :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ قَرَاوِمِهَا

حَضْبَاهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

قلت : وقدر له في من كونه لبيان الجنس .

باب في أفعال التمجيب

وَصِيغَ فِي تَمَجُّبٍ مَا أَفْعَلًا

وَقَبْلَ بَاءِ الْجُرِّ أَفْعَلٌ جُمْلًا

يصاغ للتمجيب بوزن ما أفعل : كما أكرمه واسطًا ، وبوزن أفعل به على صيغة الأمر من أفعل : كأكرم به وأحسن .

وَصَوَغَ ذَيْنِ اجْعَلُهُ مِمَّا يُجْعَلُ

مِنْهُ لِتَفْضِيلِ مَصُوغًا أَفْعَلُ

ويشترط في اطراد صوغهما من الفعل ، كما يشترط لأفعل التفضيلية في الصوغ منه ، فما جاز أن يصاغ منه للتفضيل جاز أن يصاغ منه للتمجيب ، وذلك محظور في تسعة شروط .

أولاً : أن يكون من فعل .

ثانياً : كون الفعل ثلاثياً .

ثالثاً : مقصراً .

رابعاً : قابلاً للمفاضلة .

خامساً : تاماً .

سادساً : مثبتاً .

سابعاً : أن لا يكون منه أفعل كأسود .

ثامناً : أن لا يكون مبنياً للمفعول .

تاسعاً : أن لا يكتب عنه بغيره ، وقا مضي تفسير هذه الشروط .

وَبَأْشَدَّ أَرْزَ . نَظِيرِهِ إِلَى
مُتَمَتِّعِ الْبَائِينَ قَدْ تَوَصَّلَ

ما لم يجز أن يصاغ منه أفعل التفضيل أو فعلى التعجب ، وذلك لقد بمض
الشروط ، فقد يتوصل إليه بأشدَّ أو نظيره : كأكثر ونحوه فيقال : هو أشدَّ
بياضاً وأكثر دحرجة ، وأعظم موتة ، وما أشد بياضه في التعجب ودحرجته
وموته وأشدِّ بدحرجته وموتته وبياضه وقائلته ، ونحو ذلك .

وَرُبَّمَا خَالَفَ فِي الْبَائِينَ مَا
أَسْلَفْتَهُ مَا بِالنُّدُورِ انَّسَمَا

وقد يجيء غير ما ذكر نادراً وما سُمع ندوره في أحد البابين فحكوم بندوقه
في الباب الآخر ، كقولهم : ما أحتمه من فعل منه الوصف على أفعل ، وما أحضره
من احتضر ، فبني من فعل زائد على ثلاثة مبني للفعول ، وما أعساه من غير
متصرف ، وما أشبه ذلك ، فهو منقول من النواذر محفوظ لا يقاس عليه ،
والله أعلم .

باب المصادر :

هَآك مَصَادِرُ الثَّلَاثِيّ التَّيْرِيّ
وَإِخْتِلَافُ فِي أَطْرَادِ وَزْنِ الْأَشْهَرِ

المصدر في الاصطلاح : ما يكون مصدر الأفعال منه بالاشتقاق ، كـصَدُور
ضرب يضرب عن للضرب ، وهو قسمان : سَمَاعِيّ وقياسيّ ، لأنها إما أن
تكون لأفعال ثلاثية أو ما فوق ذلك .

فأما الثلاثية فلكثرة الأوزان المسموعة فيها ، اختلف العلماء في جواز القياس
على أشهر أوزانها ، والجواز أشهر .

وأما ما فوق الثلاثي فإن المصدر منه مقيس بلا خلاف أعلمه بينهم في ذلك ،
وإلى منقول الثلاثيات أشار بقوله :

فَأَفْعَلَةٌ فَمِعْلَانٌ فَعْمَلٌ فَعْمَلِيٌّ
فَعْمَالٌ أَوْ بِالْقَاءِ ثَلَاثٌ نَقْلًا

من الأوزان المنقولة :

فَعْلَةٌ بفتح الفاء كَرَحْمَةٍ ، وبكسرها كَفَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً وَنَعْمَةً ، وبضمها
نَحْوُ : كُدْرَةٌ وَحِمْرَةٌ .

وفعلان مَثَلُ الْفَاءِ أَيْضًا فَالْفَتْحُ : لَوَاهُ بَدِينَهُ لَيَّانًا مَطْلَهُ : وَسَنَنَتْهُ كَقُرُوحِ

سَنَانًا أَبْفَضَهُ ، قِيلَ : وَلَيْسَ غَيْرَهَا .

وَفِعْلَانٌ بِكسْرِ الْفَاءِ كَنَسِيهِ نَسِيانًا ، وَحَرَمَهُ حِرْمَانًا ، وَفُعْلَانٌ بِضَمِّ الْفَاءِ

نَحْوُ : غَفَّرَ لَهُ غَفْرَانًا ، وَشَكَرَ شَكَرَانًا .

وأنزل مثلث الفاء فالفتح : كضربه ضرباً وفعل تكسر الفاء نحو علمه علماً
وفسق فسقاً .

وَفُعِلَ بضم الفاء نحو شكره سُكراً ، وغفر غُفراً .

وفعل مثلث الفاء فالفتوح نحو : تقي الله تقوى ، والكسور : كذكره
ذكرى ، والمضموم كرجع رُجعى .

وفعال مثلث الفاء مفتوحها كذهب ذهاباً ، وصلاح صلاحاً ، ومكسورها
ككفر نفاقاً وأبى إباءً ، ومضمومها كسئل سُئلاً ، ونفق نفاقاً ، وقد تلحق
الفعال تاء التانيث أيضاً ، فيكون فعالة مثلث الفاء أيضاً بالفتح ككرم كرامة
وشجع شجاعة ، والكسر كتجرتجارة ، وصنع صناعة والضم نحو : دعب دُعابة
أى مزح .

وَفَعَلَ وُفِعِلَ وَفُعِلَ
وَفَعِلَ فَعِلَّةٌ وَفِعِلٌ

ومنها: فعل محركة كفتح فرحاً وأشيراً أشراً، وفُعِلَ بضم الفاء وفتح العين،
وهو يختص بالملء اللام نحو: هدى وسرى، وفُعِلَ بضمين نحو شغل وحلم
الغلام جُلماً بفتح الجلم، وفَعِلَ بفتح ثم كسر نحو: كذب كذباً، ويزاد تاء
التانيث فيكون فَعِلَةٌ كسرق مِرْقَةً وفِعِلَ بكسر ثم فتح كسمن سَمِنًا
وشبع شَبَعًا .

فَعَلَةٌ فُعُولَةٌ فُعُولٌ
فَعِيلَةٌ فَعِيلٌ أَوْ فُعُولٌ

ومنها: فَعَلَةٌ بالتحريك نحو غلبَةٌ ، وهو مؤنث فَعِلٌ وفُعُولَةٌ بالضم

كسحل سُهولة ، وخشن خشونة ، وفُعل كدخل وخرج دُخولا وخروجاً .

ومنها : فعيلة كفضحه فضيحة ، ونصحه نصيحة ، ونم نيمة .

ومنها : فعيل كذمل في السر ذميلاً أسرع ، ونهب الغراب ونفق نقيباً ونفيقاً ،

وفُعل بالفتح كقبله قبولا ، قيل : ولا ثانی له وقد وجد الولوج بالمعجمة

﴿ والذار ذات الوقود ﴾ .

وَمُشَبِّهٌ تَهْلِكَةٌ سَحْفَنِيَّةٌ

وَجَبْرُوتٌ جَمَزَى وَأَيْدِيَةٌ

ومنها : تفعلة بضم العين هلك تَهْلِكَةٌ ، قيل : وليس في اللغة تفعلة غيرها ،

وتفعلة وتفعلة بالفتح والكسر نحو تهلِكَةٌ وتهلِكَةٌ ، لأنها مثلثة اللام .

ومنها : فعلمنية بضم الفاء وزيادة النون والياء آخرأ : كسحف رأسه بالمهملتين

سَحْفَنِيَّةٌ ، حلقه .

ومنها : فعلموتٌ بالتحريك وزيادة واو وتاء آخرأ : كرجب رغبوتاً ، ورهب

رهبوتاً ، ورحم وملك وجبر رحوتاً وملكوتاً وجبروتاً .

ومنها : فعلى بالتحريك ، وزيادة الياء آخرأ : كجمزت جمزى أسرع

عدواً ، ومرطت مرطى .

ومنها : فعيلية بالضم وزيادة ياء قبل اللام ، ويا بعده نحو : ولدت المرأة

وايدية أى ولادة .

ضَارُورَةٌ غُلْبَةٌ غُلْبِيٌّ

تُدْرَا تَهْلُوكُ وَمُدُّ رُهْبَانًا

ومنها : فاعولة كضره ضارورة ، وفعلة بضمين فشدد : كغلبه غلبة ،

وقد تنفتح العين ، وفُعَلَى بضمَّتَيْن أو كسرتين فشدّد وألف فأنيث مقصور نحو :
غلبه غلبُجِي .

ومنها : تفعل بزيادة تاء في أوله مضمومة ، ثم سا كن ، ثم مفتوح نحو :
دراه ندرا .

ومنها : تفعل بالضم كهلك تهلو كلاً .

ومنها : فعلاء ممدود مفتوح الفاء ، وقد تضم نحو : رهبه رهباء .

وَجَوْلَانٌ سُوْدَدٌ رَفَاعِيَّةٌ

كَذَا الْخُصُوصِيَّةُ كُنْ مُرَاعِيَّةٌ

ومنها : فعَلَانٌ بالتحريك : كجال جَوْلَانًا ، ودار دَوْرَانًا .

ومنها : فعال بضم لأول وفتح بعد السكون : كساد سُودَدًا وفعالية : كرفه

رفاهِيَّةٌ ، وفُعُولِيَّةٌ بالضم مشدد الياء الزيادة : كخصه خصوصِيَّةٌ ، وفتح ضمها
جائز وإليه أشار بقوله :

وَفَتَحَ فَاءَ ذَا أَجْرٍ وَمَفْعَلَةٌ

وَمَفْعَلٌ عَنْهُمَا التَّثْلِيثُ لَهُ

فتح فاء ذأ أى المصدر السابق، وهو الخصوصية، فإن فتح الفاء جائز فيه أيضاً،

والمصادر الميمية مفعلة مثلث العين ، ومفعل كذلك له التثليث أيضاً ، فهى مفعلة

بفتح العين : كيمنة ومشامة ، وبكسرها : كغفرة وبضمها : كسكرمة ، ومفعل

بافتح : كذهب مذهباً ، وخرج مخرجاً ، وبالكسر : كرجع مرجعاً ، وبالضم :

ككرم مكرماً .

وغيرُ ذِي الأوزانِ أيضاً قَدْ يَرِدُ

تَقَالاً وَهَآكِ فِي المَقِيسِ المَطْرُودِ

غير هذه الأوزان التي مضى ذكرها ، قد يرد أيضا في الأفعال الثلاثية بالنقل من العربية ما يطول به ، أن لو تعرضنا لذكره الكتاب ، فلم نرد الإطناب ، فليعتمد فيه على المنقول منه : كخصه خصية بوزن فَعِيْلَة بكسرتين مع تشديد العين ، وفَعِيْلَاء بالمد كخصيحاء ، وفَعَلُوْتِي محركا مقصورا : كرهبوني ورهبوني ، وفُعْلَمَة بضم ثم فتح : كرهبة إلى غير ذلك من الأوزان التي لا تحصر .
ثم شرع في ذكر المقيس من هذه الأوزان عند من يجوز القياس في المصادر الثلاثية فهي كما ترى .

باب في مصدر الثلاثي المعدى

فَعَلَ إِمَّا عُدِّيَ مُطْلَقًا جُعِلَ

وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْقِيَاسُ فِي فَعَلَ

الأوزان الثلاثية المعداة قياس مصدرها فَعَلَ بالفتح ، وذلك يكون في فَعَلَ المفتوح ، وفَعَلَ المكسور ؛ لأن المضموم لا يكون معدى وذلك نحو : ضربه ضرباً ، وقتله وطعمه ومدّه وباعه ، وقاله يقوله ، ونهاه ورماه ، والثوب رفاه ، فإن مصادرهما : ضرب وقتل وطعن وبيع وقول ونهى ورمى ورفق .

وكذلك من فَعَلَ المكسور : كسمه وجهله وفهمه ، سمها وجهلا وفهما ، وحمداً من حمده ، وهذا الوزن فيه مقيس وهو مقتضى كلام ابن مالك في الخلاصة واللامية .

وعلى رأى آخر فالقياس ممنوع لكثرة مسموعه ، وهو على رأى ثالث أن القياس فيه ممتنع إلا إذا كان من أعمال الفم ، قاله ابن مالك في التسهيل وإليه أشار للناظم بقوله :

وَقَاسَ بَعْضُ حَيْثُ أَعْمَالُ لِقَمٍ

وَقَاسَ بَعْضٌ إِنْ يَكُ النُّقْلُ انْعَدَمَ

فأعمال الفم : كخضمه خضماً ، وقضمه قضماً ، ولقمه لقمماً ، ورشفه رشفاً .

وعلى رأى رابع فإن فعلاً فيه مقيس إذا كان عادماً السماع ، فإن كان مسموعاً فلا يقاس ذلك : كعلمه علماً بالكسر ، وحفظاً وفقهاً ، وغنمه غنماً بالضم ، وشرباً ولبساً ، وركبه ركوباً ونسيه نسياناً بالكسر ونحو ذلك .

وَبِالْفِعَالِ مُفِهِمُ السَّرِّ اشْتَهَرَ

وَفِي الْحَصَادِ انْفَتَحَ الْفَاءُ وَانْكَسَرَ

وقد كثر فعال بالكسر في مصدر ما أفهم ميراً أي نكاحاً : كالنكاح
والبيضاع والسّماد والضّراب ونحو ذلك ، وقد يكون ذلك بفعل كالوطء والبضع ،
وفي الأحصدة يكثر فعّال ، ففتح الفاء وكسرهما : كحصده وجدّه ، وصرمه وقطفه
وقطمه حصاداً وحصاداً . وجداداً وجداداً ، وصراماً وصراماً ، وقطافاً وقطافاً ،
وقطاعاً وقطاعاً ونحو ذلك ، وقد يكون أيضاً له فعل فالفتح كالصرم والجد
والحصد ونحوها .

باب فعل اللازم المفتوح العين

لَفَعَلَ اللَّازِمَ قِيسَ فُعُولًا

مَا لَمْ يَكُنْ كَغَيْرِهِ مَجْمُوعًا

فعل المفتوح اللازم : كذهب وخرج ودخل ودنا ، قياس مصدره المطرد :

فعل بالضم كالذهوب والخروج والدخول والدنو وما أشبه ذلك . فهو مقيس ما لم يجعل له غير ذلك من الأوزان . وهي أربعة : فُعَالٌ بالضم ، وِفْعَالٌ بالكسر ، وِفْعِيلٌ وفَعْلَانٌ بالتحريك ، ثم شرع في تقسيمها فقال :

فَالْإِمْتِنَاعُ بِأَبِهِ الْفِعَالُ

وَالسَّوْتُ وَالذَّا لَهْمًا فُعَالٌ

ما دلّ على امتناع ، فإن المقيس فيه فِعَالٌ بالكسر : كأبي إِبَاءً ، ونفر وشرد نَفَارًا وشَرَادًا ، وفَرَّ فَرَارًا ، وما كان من صوت أو مرض فله فُعَالٌ بالضم : كالنُعَاقِ والنُعَابِ والنُهَاقِ والضَّرَاحِ والنُّبَاحِ ، في الصوت وفي الداء : كالتَّعَالِ والجُذَامِ والدُّوَارِ والبُّصَاقِ والنُّجَاعِ والنُعَاسِ والسُّبَاتِ ونحو ذلك فهو كثير .

وَالسَّيْرُ وَالصَّوْتُ الْفَعِيلُ اسْتَوْجَبًا

وَفَعْلَانٌ مَا اقْتَضَى تَقْلِبًا

وما دلّ من الأفعال على سير فصدره بفعيل : كذمل ذميلاً ، ورحل رحيلًا ، ودبّ دبيبًا ، وذفت أي أسرع كهف ذفيقًا وهفيقًا ونحو ذلك ، وكذلك الفعيل أيضًا للأصوات ، كالفعال : كالتشخير والنخير والنعيق والنهيق والصهيل والنقيق ، وهلمّ جرًا ، وفعلان ، بالتحريك لما اقتضى تقلبًا كما جَوَلَانٌ والدَّوْرَانُ والطيران والسيلان وما شابه ذلك .

باب مشترك في فعل اللازم والمعدى

وَدَأَسَ بَعْضُ فَعَلًا أَوْ فَعُولًا

لِفَعَلٍ أَلْذِي عَدِمَ النُّقُولًا

فعل المفتوح قال الفراء : إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجمله فعلاء بالفتح ، انجد مقيسًا معهم ، وفعولًا بالضم لأهل الحجاز ، سواء كان ذلك من فعل لازم أو متعدّد ، هذا كلامه ، والمشهور ما قدمناه ، فأما الفعول في اللازم فهو كثير بل مقيس كما مضى ، وأما في المعدى فنحو : دحره دحورًا ، وكفره كفورًا ، وشكره شكورًا ، وجحدته جحودًا ، وما أشبه ذلك .

وفعل في الأفعال المعدّاة مطرد كما سبق ، وفي اللازم أكثر من الفعول في المعدى : كسار سيرًا ، وسعى سعيًا ، وشى مشيًا ، وصفح عنه صفحًا ، وضبحت الخيل ضبعًا وحبًا الصبي حبوًا ، وعفا عنه عفواً ، ودار ومار ومال وذاد عنه وعاد ، أي رجع ومات ، وماج البحر ، وفاح الطيب ، وكان يكون ، وهان يهون ، دورًا ومورًا ، وميلا وذودًا ، وعودًا ، وموتًا ، وموحًا وكوتًا ، وهوتًا ، وشان شينًا وما أشبه ذلك .

وبالجملة فإن فعلًا في فعل اللازم كثير ، ويصلح لأن ينقاس عليه مع عدم السماع كما ذكره الفراء ، فأما الفعول في المعدى فهو قليل فيما وردت به كتب اللغة فقصره على السماع أولى .

باب فعل اللازم كفرح

وَفَعَلَ لَفِعْلَ الَّذِي لَزِمَ
وَفُعَلَةٌ لِلْوَنِ غَالِبًا وَوَسِيمٌ

باب فَعَلَ المَكْسُورِ اللازِمِ قِيَامِ مَصْدَرِهِ : فَعَلٌ بِالتَّحْرِيكِ : كَفَرِحَ
فَرِحًا ، وَجَدَلَ جَدَلًا ، وَجَوِيَ جَوِيً ، وَهَوِيَ هَوِيً ، وَفِي المَضَاعِفِ كَشَدَّتْ
يَدَهُ شَدَلًا ، وَبَجَّ صَوْتُهُ بِمَجْحًا ، وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ لَوْنًا فَصَدْرُهُ فُعَلَةٌ بِالضَّمِّ : كَالْحُمْرَةِ
وَالكُدْرَةِ وَالخُضْرَةِ وَالصُّفْرَةَ وَالذَّهْمَةَ وَالشُّتْرَةَ ، وَقَدْ يَكُونُ فِعَالًا كَالسُّوَادِ
وَالبَيَاضِ ، وَهُوَ المَرَادُ بِقَوْلِهِ : غَالِبًا .

وَقَدْ يَكُونُ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ ، مَشَارِكًا لِلْمَحْرُوكِ كَالْمُدْمِ بِالضَّمِّ ، وَالْحَزْنَ
وَالْبُخْلَ وَالسُّقْمَ ، وَالْعَدَمَ بِالتَّحْرِيكِ ، وَالْحَزْنَ ، وَالْبُخْلَ وَالسُّقْمَ .

باب فُعْلِ المضموم

وَقِسْ فَعَالَةً لَدَى بَابِ فَعُلْ

وَأَخْلَفْ فِي فُعُولَةٍ فُعْلٍ جَلْ

باب فَعُلِ المضموم : قياس مصدره. أن يكون بوزن فَعَالَةٍ بالفتح : كالشجاعة والظرافة ، والنباهة والصباحة ، والفراسة والفصاحة ، والنهاة والجزالة إلى غير ذلك من مواده ، ومختلف في الفعولة بالضم : هل يكون مقيماً : كالسهولة والخشونة ، والصعوبة والبرودة ، والخوض والجمودة ، وفعل بالضم منقول فيه لكنه كثير .

وقال شارح اللامية : إن القياس عليه أولى من الفعولة ، لأن أكثر منها وجوداً : كالتبجح والحسن ، والقرب والبعد ، والرحب والخبث ، والطول والعرض والقصر ، والعسر واليسر ونحو ذلك ، وقد يزداد التمام كالسرعة والمهجنة والسكنة ، وأما غير ذلك من الأوزان فتصور على السماع .

باب مشترك

فَعَالَةٌ قَيْسٌ إِخْصَالٌ وَإِنْكَسَرَ
مَا حِرْفَةٌ وَلِلْوَلَايَاتِ اشْتَهَرَ

أفعال الإخصال مصدرها المقيس فيها فعالة بالفتح ، وهي من كل فعل لازم ، فالمضموم شائع كما سبق أن المقيس فيه للفعالة ، كالنباهة والنجابة ، ومن غيره : كالسعادة والشقاوة والعباوة ، من شقي كفرح وغبي وسعد ، والفواية والرجاحة ، من غوى بالفتح كهوى ورجح يرجح مثلثة المضارع ، وكالقطانة من فطن به وإليه وله ، كفرح وكرم ويكسر فاء الفعالة لدى أفعال الحرف أى الصنائع كالكتابة والنجارة ، والخيطة والخيافة والنساجة ، وظاهر القاموس أن أكثر هذه اسم للصنعة لا مصادر ، بخلاف غيره من علماء هذا الفن .

وأما ما لم يوجد له فعل في المواد كإبوابه ، فكأنه متأول بفعل مقدر مشتق كاشتقاق نهر النهر ، أى اتخذ ، وللاولايات أيضا فعال بالانكسر كالصنائع نحو : الولاية والإمارة والوكالة ، من ولي كفرح ، وأر علينا مثلثة ووكله يكله ، وفي القاموس : أن الوكالة ويكسر اسم ونحو ذلك .

وَفَمْلَةٌ لَمْرَةٌ وَفَمْلَةٌ
لِهَيْئَةٍ كَرَحْلَةٌ وَرَحْلَةٌ

المرّة من الأفعال الثلاثية ، وهي أن يقصد وقوع ذلك الفعل مرة واحدة ، فإنها مطردة بوزن فعلة بالفتح ، وهي في كل فعل ثلاثي كالقطة والضربة ،

والجلسة والقعدة ، والقومة والدومة ، إلى غير ذلك ، وإن قصد بذلك الهيئة أى ذلك النوع ، فإنه يكون بوزن فـهـلـة بالكسر نحو : جلست جِلْسَةً زيد ، ومشيتُ مِشِيَتَهُ ، وقعدت قِعْدَتَهُ ، ومنه : ﴿ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ ونحو ذلك فهو قياس مطرد .

وَفِي الَّذِي مَصْدَرُهُ بِالتَّامِّ مَنَعٌ

بِمَضٍ وَذَا يَسُوغُ إِنْ لَبَسَ وَقَعَ

الذى تلزم في مصدره التاء : كالكرامة والنجابة والجزالة والنبالة ، والسهولة والخشونة ، في باب فَعَلَ المضموم كالكَدْرَةَ والحِجْرَةَ والرحمة في فَعَلَ المكسور اللازم ، ومثل نَشْدَةَ بكسرها في فَعَلَ المفتوح ، فـكـل هذا مما اختلف فيه فقال سيبويه ومن وافقه : إن الفَعْلَةَ مقيس في كل فعل ثلاثى بغير تقييد ، فتقول : نبل نبلة ، وجزل جزلة ، وجر حمرة . ورحم رحمة ، ونشد نشدة ، وبعضهم يمنع باب رَحْمَةٍ ونِشْدَةٍ ، لأنهما على وزن المرّة والهيئة ، وهذا حسن عندي ، حيث وقع اللبس كالرَحْمَةِ في المرّة ، والنَّشْدَةِ في الهيئة ، ولا يمتنع الرُّحْمَةُ في الهيئة والنَّشْدَةُ في المرّة ، فهو رأى ثالث .

تفبيهاً : وقد سمع إلتحاق التاء بالمصدر للوزن في أقيمه لقاءاً ، وأتى يأتى إتياناً وزيمة وإتية على القياس جائز .

باب مصدر الزيد

فَعَلَّلَ تَاءً زِدَ وَفِي الْفِعْلَالِ
خُلْفٌ وَجَوُزٌ فَتَحَحَّ كَالزَّزَالِ

قياس مصدر فعلل والمحقق به أن يزاد في آخره تاء التانيث ، فيكون ذلك
وَمَمْلَّةً : كدحرج دحرجة ، وحوقل حوقلة ، وبيطر بيطرة ونحو ذلك ، فهو
مطرد في جميعها ، وفي غيره مختلف فالفعلال بالكسر مقيس مع مضمهم : كدحرج
دحرجا ، وحوقل حوقالا ، و ﴿ زَلُّوا زَالًا شَدِيدًا ﴾ .

وفي مصدر الفعل المبني من حرفين مكررين : كززل وصلصل يجوز الفعلان
بالتفتح : كالززال والصلصال ، وغير ذلك ربما جاء فيقل كقهقر القهقرى إذا
رجع إلى وراء ، وبضم نُعَلَّى كالقُرْفُصَى من قرفص إذا جلس على إيقته ، وألصق
بطنه بفخذيه .

لِفَعَّلِ التَّفْعِيلِ قَسٌ وَنَفَعِلَهُ

لِمِثْلِ زَكَى وَبِقِلِّ الْعَكْسِ لَهُ

فعل مشدد العين : كقطع وكبهر وعظمه وكأبه ، قياس مصدره التفعيل :

كالقطع والتمكبير والتعظيم والتكليم والتسهيل والتشديد وحام جرأ :

وأما إذا كان معتل اللام كزكاه وجلاه وتقاؤه ورقاؤه فقياس مصدره

تَفْعِلَةٌ كالتزكية والتجلية ، والتمنية والترقية ، ونذكية الصيد إلى غير ذلك مما

يشابهه ، فهما أصلان مطردان ، ويقال العكس في الوجهين ، كالتبصرة والتذكرة

في الصحيح ، وهي تنزى دلوها تنزياً في المعتل ، وليس هاء الضمير في له من

قولنا: ويقبل العكس له راجعة إلى مثل زكى ، بل إلى فعل ليعم الوجهين الصحيح والمعتل .

وَبِهِمَا الْمَهْمُوزُ لَأَمَّا قَدْ يَرِدُ

وَاخْتِيارَ فِي الْفِعَالِ أَنْ لَا يَطْرُدُ

المهموز لأمّا يشتهى بالصحيح ويشابه المعتل في وجه آخر ، فلذلك اطرده في وجه الوجهان إلى التفعيل والقفلة : كجزأه تجزئة وتجزيتاً ، وخطأه تخطيئاً وتخطيئةً وهيأه تهيئةً وتهيئاً .

وأما وزن الفعّال بكسر للفاء مشددة العين ، فهو قد يرد في باب فعل نحو : ﴿ كذبوا بآياتنا كذاباً ﴾ ، يختلف في: هل يكون ذلك مطرداً في فعل وقصره على السماع أولى لغلبة التفعيل فيه .

لِأَفْعَالِ الْإِفْعَالِ قِسْ وَأَتَمَّا عَرَضَ

فِي كَأَسْتِقَامَةٍ إِقَامَةٍ عِوَضَ

أفعل وهو المزيد في أوله همزة القطع ، مصدره بوزن إفعال بكسر الهمزة ، كأكرم إكراماً وأعطى إعطاءً . وأحسن إحساناً ، هذا إذا كانت العين صحيحة ، فإن كانت معلقةً وجب حذفها وتعويضها بالتاء منها في الآخر ، كأقام إقامةً وأحال الشيء إحالةً وما شابه ذلك ، ومثل أهل في هذا الحذف والتعويض استعمل إذا كان مُعلِّمُ العين كاستقام استقامةً ، واستعماذ استعماذاً ونحو ذلك .

وَأَجْعَلُ مَقْيَسَ فَاعِلِ الْمَفَاعَلَةِ

وَأُخْلَفُ فِي الْفِعْمَالِ وَالْفِعَالِ لَهُ

فاعلُ بزيادة الألف بين فائه وعينه ، مصدره المقيس فيه المفاعلة بضم الميم

المزيد ، رفح العين : كقاتل وشارك وباع وقاول وراى ، مقاتلة ومشاركة ومبايعة ومقاوله ومرامة ، وهى المقيس فيه ، وأخلف فى الفيعل والفعال : هل يكونان مقيسين والثانى هو الأكثر ، والأول نيه الياء دلالة على ألف فاعل .
وقال بعض النحاة : وهى الأقيس ، ونسبه إلى البن ، فإنهم يقولون : قاتل قَيْتالاً ، أو ضارب ضيراباً ، وراى ريماءً ، وخاصم خيصاماً ، والأشهر مع النحاة قَيْتالاً وضيراباً وخصاماً ونحو ذلك ، وهو أصبح من الفيعل على كل حال ، لأن القرآن قد ورد به كثيراً نحو : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ و ﴿ قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ وغير ذلك كثير .

وَرَابِعُ الْمَزِيدِ تَا فِي الْأَوَّلِ

يُضْمٌ وَكَسْرٌ سَابِقُ الْمَعْلَلِ

المزيد فى أوله تاء كمدحرج وتجمل وتخلخل ، وتضاربوا ، فإن الرابع الذى كان مفتوحاً فى الماضى يجب ضمه ، فهو المصدر كالتدحرج والتجمل والتخلخل والتضارب ، فإن كان آخره حرف علة ، فإن الرابع وهو السابق المعقل يجب كسره كتسلى وتجلي وتدانى تسلياً وتجلياً وتدانياً ونحو ذلك .

وَبِالتَّفْعَالِ أَيْ تَفْعَلًا

وَمَنْعُ الإِطْرَادِ أَصْفَى مِنْهُلًا

تفعل المضاعف العين مع زيادة التاء فى أوله ، قد وقع فى مصدره التفعان بفتح ثم كسر ثم مشدد كتعلق تملقاً ، وتجمل تجملاً واختلف فى هل يكون ذلك مقيساً ، والأرجح نقله اغلبة التفعّل فيه على ما سواه ولقلة التفعّال وعلى رأى آخر فإن التفعّال لتكثير تفعل وكذلك الفعّال مع مغل .

وَالسَّابِقِ الْآخِرِ مِمَّا يُبْتَدَى

بهمزة وصلٍ انفتححت وأمدوا .

الحرف الذي قبل الحرف الأخير مما يبتدى بهمزة الوصل ، يجب فتحه ومدته
كانطلق انبلاقاً ، واحتمل احتمالاً ، واستخرج استخراجاً ، واعذوذب اعذذاباً
واستغنى استغناءً ، وما شابه ذلك .

وأما المثل العين من باب استفعل كاستعماذ واستقام فما قبل الأخير منه محذوف
كالاستعماذة والاستقامة ، وقد مضى فلا حاجة إلى تكراره .

وَكَثُرُ تَلْوِ الثَّانِي مِنْهُ يَلْزَمُ

وَلَيْسَ هَذَا بِأَبَا كَادَارَاتُمْ

تلو الثاني أي الثالث يجب كسره في المصدر : كالانطلاق والاكنتساب
وكالاستعمارة في المعتل ونحو ذلك ، وليس من هذا الباب ما اجتلب همزة الوصل
من إدغام أوله نحو : اذارآتم بمعنى تدارآتم ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
اثَّاقِلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ أي ثقألتهم ، وفي تفعل نحو : اذآكر بمعنى تذكر ، ومنه :
﴿ لِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ فهذا وما أشبهه يرجع إلى أصل قياسه في الزيد تاء
في أوله ، فيقال في اثأقل الذي وزنه تفاعل : اثأقلأ بوزن التفاعل مدغم
الأول إذا شئت ، وفي اذآكر تذكراً أو اذآكراً بالإدغام ، ولا يجوز اثيقال
واذكار .

وغير ما مضى فبالنقل حري

وناب عن مصدر اسم المصدر

غير ما سبق من الأوزان في مصادر الأفعال العادية الثلاثي ، فهو منقول :

كأعطى : طاعة ، وأطاع طاعةً وأكرم كرامةً ، ومارى مربةً ، وتوضأ وضوءاً بالضم ، واقشعر قشعريرةً بفتح حـ تين فساكن ، وتراميا رَمِيَّ بكسر مـ مشدّد مكسور ، يليه مشدّد مقصور ، وكل هذا مما يختلف فيه النحاة ، فقول : هي أسماء مصادر وضعت مواضعها .

وقيل : هي مصادر حقيقة ، وكذلك الميسور والميسور مما يختلف في : هل هما مصادر ومنه : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبصِرُونَ . بِأَيْكُمْ الْمَفْعُونَ ﴾ قيل : بأَيْكُمْ تقع الفتحة وقيل : الباء في بأَيْكُمْ زائدة ، والمفعول اسم مفعول ، والمفاعلة نحو : ﴿ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ ﴾ أي ، وقيل : أي نفس كاذبة لأنها تكون مصدقة ، وكذلك : ﴿ هَلْ تَرَى لَحمَ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ ويختلف في : الوضوء بالفتح ، والطهور والأصح أنهما أسماء مصدر والفعل بالضم اسم .

وَمَصْدَرٌ عَنِ مَصْدَرٍ قَدْ وَرَدَا

وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ نُدُورًا وَجِدًا

قد تنباوب المصادر : كتخاصموا خصاماً شديداً ، وسابرته سيراً حثيثاً ،

واقتلوا قتالاً ، ونحو ذلك ، ونياً اسم الفاعل عن المصدر نادرٌ نحو : قُم قائماً

تَفْعَالًا اجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا

كَثْرَتُهُ وَنَزَلَ فِعْلِي حُدَا

الأوزان المسكورة منها التفعال بفتح التاء لتكثير الفعل الثلاثي : كطاف

تطواناً وسال تسالاً ، وفِعْلِي بكسر اللغاء والعين المشددة مقصوراً كخصه خِصِيصِي وحديثه حَدِيثِي وقد يمد خِصِيصاً .

وَبَعْضُهُمْ فَعَلَ أُعْطِيَ الْأَوَّلَ
وَمِنْ تَفَاعَلَ الْأَخِيرُ انْتَقَلَ

قوله الأول: أى القفعال السابق ذكره للثلاثى، فهو مع بعضهم لفعل المشدد للعين تكثيراً له، واخياره ابن مالك، فهو عنده من طَوَّفَ وسَأَلَ المشددين، وانتقل الأخير من تفاعل يعنى فَعِيلِي قد وُجِدَ كتفاعل كتراميا رمى .

وَالْتَاءُ لاسم كُسِرَتْ فِي الْأَوَّلِ
وَالْخُلْفُ فِي ذَيْنِ وَمَا ضَاهَى اقْبَلِ

الأول هو تَعَالَى ، وقد تكسر تاؤه اسماً للمصدر لا مصدرأ نحو: التَطَوُّفُ والتَّنَسُّيَارُ ، وربما كسرت فى المصدر، وضبطه الحربرى فى موضعين لا غير وهما: تلقاء وتبيان .

وأما قوله: وَالْخُلْفُ فِي ذَيْنِ ، يعنى فى تفعال وفعيلى فليل : هما للتكثير ، وقال قوم: هما من أسماء المصادر ، وقال آخرون : هما مصادر .

وأما قوله : وما ضاهى فهو إشارة إلى نحو : التشعريرة ونحوها مما اختلف فيه .

فِي الْمَصْدَرِ التَّاءُ لِمَرَّةٍ زِدِ
وَمَعَ لُزُومِهَا النُّرَائِنِ اقْصِدِ

المصدر الذى عدا الثلاثى إن كان مجرداً من تاء التانيث ، وأريد به المرة ، فإنه يوصل بها : كأكرمه إكرامة ، وقاتله قتالةً ، وتقاتلوا تقاتلةً ، وما أشبه ذلك ، فأما الموصول بتاء التانيث فإن مرة، تميز بالقريظة كاستعاذةً واحدةً ، وإقامةً واحدةً ، وما أشبه ذلك .

وَوَضَلَهَا غَيْرَ مَتَّيْسٍ حَظْرًا
وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ قَدْ نَدَرَا

وصل للقاء التي يراد بها المرة . يلتزم أن يكون المصدر مقيساً ، فأما إذا
كان غير متيسر فذلك محظورٌ ، أى ممنوعٌ ، فالفعلال من فعلل ، والفعال
والفيعمال من فاعل ، مختلف في جواز الإلحاق بها ، وكذلك تفعّال وفيعّال من
فعل وتفعّل : كإندحراجه والفتالة والفيقالة والتملاقة والكذابة ونحو ذلك ،
وقد سمع لاهيئة فعلة بالكسر كقولهم حسن العمة من اهتم بوزن انتعل وما
أشبه ذلك من النوادر المنقولة سماعاً ، فلا تقاس .

باب المصادر الميمية

لِلظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ صِيغَ مَفْعَلٍ
مِنَ الثَّلَاثِيَّاتِ إِلَّا يَفْعَلُ

يصاغ من الأفعال الثلاثية مفعل بفتح الميم والعين مصدراً أو ظرف زمان ،
أو ظرف مكان : كقتله مقتلاً ، ومقتل بني فلان أي زمان قتلهم ، أو موضع ،
قتلهم ، ودخل وخرج مدخلا ومخرجاً ، وهذا مطرد في كل فعل ثلاثي إلا إذا
كان من فَعَلٍ بالفتح يَفْعَلُ بالكسر كضرب يضرب فهذا حكمه .

ذَا مَفْعَلٍ لِلظَّرْفِ مِنْهُ حَقَّقًا

وَالسَّكَنُ فِي ذِي الْوَاوِ فَأَنَّ مُطْلَقًا

ذا إشارة إلى باب يَفْعَلُ بكسر العين : كيضرب فإن الظرفين منه بوزن
مَفْعَلٍ بكسر العين كضرب فيهما ، ولما استثنى للظرف وحده دل على أن المصدر
مَضْرَبٌ بالفتح لعدم استثنائه ذلك ، ويكسر مطلقاً أي في الظرفين ، وفي المصدر
ما فاؤه واو : كوعد يعد مَوْعِدًا ، ولكن الكسر في الواو الفاء بعضه مما
يختلف فيه ، وآخر يجب فتحه ، وقد ذكرهما في قوله :

وَإِخْلَافُ فِي كَوْضَعٍ وَمَوْجَلٍ

وَإِفْتَحَ مَعَلَّ اللامِ مَا اجْتَلَى

إذا صيغ مفعل من فَعَلٍ المفتوح العين ، الواو الفاء ، الحلقي اللام ، الذي
مضارعه يَفْعَلُ بالفتح ، ففي ذلك وجهان ، وإخلاف في أيهما أولى ، وكذلك إذا

كان ذلك من فعل المكسور العين الواوى الفاء نحو : وَجِلَ ، فالفعل منه في المصدر والظروف مفعل ومفعل نحو : موجل وموجل ، ويجب الفتح في المعتل اللام في المصدر والظروف ، سواء كان واوى الفاء كولى مولى ، أو غير واوى كرمى يرمى مرمى ، ورضى مرضى .

وَمَا حَوَى الْيَا عَيْنُهُ فَهَوَ كَمَا
قَدْ صَحَّ فِي الْأَشْهُرِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

في المعتل للعين بالياء مذاهب :

أحدها : يجب كسره مطلقاً كشاب رأسه مشيباً ، وغاب عنه مغيباً ، وما سُمع بالفتح منه مع الكسر فهو منقول واختاره شارح اللامية .

الثانى : التخيير في فتحه وكسره نحو : غاب الشيء يعيبه بالعين المهملة معاباً ومعيباً ، وعاش معاشاً ومعيشاً ، وحاص عنه محاصاً ومحيصاً مال ، وكال الطعام مكالاً ومكيلاً ، ومال ممالاً وممياً .

الثالث : وهو الأشهر لإجراؤه مجرى للصحيح ، فهو مثل ضرب يضرب في فتح المصدر ، وكسر غيره .

الرابع : يقتصر فيه على النقل من السماع ، وأما في ذى الواو فاء كالصحيح فلم يحتج إلى إعادته .

وَشَدُّ مَصْدَرٌ بِوَجْهَيْنِ الْاِدَى
مَحْمَدَةٌ مَمَجَزَةٌ أَوْ جَرْدًا

ما ورد على غير ما مضى من القياس ظرفاً كان أو مصدرأ ، فهو شاذ فمن ذلك ما جاء بالوجهين في مصدر أو ظرف أو فيهما ، فالأول أى الذى شذ

في مصدره الحمدة من حَمَدَهُ ، كَسَمِعَ حَمْدَةً وَحَمْدَةً ، وعجز كضرب وفرح ،
مَعْجَزَةٌ وَمَعْجِزَةٌ ، فَالْكَسْرُ شَاذٌ فِي الْمَصْدَرِ مُطْلَقًا فِي الْمِحْمَدَةِ وَالْمَعْجِزَةِ
وغيرها .

وأما قوله : أو جُرَدَا أي سواء كانتا ملحقتين بالقاء أو مجردتين منهما
فيقال : حَمَدَهُ مُحَمَّدًا وَمَحْمَدًا وَعَجَزَ مَعْجِزًا وَمَعْجِزًا بِالْوَجْهِينِ فِي الْكُلِّ .

وَمَرْفِقٌ مَفْعَلَةٌ اذْمَمَ وَاظْلَمَ

ضَنَّ انْوِ أَي رَثَى وَلِلظَّرْفِ اِرْسِمَ

ويقال في مصدر رفق به : كَنَصَرَ أَي لَطَفَ مَرْفِقًا وَمِرْفِقًا فَالْكَسْرُ
مَقْرُوبٌ بِهِ فِي : ﴿ وَهَيْئًا لِنَا مِنْ أَمْرِنَا مِرْفَقًا ﴾ وَالْفَتْحُ ذِكْرُهُ فِي الْقَامُوسِ قَالَ
فِي وَزْنِهِ وَكَمَعَدَ ، وَقِيلَ : فِي مَصْدَرِ ذَمَّهُ يَذْمُهُ بِالضَّمِّ مَذْمَةً وَمَذْمَةً ، وَفِي مَصْدَرِ
ظَلَمَهُ حَقَّهُ : كَضْرَبَ مِظْلَمَةً وَمِظْلَمَةً ، وَفِي مَصْدَرِ ضَنَّ بِهِ كَحَنَّ بِخِلِّ مَضْنَةً
وَمَضْنَةً .

تنبيه : لم أتعرض لذكر موجل وموضع وموقعة ، لأني قد ذكرت الخلاف
سابقاً في باب موجل وموضع وموقعة من باب موضع نعم ، وقد شذَّ الوجهان
السابقان أيضاً في الظرف فاحفظ ذلك فهو :

مَضْرِبَةٌ وَمَفْعَلٌ اضْرِبْ وَيَدِبْ

وَاحْشُرْ وَفِي اسْتَقْطُ وَانْجَعِ افْرُقْ ذَا ارْتَكِبْ

قيل : مضربة السيف بمضربته من ضرب ، وأصلها المكان ، وكذلك
المفعل إذا صيغ من ضَرَبَ يقال : مَضْرِبٌ وَمَرْضَبٌ السيف كضربته ، ومن

دبّ على الأرض كحنّ يقال : مدبّ الملّ ومدبّة فالفتح في الكل شاذ ، ومن
حشر كنصر وضرب أى جمع مَحْشَرٍ ومَحْشِرٍ ، فالكسر على الأول ، والفتح على
الثانى شاذٌّ ، ومن سَقَطَ كنصر مسقط ومسقط ، ذكره في القاموس بالوجهين ،
ومن جمع مجّع ومجّيع ، فالكسر شاذ ، ومن فرق بين الشيتين كنصر مفرّق
ومفرّق فالكسر شاذٌّ .

وَمَنَاسِكٌ وَمَسْكَنٌ مَا وَمَحَلٌّ

أى مَنَزَلٌ وَإِنْ حَوَى التَّاءَ مَزَلٌ

ومن نَسَكٍ يَنسِكُ كعبد وزناً ومعنى قيل للمكان : منسك ومنسك ، ومن
سكن الدار يسكن كينصرُ قيل : مسكن ومسكن ، ومن أوى يأوى كرمى أى
نزل قيل : مأوى ومأوى ، ومن حلّ الدار يحلها أى نزلها قيل الحل والحل ،
وقيل : قيده بالمنزل لا محلّ الدين ونحوه ، أى حلول أجله بالفتح لا غير ، ومن
زل يزل قيل : مزلة أقدام ومزلة وقيدها بالتاء .

وَشَذُّ فِي الْمَطْلَعِ مُطْلَقًا وَفِي

مَحْسَبَةٍ مَضَلَّةٍ ذَلِكَ أَقْتَنِي

وشذ الوجهان السابقان أيضاً في المطلع مطلقاً ، أى في المصدر وغيره ،
مطلع الكوكب وغيره ، كنصر مطلقاً ومطلقاً .

قال في القاموس : وهما للموضع أيضاً ، وكذلك المحسبة من حسبه كسمع
محسبة ومحسبة ظنه قاله في القاموس ، وذكر عن بدر الدين بن مالك أن الوجهين
في ظرفه وهو محتمل لوجود الفتح في مضارع حسب ، وقيل : ضل كحنّ كفرح
مضلة ومضلة وأرض مضلة ومضلة يضل فيها ، مِنْ ضَلَّ ضِدَّ اهْتَدَى .

وَشَدَّ كَسْرُ مَصْدَرٍ فِي مَعْدِرَةٍ
مَرْزُوقَةٍ وَمَكْبِرٍ وَمَغْفِرَةٍ

هذا ذكر الشاذ بالكسر وحده بلا مشاركة الفتح فيه كما سبق ، فمن ذلك في المصدر من عذره يعذره ، كضربه يضربه مَعْدِرَةٌ ، ومن رزاه مهموزاً كنفه ، أى نقصه مرزوية ، ومن كَبِرَ كَفَرِحَ مَكْبِرًا أى أسنّ وغفر له كضرب مففرة ستر .

وَمَرَجِعٍ مَعْرِفَةٍ وَمَحْمِيَةٍ
وَهَكَذَا مَزَلَةٍ وَمَعْصِيَةٍ

قيل في المصدر من رجع ، كضرب وعرف كضرب أيضاً : مرجع ومعرفة بالكسر ، وكذلك من حى عن كذا كرضى ، أى أنف ، وحى الموضع بحميه كرمى يرمى ، أى منعه قيل : فى مصدرها محمية ، وفى المصدر من زأت قدمه وأسانه كحنّ أى زلق قيل : مزلة ، وعصاه بعصيه معضية ضدّ أطاعه .

وَمَفْعِلٍ اغْرُبٍ وَأَنْبَتٍ ازْجُرٍ وَأَسْجُدِ
وَأَشْرُقٍ مَظْنَةِ بِظَرْفٍ اِفْرِدِ

ويكسر شاذاً منفرداً بالظرف ما فعله كنعصر ، المغرب من غربت الشمس ﴿ تَغْرُبُ فِي عَيْنِ حَمِئَةٍ ﴾ وقيل لموضع النباتات : منبت من نبت البقل وغيره ينبت ، وقعد منى مَزَجَرَ الكلب ، من زجر الكلب بزجره ، والمسجد من سجد يسجد ، والمشرق من شرقت الشمس تشرق ، ومن ظنّ بمعنى حسب قيل : هذا مظنة كذا أى الموضع الذى يظنّ فيه وجوده .

وَمِنْ أَلَكْتُ وَأَمَلِكِ اكْرَهُ مَفْعَلَةٌ

بِالْفَتْحِ وَاضْمُومٍ وَإِظْرَفٍ مَزْبَلَةٌ

ومما وقع بالفتح والضم مفعلة من أَلَكْتُ كَنَصْرٍ ، أَيْ أَرْسَلَ قَيْلٌ : مَأْلَكَةٌ وَمَأْلَكَةٌ ، وَمَلَّكَ كَضَرْبِ مَمْلَكَةٍ وَمَمْلَكَةٍ وَكَرَهُهُ ، كَسَمِعَ مَكْرَهُةً وَمَكْرَهُةً وَقَيْلٌ : مَزْبَلَةٌ وَمَزْبَلَةٌ فِي الظَّرْفِ بِالْفَتْحِ ، وَتَضَمُّ أَيْضًا لِلتَّنْقِيهِ الزُّبْلِيِّ أَيْ السَّرْجِيِّ .

فِي مَالِكٍ مَصْدَرًا الضَّمُّ أَقْتَنِي

وَمَكْرُومٍ مَكْرُومَةٍ وَمَعْمُونٍ

وَقَعَ فِي الْمَصْدَرِ مَفْعَلٌ بِالضَّمِّ نَادِرًا نَحْوُ : أَلَكَّهُ كَنَصْرٍ أَيْ أَرْسَلَهُ مَأْلَكًا وَمَعْنَى أَقْتَنِي أَيْ اتَّخَذَ ، وَكَذَلِكَ قَيْلٌ : كَرُمٌ مَكْرُومًا وَمَكْرُومَةً بضمهما ، وَالْمَعْمُونُ ذَكَرَ شَارِحُ الْأَلَامِيَّةِ وَيَرْفَعُهُ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الذَّهَبِيِّ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَظَاهِرُ الْقَامُوسِ كَأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ ، وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِالضَّمِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمُطْلَقًا أَطْلِقَ مَهْلِكٌ وَمَعًى

تَاءً كَذَا مَفْعَلَةٌ الْمَصْدَرِ ضَعُ

هَلِكٌ كَنَصْرٍ ، وَفِيهِ لَفَةٌ كَفَرَحٍ مَهْلِكًا وَمَهْلِكًا وَمَهْلِكًا وَمَهْلِكَةً وَمَهْلِكَةً وَمَهْلِكَةً ، وَكَذَلِكَ فِي الظَّرْفِ ، وَالْمَهْلِكَةُ الْمَفَازَةُ مِثْلَةٌ ، فَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ : مُطْلَقًا أَطْلِقَ فَمَعْنَى مُطْلَقًا أَيْ فِي الظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ ، وَأَطْلَقَ أَيْ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ كِلَاهِمَا ، وَلَا تَبْسُ بِالسُّكُونِ ، لِأَنَّ قَبْلَهُ سَاكِنٌ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي تَحْرِيكِ اللَّعِينِ فَقَطْ كَمَا مَضَى ، وَبِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ قَرِيٌّ فِي : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ وَهِيَ مَصْدَرٌ ﴿ وَمَا شَهِدْنَا مَهْلِكِ أَهْلِهِ ﴾ وَهِيَ تَحْتَمِلُ الظَّرْفَ وَالْمَصْدَرَ ، وَقَدْ بَصَّغَ لِلْمَصْدَرِ مَفْعَلَةٌ بِالتَّمْلِيثِ أَيْضًا ، وَهَذَا ذَكَرَ الْمَصُوغُ مِنْهَا .

مِنْ أَرَبٍ أَقْدِرِ أَيُّسْرَنَ وَأَذْكَرُ
فِي الظَّرْفِ ذَا مِثْلِ أَشْرُقِ أَقْبِرِ
يَصَاغُ مَفْعَلَةٌ لِلْمَصْدَرِ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ أَرَبٍ الرَّجُلُ كَفَرِحَ مَأْرَبَةً وَمَأْرِبَةً
وَمَأْرَبَةً صَارَ أَرِيهًا عَاقِلًا ، وَقَدِرَ كَضَرَبَ مَقْدِرَةً وَمَقْدَرَةً وَمَقْدُرَةً وَيَسِرَ مَيْسِرَةً
وَمَيْسِرَةً وَمَيْسِرَةً .

وَكَذَلِكَ فِي الظَّرْفِ لِلْمَكَانِ يَصَاغُ مَفْعَلَةٌ بِالتَّثْلِيثِ فَتَقُولُ لِمَوْضِعِ الزَّرْعِ مِنْ
زَرْعٍ كَمَنْعَ مَزْرَعَةٍ وَمَزْرَعَةٍ وَمَزْرَعَةٍ ، وَمَنْ شَرَقَتِ الشَّمْسُ كَنَصَرَ مَشْرَقَةً
مَشْرَقَةً وَمَشْرَقَةً ، وَمَنْ قَبَرَ يَقْبِرُهُ وَيَقْبُرُهُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي تُدْفَنُ فِيهِ الْمَوْتَى مَقْبَرَةً
وَمَقْبَرَةً وَمَقْبَرَةً .

وَكَاسِمٍ مَفْعُولِ الَّذِي قَدِ ارْتَقَى
مِنْهُ لِمَصْدَرٍ وَظَرْفٍ حَقًّا

وَيَصَاغُ لِلْمَصْدَرِ وَالظَّرْفِ مِمَّا قَدِ ارْتَقَى عَنِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ بِوِزْنِ اسْمِ مَفْعُولِ
الْفِعْلِ الْمَوْضُوعِ مِنْهُ ، وَقَدْ مَضَى ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَابِهِ كَالْمُدْخَلِ وَالْمُخْرَجِ ، مِنْ
أَدْخَلَهُ وَأَخْرَجَهُ ، وَالْمُنْطَلِقِ وَالْمُعْتَمِدِ وَالْمُسْتَخْرَجِ بِضِمِّ الْمِيمِ فِي كُلِّهَا ، وَفَتَحَ
مَا قَبْلَ آخِرِهَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي
مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ كَذَلِكَ ﴿ وَأَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾ بِضِمِّ الْمِيمِ مِنْ مُنْزَلٍ وَفَتَحَ
الزَّايَ وَعَلَى نَحْوِ ذَلِكَ فَلْيَقَسْ .

باب صوغ اسم الأرض مماكثرها

والصياغة مما هو السبب

اسمٌ ثَلَاثِيٌّ بِأَرْضٍ كَثُرًا

مَفْعَلَةٌ مِنْهُ اسْمُ الْأَرْضِ اشْتِهَارًا

يصاغ بوزن مفعلة بالفتح لاسم الأرض من اسم ثلاثي يكثر وجوده بها كأرض مسبحة. ومأسدة ، يكثر فيها وجود السبع والأسد ، ومبقلة يكثر فيها للبقل .

وَإِخْدَفٌ مَزِيدٌ مَا ثَلَاثَةٌ عَلَا

بِهِ وَمِنْ عَادِيِ الثَّلَاثِيِ انْتِلا

وما زاد على الثلاثي بحروف زوائد ، وأصله ثلاثي فإن الزائد يحدف منه ، وتبقى منه المفعلة كما بنيت مما أصله ثلاثي فيقال: أرض مفعاة ومقشاة لتي يكثر فيها الأفاعى والتمشاء ، وقد يكون ذلك من غير الثلاثي أصولاً كأرض معقوبة ومثعلبية، لتي يكثر فيها العقارب والثعالب .

وَأَفْمَلَتْ عَنْهُمْ أْتَى وَمَفْعَلَةٌ

مِنْ الثَّلَاثِيِ كَأَرْضٍ مُبْقَلَةٌ

ومما يصاغ منه لكثرة ما يوجد في الأرض مفعلة بفتح الميم والعين، فقد يصاغ أيضاً منه أفملة ، فهي مفعلة بضم الميم وكسر العين اسماً للفاعل من أفعل كاسبعت الأرض وأبقت وأعشبت ، فهي مُسْبِعة ومبقلة وممشبة .

وَالثَّلَاثِي أَتَوَا بِمَفْعَلَةٍ
إِنْ سَبَبًا كَمَا ابْنِ مَبْخَلَةٍ

وقد يصاع مفعلة بفتح الميم والعين من الثلاثى وصفاً لما هو سبب المصوغ له منه ، كما فى الحديث : « الولد مبخلة مجبنة » أى سبب للبخل والجبين .

وَمِنْهُ صُغِ لِيْلَةٌ كَمِفْعَلٍ
مِفْعَلَةٍ أَوْ شِبْهَ مِفْعَالٍ قُلٍ

منه أى من الثلاثى صغ لاسم الآلة التى يعمل بها ذلك العمل بوزن مفعل بكسر الميم ، ففتح العين ، كِمَفْدَحٍ وَمِفْقَحٍ وَمِخْلَبٍ وَمِقْلَى ، وقد تلحقه تاء التانيث فيكون ذلك مِفْعَلَةٌ كِمَسْبِجَةٍ وَمِسْحَاةٍ ، وَمِسْرَجَةٍ ونحو ذلك ، وقد تحذف تاء التانيث مع مد قبل اللام فذلك مِفْعَالٍ كِمِصْبَاحٍ وَمِفْتَاحٍ وَمِفْطَاقٍ وَمِسْوَاكٍ ونحو ذلك .

وَشَدَّ . مُسَعَطٌ مُدَقٌّ مُنْخَلٌ
مُسْكَحَلَةٌ وَمُدْهُنٌ وَمُنْفِصَلٌ

هذه أسماء شاذة عن القياس المذكور ، فهى محفوظة بالانتقل فالمُسَعَطُ مِفْعَلٌ بضم الميم والعين الإناء الذى فيه السُّعُوطُ بفتح السين للدَّوَاءِ الذى يصب فى الأنف ، والمُدَقُّ مِفْعَلٌ بضمهما أيضاً للآلة التى يدق بها ، وَسَمِعَ مِدَقٌ بكسر الميم على القياس ، فالوجه الأول هو الشاذ منه وَمُنْخَلٌ مِفْعَلٌ بضمهما أيضاً ، وقد تفتح الحاء وهو ما ينفخ به الدقيق ، وَمُسْكَحَلَةٌ بضمهما للإِنَاءِ الذى نيمه الكحل ، وأما المكحل والمكحال فكسرها على القياس لا غير وَمُدْهُنٌ بضمهما للإِنَاءِ الذى يُجْعَلُ فيه الدهن ، ومنصل بضمهما وقد تفتح الصاد من أسماء السيف .

وَالْخُلَافُ فِي مُحْرَضَةٍ عَنْهُمْ رُوِيَ
وَإِكْسِرُ جَوَازًا إِنْ يَكُنْ فِعْلٌ نُوِيَ

المحرضة للإيناء الذى يجعل فيه الحرض بضمين وهو الأشنان ، ذكرها
ابن مالك فى التسهيل من الضدود ، ولم يذكرها فى اللامية ، وذكرها صاحب
القاموس على القياس ، وكذلك روى فيها عن الجوهري ، فتحصل وقوع الخلاف
فيها ، ويكسر جوازاً جميعاً إذا قصد للعمل بها أى اشتقاقها من ذلك للعمل ،
فتقول : سمطه بالمسط ونخلته بالنخل على القياس ، والضم الشاذ إنما هو عند
إطلاق الاسم عليها تشبيهاً لها بأسماء الأعيان التى هى غير مشتقة ، والله أعلم .
هذا تمام الركن الأول .

الركن الثاني في الأسماء وتصريفاتها

باب في النكرة والمعرفة

قَابِلٌ تَعْرِيفٍ بِأَلِ مُؤَنَّثًا
أَوْ شِبْهَهُ فَا اسْمِهِ لِلْمُنْكَرِ

قد ذكر في أول القصيدة الاسم والفعل والحرف ، فأتى بمد كل واحد من هذه الأقسام ، وما يختص به ، وفي هذا الركن يشرح من الأسماء ما يحتاج إليه مما يتصرف فيه لفظاً ، كالجمع والتصغير والنسب ، أو معنى : كالتعريف والتذكير ، وذكر العلم والمركب ، والضمائر والموصولات ونحو ذلك مما تتقلب فيه على حسب أحوالها ، وفي ذلك فالاسم إما نكرة وإما معرفة ، فهما قسمان لا غيرهما ، وعلامة النكرة ما يقبل دخول ال التعريفية عليه ، كرجل وجل ، والرجل والجل أو شبهه ، أى شبه القابل في معناه ، كذو بمعنى صاحب في : مررت برجل ذي مال ، فإنه لا يقبل دخول ال عليه ، ولكن شابه القابل في معناه .

وكذلك اسم ما في قولك : مررت بما معجب لك بخفض معجب أى شئ معجب لك ، ويكون معرفة إن قدرته بمعنى الذى ، أى بالذى معجب لك برفع معجب ، والعائد محذوف ، وليس هنا موضع ذكره وسيأتى إن شاء الله .

وَعَيْرُهُ عَرَّفُ كَأَنْتَ وَالْفَتَى

زَيْدٌ وَذَا ابْنِي وَالَّذِي وَوَأَقْتِي

غيره أى غير النكرة هو المعرفة ، وهى سبعة أقسام استوعب أمثالها

هذا البيت .

فالضمائر : كَأَنْتَ ، وَأَنَا ، وَهُوَ ، وَالْمَعْرِفُ بِأَلْ كَأَلْفَتِي أَصْلُهُ فَتِي ، وَالْأَعْلَامُ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو .

وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ نَحْوُ : هَذَا ، وَذَلِكَ .

وَالْإِسْمُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوُ : غُلَامِي وَابْنِي ، وَغُلَامُكَ وَابْنَةُ ، وَغُلَامُ زَيْدٍ ، بِخِلَافِ مَرَرْتُ بِعَبْدِ مَلِكٍ ، لِأَنَّ مَلَكَاً ذِكْرَةٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ نَحْوُ : رَأَيْتُ الَّذِي قَامَ ، وَالَّتِي قَامَتْ .

وَالذِّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ نَحْوُ : يَا فَتِي وَيَا عَبْدُ ، وَالذَّلِكَ ضُمٌّ فِي الْفِدَاءِ نَحْوُ :

* وَيَلِي عَلَيْكَ وَيَلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ *

بِضْمِ رَجُلٍ .

وَمُخْتَلَفٌ فِي أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ فَتَقِيلُ : الضَّمَايِرُ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَالضَّمَايِرُ ثَلَاثَةٌ

أَقْسَامٌ : أَنَا وَهُوَ الْأَعْرَفُ مِنْ أَنْتَ ، وَأَنْتَ أَعْرَفُ مِنْ هُوَ ، وَقِيلَ : أَلَمْ هُوَ الْأَعْرَفُ .

وقيل : أَعْرَفُ مِنْ هُوَ لَا مِنْ أَنَا وَأَنْتَ ، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمُ الْمَوْصُولَاتِ ،

وبعضهم أسماء الإشارات ، وبعضهم ما بأل معرفات .

باب الضمائر

المُضْمَرُ الَّذِي الْمُسَمَّى أَنَّهُمَا
غَيْبَةً أَوْ خِطَابًا أَوْ تَكْلِمًا

حد المضمّر بأنّ ما وضع لتعيين مسماه مشعرًا بغيبيته : كهو وهي وهما وهم
وهنّ ، أو خطابه كأنّك وأنتِ وأنتم وأنتم ، أو تكلمة كأننا ونحن ،
والكوفيون يسمون الضمير كناية ومكنى .

وغير ما استقلّ فهو المتصلّ
كأبني ذريه إنه منك خجّل

ما استقلّ ، أي الذي استقل بنفسه مستغنيا عن وصل غيره به .

وغير المستقل بنفسه فهو المتصل ، لأن الضمائر قسمان : مستقل بنفسه كأنّك
وهو وأنا ، فهذا هو الضمير المنفصل ، وغير مستقل بنفسه كإيّا ابني فهذا هو
الضمير المتصل ، وعلم من تخصيصة للمتصل بغير ذي الاستقلال أن المنفصل
هو الذي استقل لأن الشيء يفهم من ضده ، وذلك ظاهر ، ومثل للمتصل بالياء
التي للنفس من ابني والياء التي هي ضمير الأنثى الواحدة في ذري ، وهاء الغيبة
في ذريه وفي إنه ، وكاف الخطاب في منك .

ودلّ أيضًا بالأمثال على أن للضمائر قد توصل بأواخر الأسماء كالياء
من ابني ، وبالأفعال كالياء من ذريه ، وبالحروف كالياء من إنه ، والكاف
من منك .

وقد يوصل الضمير أيضًا كما في الياء والهاء في كلمة ذريه ، وأشار بالأمثال

أيضاً أن الضمير قد يكون مجروراً كالياء من ابني ، والكاف من منك ، وقد يكون مرفوعاً كالياء من ذر به ، وقد يكون منصوباً كالياء من ذر به وإنه .

توضيح :

ذكر الياءين من ابني وذر به ، والهاء من ذر به وإنه ، والكاف من كلمة منك أصولاً لما يتفرع منها أو يشابهها مع الاستيفاء لها ، بحسب إجمالها ، فأما الياء من ابني وذر به ، فهي ياء النفس ولا تفريع لها من لفظها ، فهي لاواحد ذكراً كان أو أُنثى ، وفرعها : نا في نحو : ضربنا ولنا ، فهو للذكور والأنثيين ، والذكور والإناث ، والياء التي هي لاواحدة المؤنثة المشار إليها بكلمة ذر ، ولا تكون لغيرها ، لكن موضعها يكون الذون في الجمع نحو : قتلنا ويقتلنا .
والرفوعات قد تكون للمتكلم نحو فعلت وفعلنا ، وللمخاطب نحو : فعلتِ
بالفتح وفعلتِ وفعلنا للذكور وللأنثيين ، وفعلتم وفعلتن ، وافعلنا وافعلن ، وللغائب فعلت هي فعلاً للذكور وأما الأنثيين فعلتاً نحو : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾
فعلوا فعان .

والمنصوب والمجرور للمتكلم والمخاطب في أكرمني ومرّ بي ، وأكرمنا ومرّ بنا ، وللمخاطب أكرمك بالفتح وأكرمك باحداً كرمكاً وأكرمكم وأكرمكم ، ومرّ بك إلى مرّ بكن والغائب منصوباً أو مجروراً كما كرمه ومرّ به إلى أكرمهن ومرّ بهن .

إِبَائِي مَعَ فُرُوعِهِ انصَبَ فَأَصِيلاً

وَأَرْزَعَهُ أَنَا هُوَ أَنْتَ مَعَ مَا شَا كَلَا

للحاجة في أي مذاهب :

الأول : ذهب سيبويه إلى أن أبا هو الضمير المنصوب المنفصل ، واللاحقة به حروف دالة على المراد .

الثاني : ذهب الخليل إلى أن أبا ضمير أضيف إلى لواحقه ، وهي ضمائر ، وليس هنا موضع بسط للكلام عليها ، فلما تمكم إيتاى إيتاناً ، وللمخاطب إيتاك إيتاك إيتاك إيتاك إيتاك إيتاك ، وللغائب إيتاه إلى إيتاهن ، فذلك معنى فروعه .
وأما الضمير المرفوع المفصول فهو أنا وهو وأنت وما شاكلها ، أى شابهها والمراد بذلك ما يتفرع منها ، فللمخاطب أنا وفروعه واحد وهو نحن ، وهو للغائب وفروعه ما دل على تانيث أو تثنية أو جمع ، وهو هي هاهم هن وأنت للمخاطب للواحد وفروعه بكسر تاءه للمخاطبة الواحدة ، وأنتم وأنتن ، وفي أنا للنحاة مذاهب ، وللعرب لغات . وفي الهاء والميم من هم لغات ، وكذلك فى الكاف والميم وغيرها ولم يتعرض لذلك طلباً للاختصار .

وَسِتْرٌ مَرْفُوعٌ أَجِزٌ إِنْ يُخْلَفُ

بِظَاهِرٍ وَالْمَكْسُ حَتْمًا يَخْتَفِي

لا يكون الضمير المستتر غير مرفوع وهو ضربان : جائز ستره ، وواجب أن يستتر ، فأول ما يخلفه اسم ظاهر وهو المرفوع بفعل الغائب ماضياً : كزيد قام ، وهند قامت ، أو مضارعاً : كزيد يقوم ، وهند تقوم ، أو الصفة : كزيد كريم ، أو اسم الفاعل مع غير اللبس على الأشهر : كزيد ضارب . ومعنى يخلفه الظاهر ، أى يقال فيه : يقوم زيد ، وضارب هو ونحو ذلك ، وما لا يخلفه للظاهر وهو الواجب الاستتار : كاضرب ، ونحن نضرب ، وأنت تضرب ، وأنا أضرب .

واسم فعل الأمر كنزال ، أو اسم فعل المضارع كُفَّ ، أو المصدر الواقع
بدلاً من فعله نحو : ضرباً يازبدُ ونحو ذلك ، كأفعل التفضيل ، وليس وعدا
وأخواتها إذا استعملت أفعالا .

وَحَيْثُ سَائِنٌ مَجِيءُ الْمُتَّصِلِ
فَلَا تُبِيحُ فِي الْأَخْتِيَارِ الْمُنْفَصِلِ

إذا أُنْكِنَ مَجِيءُ الضمير المتصل ، فلا يجوز أن يوضع موضعه الضمير المنفصل :
نحو : ضربتك فلا يجوز : ضربت إياك ، ويجوز ذلك في الاضطرار كما قال الشاعر :

بِالْبَاءِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَنْتَ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

وحيث لا يجوز الوصل محصور في مواضع هي مبتدأ به نحو : أنت قائم أو
يقدم على عامله نحو : إياك نعبد .

الثالث : الفتل لغرض للحصر نحو :

مَا قَطَّرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا

تكونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا يَعْدِي

ونحو : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ أو بعاطف : ﴿ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ .

الرابع : أن يحذف العامل نحو : إياك والشر :

الخامس : أن يكون العامل معنويًا نحو : الكريم أنت .

السادس : وقوع الضمير المرفوع بعد حرفٍ نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ .

السابع : أن يرفع بصفة جرت على صاحبها نحو : زيد عمرو ضاربهُ هو مطلقاً

عند البصريين أو مع خوف اللبس عند الكوفيين .

وَفِي الضَّمِيرَيْنِ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعْ
ذُو السَّبْقِ فَالْوَصْلَ أَوْ الْفَصْلَ اتَّبِعْ

إذا اجتمع ضميران : فإن كان السابق منهما مرفوعاً فهما مُتَّصِلَانِ نحو :
ضربتك وحسبتك قائماً ، وأكرمتني وعلقتني قائماً . فإن كان السابق منهما غير
مرفوع ، فإما هو أن يكون منصوباً فانت مخير كأعطينيه وأعطيتك وأعطى
إياه ، وأعطيتك إياه ، قيل : والاتصال هو الأرجح ، ولم يأت في القرآن إلا
الاتصال : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾ وفي الحديث : « إن الله ملككم
إيام فلو شاء لملككم إياكم » فهو دليل جواز الانفصال .

وهذا القسم مما نصب بفعل غير فاسخ ، وإن كان الضمير الأول مجروراً ،
فالاتصال راجح ، والانفصال قليل ، ولاضطرار هو على رأى آخر ، وظاهر
كلام ابن الحاجب في الكافية التخيير نحو : ضربتك وضربى إياك . ومما ورد
موصولاً في الشعر قوله :

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا كَارِهًا فَتَرَ كُنُهَا
وَكَانَ فِرَاقِهَا أَمْرًا مِنَ الصَّبْرِ

وقول آخر :

لَا تَرَجُ أَوْ تَخْشُ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى
وَاقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفِكَ مَأْمُونًا

وقول الآخر :

فَلَا تَطْمَعُ أَبَدَتَ الْأَمْنِ فِيهَا وَمَنْعَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وإلى هذا النوع أشار بقوله :

وَبَعْدَ تَجْرُورِ اسْمِ النَّصْلِ أَصَحُّ

وَالسَّبْقُ لِلْأَخْصِ فِي الْوَصْلِ رَجَحٌ

ضمير المتكلم أخص من المخاطب ، والمخاطب أخص من الغائب ، فلا يجوز تقديم غير الأخص على الأخص ، ويلتزم في الوصل تقديم الأخص كما في سئلنيه وأعطانيك ، وأعطتك وما شابهها ، وفي القرآن : ﴿ أَنْذَرْتُمْ كُفُورًا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ فإن لم يكن أحدهما أعرف من الآخر وجب الانفصال : كلمتك إياك إن كان الأخص هو المتأخر ، كأعطيتك إياك ، هذا مع سيويوه وغالب النحاة وبه جزم ابن مالك .

وقد علم من هذا أن الانفصال لا يشترط فيه سبق الأخص فيقول : أعطيتك إياك ، وأعطيتك إياه ، وأعطيتك إياك . وقد أجاز المبرد الاتصال بغير تقديم الأعراف كما روى عن عثمان في قوله : أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلَ شَيْطَانًا . قيل : وأجاز ذلك كثير من المتقدمين غير المبرد إذا اتفقا في المرتبة أو اختلفا ، وإلى المتفقين أشار بقوله :

وَضَمَّنُوا اتِّصَالَ مَا قَدِ اتَّفَقَ

إِلَّا مَعَ الْغَيْبَةِ إِنْ لَفِظُ فَرَّقَ

إذا اتفق الضميران في المرتبة ، فالواجب انفصالهما ، كأعطيتك إياك في اتخاد المخاطب ، وأعطيتك إياه في اتفاق ضمير الغيبة ، وأعطيتني إياي في ضمير المتكلم ، وقد أجاز بعضهم فيه الوصل ، ومع تسليم ذلك فهو ضعيف وأمثاله : أعطيتني ، أعطيتكك ، أعطيتهموه ، وليس الوصل ضعيفاً مع اتفاق ضمير الغيبة بشرط أن يكون اللفظ مختلفاً كما رواه الأكماساني عن بعض العرب : هم أحسن للناس وجوها وأنضر هوها .

خِلْتَنِيهِ أَوْ كُنتُهُمَا
وَاخْتَلَفُ فِي الْأَرْجَحِ أَيْ مِنْهُمَا

قد اختلفت النحاة في الضمير الواقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، هل المختار فيه الوصل أو الفصل ؟ وكذلك ثانی الضميرين المنصوبين في باب ظننت مما يختلف فيه فيقال فهما : كفته وصرتك ، وظننتك وخلتني ، وكنت إياه ، وصرت ، وظننتك وخلتك إياه على الفصل .
والمختار مع سيبويه وأكثر النحاة الفصل ، والوصل هو المختار مع الرماني وابن الطراوة ، واختاره ابن مالك في الألفية ووافق سيبويه في التسهيل على اختيار الفصل في باب ظننت ، وخير قوم في ذلك ، واختيار ابن الحاجب في الكافية انفصال خبر باب كان .

الفصلُ بَيْنَ خَيْرٍ وَمُبْتَدَأٍ
ضَمِيرُهُ رَفِيعٌ هُوَ طَبَقُ الْمُبْتَدَى

الفصل ، تسمية الكوفيون : عماداً ، وهو اسم اصطلاحى للضمير مرفوع منفصل ، متوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم ، وشرطه أن يطابق المبتدأ في تثنيته أو جمعه نحو : الزيدان هما القائمات ، والزيدون هم القائمون وتذكيره كما مر ، وتأنيته في تثنيته وجمعه فهو مطابق له في كل أحواله ، وإلى وجوب فصله أشار بقوله :

وَإِلَّا نَفِصَالٌ فِيهِ شَرْطٌ وَهُوَ مَعَ
ذِي الْعَمَلِ اللَّفْظِيِّ أَوْ دُونَهُ شَرْعٌ

دونه بتسكين هاء الضمير فيها على لغة بني عقيل وكلاب ، وغيرهم يحيز

تسكينها ضرورة ، وأنشدوا في ساكنه :

وأشرب الماء ما بى دونه عطش إلا لأن عيونه سيل وادبها
ومعنى شرع أى سواء ، وشرط للفصل فيه لأن فيه نوعاً من التوكيد ،
وضمير الرفع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل ، وهو مع العوامل اللفظية
وعدمها سواء نحو : كان وأخواتها ، وظنفت وأخواتها : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي
كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾ وظنفته هو القائم : ﴿ وَإِنَّ هَذَا لَهُوَ النَّصَصُ الْحَقُّ ﴾ .
وقد يجعل في الإعراب مبعداً وما بعده خبره ، وهذا أقل نحو : ﴿ إِنْ تَرَنِ
أَنَا أَقْلُ ﴾ برفع أقل ، وقرئ نادراً : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

ضَمِيرٌ غَيْبٌ جُمْلَةٌ تَقَدَّمَ

قَدْ فَسَّرْتَهُ مُضَرَّ الشَّانِ انْتَعَى

ضمير الشأن اسم لضمير الغيبة ، سابق جملة تفسره ، والكوفيون يسمونه :
مجهولاً ، وسبقه الجملة إرادة للتخميم ، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً ، أوقع
في النفس من تفسيره من أول الأمر ، وقد يكون بارزاً كما في باب : إن نحو :
﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ .

وقد يؤنث على إرادة القصة نحو : ﴿ فَأَيُّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ وفي باب
ظنفته نحو : علمته قائماً زيداً ، وزيد قائماً ، فهذا في البارز المتصل .

وأما المنفصل ، فإذا كان مبتدأ نحو : هو زيد قائم ونحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ

أَحَدٌ ﴾ ونحو قولهم :

وما هو من يأسو الكلام ويتقى

به نائبات الدهر كاللائم البخل

ويكون مستقراً في باب كان وكاد ، كما في قوله :

إذا مت كان الناس نصفان : شامت

وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ويستقر في باب ظننت على رأى إذا أوهم إغناه المتقدم كقوله :

• وما إخال لدينا منك تنوبل •

وَحَدْمُهُ إِنْ يَفْتَصِبُ قَدْ ضَعُفًا

إِلَّا لَدَى أَنْ إِذَا مَا خُفِّقًا

حذف الضمير الشأن المنصوب ضميم ، وأنشدوا قوله :

إِنْ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنْدِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءَ

بجزم يدخل ويلقى بمن الشرطية ، وحذفه مع أن المفتوحة المحققة نصيح

نحو قوله عز من قائل : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

ذكر الفعل الداخلة عليه الضمائر
إذا كان مُعْتَلَّ العَيْنِ أو اللام

لِلسَّابِقِ انْقِلَ شَكْلَ عَيْنٍ قَدْ أُعِلَّ
مَعَ مُضْمَرِ نُونٍ وَتَا غَيْبًا حُطِّلَ

إذا كانت عينُ الفعل معتلةً مثل : قالَ وباعَ وخافَ وطالَ ، واستقامَ وأقامَ
وأخواتها ، فإنها إذا لحقَ الفعل نونُ الضميرِ أو تاؤه تكون محذوفةً مع نقل
شكلها ، أي حركتها إلى سابقها ، أي الحرف الذي قبل العين كما سيأتي تفصيله
في هذا البيت المقبل إن شاء الله .

واشترط في تاء الضمير أن لا تكون تاء غيبة لثلاث يشمل ذلك نحو : قالتُ
وباعتُ و ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ فإنها لا تغير الفعل عن أصله ، وهذا البيت
المرعود به .

وَالْعَيْنِ اسْتِطْ وَالثَّلَاثِي إِنْ فُتِحَ
عَيْنًا فَلِلسَّابِقِ جِنْسُهُ بَصِيحٌ

الفعل الملحق به تاء الضمير ، إن كان محل العين ، فإما أن يكون ثلاثياً أو
ما عداه ، فإن كان ثلاثياً وهو من باب فَعَلَ المفتوح ، فإن العين منه تحذف
كغيره ، وتعرب فاء الكلمة بجنس العين ، أي بالضم إن كانت العين محذوفة مقلوبة
عن واو ، مثل : قمت وقلت ، وبالكسر إن كانت مقلوبة عن ياء ، مثل : بيئت
وغيرت ، فإن كان الفعل من غير الثلاثي المفتوح العين ، فإن العين محذوفة منه
أيضاً ، وشكل العين أي حركتها تنقل للسابق ، أي للحرف الذي قبل العين ،

وهذا يعمّ الفعل الثلاثي كله غير باب : قال وسار ، ويعم أيضاً كل فعل مزيد ،
ومثاله نحو : خفت ونمت بكسر الخاء والنون ، لأنهما من باب فرح ، فلما
حذفت العين نقلت كسرتها إلى الحرف الذي قبلها ، ونحو : طلت بضم الطاء ،
لأنه من باب كرم ، فنقلت حركة العين المحذوفة إلى الفاء ونحو : استقمتُ
وأقتُ بفتح قافهما على نحو ذلك ، وأصلهما استقومتُ وأقومتُ ، أو يقال
أصلهما استقومتُ وأقومتُ ، ثم استقامتُ وأقامتُ ، ثم استقمتُ ، وأقتُ
ونحو : اخترتُ وانقدتُ على نحو ذلك .

تنبيه :

فإن كانت العين معقّلة ، أى من حروف الاعتلال ، لكن لم تقل بالقلب لم
تحذف نحو : سوت وعينت ، وهويت واستعجيت ، واستروحت الرّيح وأخواتها .

توضيح :

وإن كنت لا علم لك بردّ كلّ وزن إلى أصله من الثلاثي المعلنّ العين فاعلم
أن نحو : خاف وهاب محكوم بأنه من باب فرح ، لأن مضارعهما : يخاف
ويهاب ، فهو يفعل بفتح العين ولا شيء من فعل المفتوح ما مضارعه كذلك ،
لأن الفتح لا يكون إلا لوجود حرف حلق في عين أو لام ، وقد تمذّر هنا كونه
عيناً ، ولا أثر له إذا كان لاماً كما في نحو : يبيع ويصوغ .

وأما باب طال فاسم فاعله على وزن فعيل : ككريم مع عدم وزن الفاعل
فيه هو الملحق باب كريم ، بخلاف نحو : قام فإن فاعله قائم كناصر : ولأن قام
مثل قعد ، و طال مثل قصر .

وأما نحو: قال وساء فلا ايس ؛ إنهما كنعصر ، لأنهما معدّيان فلا يحتملها
فَعْلَ المضموم ، ولأن مضارعهما مضموم فلا يحتملها فَعْلَ المكسور .
وأما نحو: باع وسار ، فلأن مضارعهما بالكسر ، ولا يكون ذلك في فَعْلَ
المكسور إلا في شواذ قد مضت ، ولا يكون ذلك في فَعْلَ المضموم أبداً .

تَنْبِيْهُ :

قد اقتصرنا في الأمثال على إلحاق التاء والنون في كل ذلك مثلاً نحو :
قلنا وبعنا وخفنا وطلنا ، والنساء قُلْنَ وبعْنَ وطلْنَ وخِفْنَ ، ولم يقلن ولم يبعن
ولم يطلن ولم يخفن بفتح الخاء ، لأن أصله يخوفن كيفرحن ، بخلاف خِفْنَ بكسر
الخاء ، لأن أصله خوفن كفيرحن ، بخلاف الأمر فإنه خَفْنَ بفتح الخاء مثل لم
يَخَفْنَ فتدبر بين لك التفريق إن شاء الله .

وَاللَّامَ رُدُّهُ لِأَصْلِهِ مَتَى

بِنُحُوٍ مُضْمَرٍ يُبْقَى أَوْ بِنُحَا

لام الفعل إذا كان حرف اعتلال مقلوباً فإنه يرد إلى أصله إذا كان بعده
نون الضمير أو تاؤه نحو : رميتُ ودعوتُ ، ورمىنا ودعونا ، وهنّ رمين
ودعون ، ورمىن ويدعون ، ويستثنى من ذلك أحوال نُبِّهَ عليها بقوله :

مَا أَمْ تَكُنْ ضَمِيرَ غَيْبِ ذِي التَّاءِ

فَأَحْدَفَهُ إِنْ مِنْ قَبْلِهِ فَتَحْتَا

الأول : أن لا تكون تاء الضمير تاء ضمير غائب ، وذلك في الأنتى الواحدة
فإن لام الفعل مع هذه محذوفة نحو : هند دعت ودمت ، أو ضمير اثنين نحو :

المندان دعما ورمعا ، وفي هذا تخصيص وهو أن يكون ما قبل اللام مضموماً كنهوتِ المرأة أى صارت ذات نُهى أى عقل ، فاللام باق على أصله ، أو كان قبل اللام كسرةً فإنه يبقى على حاله أيضاً نحو: همد رَضِيَتْ وَأَعْطِيَتْ وَاسْتَدْعِيَتْ والمندان رَضِيَتْ وَأَعْطِيَتْ وَاسْتَدْعِيَتْ ، والواو هو الأصل في لام نحو: رضى وأعطى واستدعى ، وإليه الإشارة بقوله :

وَلَا تُفَيِّزُ قَلْبَ مَا كَسَّرَا تَلَا

وَالْيَا لِيَا فَوْقَ ثَلَاثَةِ عِلَالٍ

قد ذكرنا سابقاً أن اللام يرد إلى أصله قبل اللام ، والتاء المذكورتين هناك وهذا هذا استثناء لبعض الأبواب ، وهو أن اللام إذا كان قبله كسرة ، وأصله واو ، فإنه لا يرد إلى أصله ، بل يبقى على حاله بعد القلب ، وذلك مثل رضى ، فإن أصله الواو ، ولأنه من الرضوان فتقول: رَضِيْتُ وَرَضِيْتَا ، ورَضِيْتَنِ وَرَضِينَا وَهِنَ رَضِينَا .

وتجمل اللام ياء إذا كانت رابعة فصاعداً كما سيأتى في الإبدال إن شاء الله وهى هنا كذلك ، فلا تجمل واو إن كان أصلها ذلك نحو يرضيان وبمطيان ويستدعيان ، وأعطيتُ واستدعيتُ ، ونحن أعطينا واستدعينا وتقوينا ، وهن تداعين وتماطين ويستدعين ويستدعطين .

وَقَبْلَ يَا أَوْ وَاوٍ مُضْمَرٍ حُذِفَ

لَامٌ وَلَا يُحْدَفُ مِنْ قَبْلِ الْأَلِفِ

إذا اتصل بالفعل واو ضمير أو ياءه أو ألفه ، فإن الفعل إن كان معتل المعين فلا يتغير عن أصله نحو: قوماً ولم يقوموا ، ولا تقوى ، فإن كان الفعل

معتل اللام وجب حذف اللام منه ، إذا كان الضمير واو أو ياء نحو : ادعوا وارهبوا
وارضوا ، وهم يدعون ويرمون ويرضون ، بفتح الضاد محافظة على الأصل ، أصله
ادعوا ، وارهبوا ، وارضيوا فحذفت ، ولما هنت ادعى وارمى وارضى ، أصله
ادعوى وارمى وأرضى ، فحذفت وكذلك نحو : اعطوا واستدعوا ، ونحو :
اعطوا واستدعوا ، وأعطى ياهنت واستدعى ، ولا تغير اللام إن كان بعدها
ألف نحو : رميًا ودعوا ، ورضيًا ، وأعطيًا واستدعيًا ، وأعطيًا واستدعيًا
وما شابه ذلك .

ذكر نون الوقاية

نونٌ وَقَابَتُهُ بِيْلِي فَعَالٍ مَعَ

يَا لِلنَّفْسِ لَكِنَّ نَادِرًا لَيْسَ وَقَعَ

الفعل إذا وليته ياء المتكلم وهي النفس وجب كسره ، فاجتلب له حرفٌ يقيه من الكسر ، وهو للنون أو يبق الابس في أ كرمي ، والباقي محمول عليه فتقول : ضربني في الماضي ، ويضربني في المضارع ، وأكرمني في الأمر بزيادة النون قبل كلها ، وشذ من ذلك فعل واحد وهو ايس ، والنصيح فيه لَيْسَنِي ، ووقع نادراً لَيْسِي بال حذف لا اضطرار الشعر :

• إذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي •

وبعضهم أجازهُ اختياراً وهو لاشك أنه قليل .

وَجَازَ حَذْفُ أَحَدِ النُّونَيْنِ فِي

مُضَارِعِ بِنُونِ إِعْرَابِ قُفِي

الفعل المضارع إذا قفي بنون إعراب نحو : يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون

تفعلين ، فحذف أحد النونين جائزٌ نحو : ﴿ أَفَغَيَّرَ اللهُ تَأْمُرُونِي ﴾ وتأمروني بالحذف وتأمروني بالإدغام ، وجه ثالث وسيأتي إن شاء الله في موضعه .

واختلف النحاة في أي النونين هو المحذوف : وذهب سيبويه وابن مالك

أن الأول هو المحذوف ، والله أعلم .

وَأَيَّتَنِي اخْتِيرَ وَنَزْرًا قَدْ سَقَطَ

بَعْدَ لَدُنْ وَمِنْ وَعَنْ وَقَطْ

ليت الأصح معه إثبات النون نحو: ﴿ لِيَتَّنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ ولم يأت في القرآن إلا كذلك ، بل جاء في الشعر نحو:

كُتْنِيَةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِيَتَّنِي

أَصَادِفُهُ وَأَقْدَ جَلَّ مَالِي

نسخة : بمض مالى ، وخص ذلك بمضهم بالضرورة خلافاً لآخرين منهم ابن مالك فى الألفية ، وابن الحاجب فى الكافية ، ومثلها فى اختيار الإثبات ، وقلة الحذف نحو : لَدَنِي وَمَنِي ، وعنى وقد نى وقطنى ، وقد جاء لَدَنِي فى قراءة من قرأ : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ بالتخفيف ومَنِي وعَنِ فى قول الشاعر :

أَبْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وهو فى غاية الغلّة ، وخص ابن مالك بالاضطرار ، وظاهر كلام ابن الحاجب جوازه مع غير الاضطرار ، وقد نى وقطنى قليل أيضاً كما فى قوله :

* قد نى وقطنى من نصر الحسين قدى *

ومعناها حسبي .

وَنَادِرٌ لَعَلَّنِي وَخَيْرُوا

فِي : إِنَّ : وَالَّذِي كَانَ يُؤْتَرُ

لعلى بالحذف هو الأكثر ، ولعلنى نادراً كتوله :

فقلتُ أهواني التَّدوم .. لطنى .
أخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ
- وأنتُ مخيَّرٌ في إنِّ وأخواتها : أنْ بفتح و كأنْ ، ولكنْ ففعلول : إئتى
وإتى وكأنتى ولكنتى ، وإتى وأتى وكأنتى ولكنتى .

وَنُونٌ مَا أَعْمَلَنِي قَدِ انْتَهَى
وَمَعَ ذِي التَّفْصِيلِ نَادِرًا بِنِي
اختلف الكوفيون والبصريون في ما أفعال في التعجب فقال البصريون :
إنه فعل وهو الصحيح فتلزمه نون الوقاية نحو : ما أضر بي لزيد ، وذهب الكوفيون
إلى أنه اسم فيقال : ما أفعلى . وأما أفعال التفضيل فهو اسمٌ وقد تلحقه النون
ندوراً ، نحو : الدجال أخوفني هكذا روي ، والله أعلم .

وَجَوَزُوا الْوَجْهَيْنِ فِي عَلَيَّ-كِنِي
وَفِي الشُّذُوزِ كُنْ بِنَقْلِ مَعْتَنِي
وقد يجوز حذف النون وإثباتها مع ياء التثنية المنصوبة باسم الفعل نحو :
عليمكني ، حكاه سيبويه ، وحكى عن بعضهم حذف الياء أيضاً ذلك عليكى
وإليكى ، وإلي-كني ونحوهما .

وقد وقع في النون غير ما ذكرته نادياً حذفه في موضع إثباته ، أو إثباته في
موضع حذفه ، وإليهما أشرت بقولى : وفي للشذوذ كنْ بنقل معتنى .
وأصل إعرابه معتنياً بالنصب ، لكن في الوقف على المنصوب ذلك جائز
في لغة ربيعة ، وهو فصيح وكثير في النظم ، ومثال حذف النون قوائمه :

تراه كالنظام يعمل مسكاً

يسوء الفانيات إذا فليبي

والأصل فليبي ، ومختلف في أى النونين هما المحذوف ، ومثال الإثبات في
موضع الحذف قوله :

وما أدرى وظني كل ظن

أميلني إلى قومي سراحي

وقوله :

وليس الموافيني ليرقد خابياً

فإن له أضعاف ما كان أملاً

ونحوها ، وهذا كله قليل لا قياس عليه .

ذِكْرُ حِكْمِ الْأَسْمِ إِذَا تَلَاهُ الْيَاءُ

أَخِرَ الْأَسْمِ أَكْثَرُهُ إِذَنْ ذَا اللَّيَاءِ وَوَلِي

وَاللَّامُ مِنْهُ سَالِمٌ لَمْ يُعْمَلِ

إذا أضيف الاسم إلى ياء المتكلم وجب كسره فتقول : غلامى وزيدى ،
وعمرى وعبدى ، هذا إذا كان الاسم غير مُعْلٍ اللام ، فإن النحاة يميزون بين
المعقل والمعل ، فالمعقل ما فيه حرف علة وذلك شامل لمثل دلوى وجروى وظبى ،
والمعل ما أعلّ بقلب كعصا ورحا ، أو بحذف كقاضٍ ورامٍ وداعٍ ونحوها ،
وهو إما مقصورٌ كعصا ، أو منقوص كقاضٍ وسيأتى تفصيل ذلك .

وَلَمْ يَكُنْ مُثْنِيٌّ أَوْ جَمًّا سَلِمٌ

مَذَكَّرًا فَكُلُّهَا فِي الْيَاءِ ادْغَمٌ

ويشترط في كسر ما قبل هذه الياء أن لا يكون الاسم مثنى أو مجموعاً
جمع المذكر السالم ، فكُلُّهَا أى كل هذه الوجوه الثلاثة المستثناة تدغم في الياء ،
وهى المعلى اللام كقاضٍ وداعٍ ، وعصاً ورحاً أو المثنى كزيدين وزيدان ،
أو المجموع جمع السلامة المذكورين كالمسلمين والمسلمون ، فتقول : قاضى وداعى
بالإدغام فى الياء وزيدى للمثنى بالياء ، ومسلمى فى المجموع بالواو أو بالياء .
وأما ما كان قبل الياء ألف كعصا ورحا ويزدان ، فهو يبقى على حاله ولذلك

قال :

وَالْأَلْفَ اسْتَنْتَنِي سِوَى فِي اسْمِ عَلِيٍّ

وَفِي إِذَا وَكَسْرٍ لِذِي الْوَاوِ تَلَا

الألف مستثنى من لفظة كلها التي في البيت السابق ، فالمراد أنها كلها تدغم في الياء إلا الألف ، فإنه يستثنى من ذلك ، فيبقى على حاله فتقول : عصاي ورحاي ، وزيداي ، هذا حكم الألف إلا في اسمين وهما : علي إذا استعملت اسماً ، ولدي ، فيقال فيهما : علي ولدي بالإدغام على الأكثر هكذا ضبطه الرازي ، وبقوله : على الأكثر إشارة إلى أن فيهما لغة بغير ذلك .

وَأَمَّا مَعْنَى وَكَسْرٍ لِذِي الْوَاوِ تَلَا ، فَهُوَ تَكْلِمَةُ لِحْكَمِ الْبَيْتِ لِلْسَّابِقِ ، وَلِذِي بَفَتْحِ الْيَاءِ مَخْفِضَةً لِفَتْحِ الْوَاوِ لِكَثْرَتِهَا قَلِيلَةً ، قِيلَ : وَسَمِعَ أَعْرَابِيٌّ يَقْرَأُ ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ ﴾ وَالَّذِي تَلَا الْوَاوِ يَجِبُ كَسْرُهُ نَحْوُ : مَسْلَمِي إِذَا لَحِقَتْ الْيَاءُ فِي بَابِ مَسْلَمُونَ .

وَذَاتُ فَصْرٍ عَنِ هَذَا يَلِ تَدْغَمُ

وَالْيَاءُ لَدَى الثَّلَاثِ فَتَحُّهَا أَعَمُّ

الألف المقصورة : كبشري وذكري وعصا ورحا تغلب مع هذيل ياء فتدغم .
الياء في الياء تقول : بشري بالإدغام ، وذكري وعصي ورحي ، ومنه قول القائل :
سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتَخَرَّمُوا وَلَسْكَلَ جَنْبِ مَصْرَعِ
وقري نادراً : ﴿ يَا بَشْرِي هَذَا غَلَامٌ ﴾ وفتح الياء أي ياء المتكلم بحد الثلاثة الأوجه المذكورة الآن أعمر أي أكثر ، فتقول : راي وداعي ، ورضاي وهواي ، وزيداي وزيدتي ومسلمي ، وأشار بكلمة أعمر إلى ما ورد من غير ذلك كقراءة : ﴿ مَا أَنْتُمْ بِمَصْرُحِي ﴾ بكسر الياء على لغة لبني بربوع ، ونحو : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ ﴾ بسكونها وصلاً بعد الألف على قراءة أخرى .

باب العلم

الاسمُ حَيْثُ مُطْلَقًا عَيْنَ مَا
بِهِ يُسَمَّى فَادْعُوهُ الْعَلَمًا

حد العلم بأنه اسم يعين المسمى به تعيينًا مطلقًا، أى بغير قرينة ، بخلاف غيره، فإنه لا يعين المسمى إلا بقرينة إما لفظية كأل نحو : الرجل ، أو معنوية : كالغلبة والخطاب والتكلم فى المضمرات ، والحضور فى الإشارات ، فبأنه معين مخرج للذكرات ، ومطلقا مخرج لما سواه من العرفات .

وحده ابن الحاحب بأنه ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد . وما سبق أولى لدخول العلمية بالغلبة ، لأن العلم إما بالوضع كزبد ، وإما بالغلبة على الأكثر كالمدينة ويثرب .

ومعنى غير متناول غيره بوضع واحد كزبد إذا وجد اسما لاثنين أو أكثر ، فهو لكل منهما بوضع منفرد له ، وهو علم لإنسان : كزبد وهند ، أو غيره حيوانا : كأعوج الفرس ، أو غير حيوان : كحكة علم بلد ، وعرفات لجبل ، وجنسا كأسامة وبرة ونحو ذلك .

والغلبة إما بأل كالعقبة والبيت والمدينة ، وإما بالإضافة : كإبن عباس وإبن عمر وإبن الزبير وأم سلمة وغيرهم ، خلافا لمن يرى أن ذلك قد أجرى مجرى العلم ، وذلك لأن لفظة المدينة كناية بخلاف زيد ، فإنه لفظ جزئى وفى الكلئى والجزئى هنا مباحث يطول ذكرها وغرضنا الاختصار .

وَمُفْرَدًا مُتَلَفِيهِ أَوْ مُرَكَّبًا
وَكَفْنِيَّةً أَوْ عَكْسَهَا أَوْ أَنْبَاءً

العلم إما مفرد كزيد وعمرو ، أو مركبٌ : كعبد الله ، وسيأتي تفسيمة
إن شاء الله .

وهو أيضاً إما اسمٌ كما مضى وإما كنية وهو المصدر بآبٍ أو أم : كأبي
بكر وأم كلثوم ، أو عكسها وهو المصدر بابن : كابن عباس ، وإما لقب وهو
الشعر بذيٍّ أو مدحٍ ، فالمدح : كالفاروق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والذم :
كتأبط شراً ، وقد يكون اللقب بلفظ الكنية كأبي المهلب لقبه رسول الله ﷺ
بأبي صفرة ، لصفرة كانت في وجهه .

وَأَنْسِبُ لِمَزْجٍ غَيْرِ ذِي الْإِنْفِرَادِ
أَوْ الْإِضَافَةِ أَوْ الْإِسْنَادِ

غير ذي الأفراد هو المركبٌ ، وله في تركيبه ثلاثة أحوال :

الأول : المزج وهو كل اسمين جُعلا اسماً واحداً : كعبلبك .

الثاني : الإضافة وهو أن يتركب الاسم من اسمين بإضافة للصدر إلى العجز :

كأمرئ القيس وعبد الله وأبي قحافة وابن عباس ، وهذا التركيب هو الشائع
في الأعلام .

والثالث : التركيب الإسنادي وهو أن يركب من جملة فعلية : كشاب قرناها ،

وتأبط شراً أو اسمية : كبرق نحره .

وَهُوَ إِلَى الْمَنْقُولِ وَالْمُرْتَجَلِ
مُنْتَسِمٌ عَلَى الْمَقَامِ الْأَفْضَلِ

ينقسم العلم أيضاً إلى منقول ومرتجل على الأشهر .

وعن بعض : أن الأعلام كلها مرتجلة .

وقال آخرون : كلها منقرلة .

وقال قوم : إنما علمته بالغلبة ليس بمنقول ولا مرتجل ، فهو قسم ثالث . وإلى

هذه الأقوال أشار بكلمة : الأفضل مع ترجيح القول الأول . فالمنقول ما استعمل

قبل العلم غيره وضده المرتجل .

فالمنقول من اسم عين كجفر وأسم ، وبالاشتقاق كالحارث والفضل ومنصور

ويحيى ، وتغلب وأحمد ، وشمر من الماضي ، أو حرف كإلى أو نحو ذلك ،

والمرتجل كسهاد وأدد ، وهو على قياس بل إما بفك مدغم كعجب ، أو بتصحيح

إعلال كهامان ، أو بفتح مكسور كوهب أو نحو ذلك ، وهذا التقسيم مما يتسع

للقول فيه .

وَفِي افْتِرَاقِ عِلْمِ الْأَجْنَاسِ
عَنْ اسْمِهَا الْخِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ

علم الجنس قد يوضع لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش ،

وللمألوفات قليل كأبي المضاء للفرس وهو يساوي العلم لمعان فإنه لا يضاف ولا يدخل

عليه حرف التعريف ، ولا يفتى بالنكرة ، ويحسن كونه مبتدأ ، وانقصاب

المنكر بعده على الحال جائز ، ويمتنع صرفه للعلمية مع سبب زائد ، فهذا يشبه

العلم للشخصى في أحكامه الأنظمية ، ويخالفه من جهة عمومته وهو لفظي : كأسامة

وأبي الحارث للأسد فهما ومعنوي نحو : برة وجار للبرة والفجرة .

واختلف الناس في التفريق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، فذهب قوم إلى أن أسامة لا يحالف في معناه دلالة أسد ، وإنما خالفه في أحكام لفظية ، وأطلق عليه أنه معرفة مجازاً ، ونسبه الرازي إلى ابن مالك .

قال الرازي في شرحه : الخلاصة في باب للمعلم ، وأقول تفرقة بين أسامة وأسد في أحكام لفظية ، تؤذن بالفرق من جهة المعنى : وما قيل في ذلك : إن أسد وضع ليدل على شخص معين ، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال بوضع على السباع في جملتها ، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص ، بل إلى معنى الأسمية المقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ، بل هي موجودة في النفس ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ماهية ذلك المعنى المفرد الكلي في الأشخاص ، والتحقيق في ذلك أن يقول : اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي ، فأسد موضوع للحقيقة ، من غير اعتبار قيد معها أصلاً .

وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، ونظيره المرفوع باللام التي للحقيقة والماهية . ويهان ذلك أن الحقيقة الحاضرة في الذهن ، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها ، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة ، وإذا استحضرت الواضع صورة الأسد ليضع لها ، فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد ، فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ، ومثلها يقع في زمان آخر ، أو في دهر آخر ، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد ، فإن

وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس ، أو من حيث عمومها فهو اسم
الجنس

وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق قال : إذا قلت : هذا أبو الحارث
إنما تريد هذا الأسد ، أى هذا الذى سميت باسمه ، أو عرفت أشباهه ، ولا تريد
أن تشير إلى شئ ، قد عرفته بمعرفته كزيد ، لكنه أراد هذا الذى كل واحد
من أمتة له هذا الاسم .

انتهى ما ذكره الرازى فتأمل ، ولقد أطلقت لك فى النقل ، لأنه باب
غريب ، ويحتاج معه إلى تمييز وفكرة ولتفصر عن الإطالة فوق ما مضى
والسلام عليك .

باب أسماء الإشارة

بِذَا بُشَارٌ لِلْفَرِيدِ الذِّكْرِ
وَنَحْوِ ذِي وَتِي لَدَى الْأُنثَى إِذْ كُرِّ

أسماء الإشارة وتُحَدِّدُ بِأَنَّهَا مَا وَضَعَ لِشَارٍ إِلَيْهِ ، وَهِيَ مَعَ اسْتِحْضَارِهَا بِالْمَدِّ تَتَفَانِي عَنِ الْحَدِّ ، فَهِيَ لِلْمَذْكَرِ الْمَوْحِدِ بِلَفْظِ وَاحِدٍ ، وَهِيَ دَا ، وَيُقَالُ : ذَا بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَذَائِهِ بِهَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مَكْسُورَةٍ ، وَالْأُنْثَى يُشَارُ بِأَلْفَاظٍ وَهِيَ : ذِي وَتِي ، وَنَحْوَهُمَا تَا وَزِهَةٌ وَتِي بِإِسْكَانِ الْهَاءِ فِيهِمَا ، أَوْ كَسْرُهَا أَوْ إِشْبَاعُهَا ، أَوْ إِشْبَاعُهَا وَصَلًا وَسُكُونُهَا وَقَفًا ، أَوْ ذِي بِالْيَاءِ وَصَلًا ، وَذِهَ بِالْهَاءِ وَقَفًا ، أَوْ ذَاتٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ .

وَأَصْلُ ذَا : هَلْ ثَلَاثِي وَضَعًا أَمْ ثِنَاثِي أَمْ الْأَلْفُ زَائِدَةٌ ، وَهَلِ الْمَحْذُوفُ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ ؟ وَهَلِ وَزْنُهُ فِعْلٌ بِالتَّحْرِيكِ أَمْ بِالسُّكُونِ ؟ وَهَلِ هُوَ مِنْ بَابِ طَوِي أَمْ مِنْ بَابِ حَيٍّ أَقُولُ وَسَهْذَكَرُ طَرَفًا مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالْمَذْكَرَيْنِ ذَانِ ذَيْنِ
وَالْمَوْثَنَيْنِ تَانِ تَيْنِ

يُشَارُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكَرِ بِذَانِ بِالْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ ، وَبِذَيْنِ بِالْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَبِالْمَعْنَى الْمَوْثَنِ تَانِ رَفْعًا ، وَتَيْنِ نَصْبًا وَجَرًّا ، وَقَدْ يَجُوزُ ذَانِ وَتَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وَمُخْتَلَفٌ فِي : حَلُّهَا صَيْغَةً أَمْ تَثْنِيَّةً ؟ وَسِيَامِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا لَهُ أَوْلَاءُ

وَمِنْ لُغَاتِهِ أَوْلَى أَوْلَاءُ

الجمع مطلقاً أى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل ، فقد يشار إليه بكلمة أَوْلَاءُ بضم الهمزة الأولى وكسر الأخيرة ، والواو زيدت بعد الهمزة رسماً لا لفظاً ، وسيأتى ذلك إن شاء الله فى بابهِ نحو : ﴿ أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ﴾ وكقول القائل :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْأَوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَمَامِ

ومجئتها فيمن يعقل أكثر وفيها لغات أخر : أولى مقصورة وأولاء ممدودة مع إشباع ضمة الهمزة الأولى ، وأولاًن بزيادة نون بعد الهمزة الأخيرة ، وأولاء بضم الهمزتين ، وهؤلاء بإبدال الهمزة هاء وهؤلاء بإشباع ضمة الهاء ، وأولاً بالتصريح والتشديد حكاة بعض أهل اللغة ، وأشار بأن من لغاته التى ذكرها فى النظم أى بعض لغاتها دلالتها على ما فيها من غير المذكور فتأمل .

وَأَقْرَبُهُ فِي الْبُعْدِ بِكَافٍ وَحْدَهُ

أَوْ مَعَ لَامٍ لَمْ يَزِدْهَا عِنْدَهُ

المشار إليه ربتان : قربٌ وبعدٌ ، فالقريبُ يشار إليه باسم الإشارة مجرداً عن زيادة بعده ، فتقون : ذا وذان وأولاء ، والبعيد يزداد كاف الخطاب وحده أى مجرداً عن اللام فتقول : ذاك ﴿ فذائك برهانان من ربك ﴾ ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ .

وقد يكون باللام قبل الكاف نحو : ﴿ ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب ﴾ ،

وقد سمع ألك بالهمزة عوض الدال ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ وتالحقهما

الحروف التي هي علامة التثنية أو الجمع ، مذكراً أو مؤنثاً فتقول : ذاك ذاكما
ذاك ذاكن ، وذلك ، ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ، ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ،
﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لَمُنَّنِي فِيهِ ﴾ فاللام لغة الحجازيين ، وبها ورد القرآن العظيم ،
وبغير اللام لغة مشهورة لبني تميم .

ومن النحاة من يزعم أن المراتب ثلاث : قريبة مجردة منهما ، ومتوسطة
مجردة من اللام ، وبعيدة قد زيدتهما ، والأولى أصح ، لما قد ثبت أن الحجازيين
لا يستعملونها مجردة عن اللام ، والتميميّين لا يستعملون اللام معها ، وغير ذلك من
القول ، نضرب عنه صفحاً طلباً للإيجاز .

ثم إن أسماء الإشارة قد تزداد قبلها هاء للتثنية فتقول : هذا وهذان ،
وهاتان وهؤلاء ، ويمتنع دخولها إذا كان اسم الإشارة قد زيد بعده اللام ،
فلا تقول : هذا لك ، ويجوز زيادتها مع الكاف وحدها كقوله :

رأيت بني غبراء لا يعرفونني

ولا أهل هناك الطرف الممدد

ولكنه أقل من المجرّد منهما ومختلف في جوازها مع المقرون بالكاف
في التثنية والجمع ، نحو : هذانك ، وهاتانك ، وهؤانك ، والأصح جوازه لورود
السماع به كقوله :

* من هؤليانكن الضال والسمو *

وَالكافُ لَمْ يَلْحَقْ سِوَى بِيذِي وَتِي

وَتَا أَدَى الَّتِي بِهَا كَتَيْتِي أُتِي

يمتنع دخول الكاف في بعض ما يشار به المؤنث الواحدة ، وهو المراد

بالذى أتى به مثل : تى فهو ممتنع فى ذى وأخواتها ، إلا ما استثنى من ذلك وهو
ثلاثة : ذى وتى وتا ، فيقال : ذيك وتيك وتلك بكسر تاءيهما ، وتيلك بكسر
التاء مع الياء قليل ، وتَيْلِكَ وتَلِّكَ بفتح التاء فيهما وتالك .

وَاللَّامُ مِنْ بَعْدِ الْمُشْتَقِّ مُنْتَقَدٌ

وَلَا يَلِي ذِي وَأُولَى حَيْثُ مُبْمَدٌّ

اللام يدخل فى كل موضع يسوغ فيه دخول الكاف ، لأنه مقترن به حتماً ،
وقد يختص الكاف بموضع لا يدخلها اللام ، وهى فى المشتق نحو : ذانك وتانك ،
وبعد ذى فقد يقال : ذيك ، ولا يقال : ذلك ، كما يقال : تلك وأولاء المدود
فيقولون : أولئك بغير لام ، وأما المقصور فيقال فيه : أولالك باللام جائز ، فهذه
ثلاثة مواضع يمنع دخول اللام فيها ، والرابع ما قبله ها التنبيه وقد مضى .

هُنَا وَهَاهُنَا لِوَضِيْعٍ دَنَا

وَاللَّكَافُ فِي الْبُعْدِ بِذَيْنِ اقْتَرَفَا

يشار إلى اللكان الدانى أى القريب بهُنا بضم الهاء ، وها هنا بزيادة هاء
للتنبيه قبلها ، وفى البعد يزداد فيهما اللكاف آخرأ فيكون هناك وها هناك .

أَوْ بِهِنَالِكَ ائْتِ أَوْ بِهِنَا

هِنَا هِنَا هِنَا هِنَا هِنَا هِنَا

ويزداد هنا قبل الكاف لآماً فيكون هنالك ، ويشار فى معنى ذلك أيضاً
بكلمة هِنَا بفتح الهاء مشددة النون ، وهِنَا مخففة مع كسر الهاء وتزداد الكاف
فيكون هِنَا ، وهاء للتنبيه فيكون ها هناك ، وتشدد نونها فيكون هِنَا مع
بقاء كسرة الهاء .

أَوْ نَحْوُهُنَّ وَلَهُمْ قَوْلَانِ
فِيمَا حَكَوْا مِنْهُنَّ لِلزَّمَانِ

أشار بكلمة : نحوهنَّ إلى عدم الحصر في المذكور ، فقد يشار إلى البعيد
أيضاً بكلمة نَمَّ بفتح الناء نحو : ﴿ أَيُّهَا تَوَلَّوْا فَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ أَي هُنَالِكَ ،
وكذلك هَنْتَ بفتح الهاء وتشديد النون وسكون التاء ، وكما يقال هَنَّا بتشديد
النون مع فتح الهاء وكسر هاء ، فقد يزداد قبلها هاء للتجنيبه وبمدح الكاف فيكون :
هَنَّاكَ ، هِنَّاكَ ، هَاهِنَّاكَ ، هَاهِنَّا هَاهِنَّا ، وهَاهِنَّا بكسر الهاء مع تخفيف النون
وزيادة اللام أيضاً هَنَّاكَ ، هِنَّاكَ ، هِنَّاكَ ونحو ذلك ، وجرى العمل في هذا
الباب على اختيار القسم في الإشارة إلى مرتبتين فقط ، وهو اختيار ابن مالك
في أَلْفِيَّتِهِ وتسهيله خلافاً لابن الحاجب في كافيته ، فقد جعل المتوسط ما بالكاف
وحدها ، وباللام والكاف للبعيد ، والخلاف بين النحاة شهر .

واختلفوا أيضاً في أنه هل يشار إلى الزمان بشيء مما ذكرناه للمكان ،
فذكر ذلك عن بعضهم في : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وفي قول للفائز :

وَمَتُّ إِلَيْهِ بِاللَّجَامِ مُبَيَّرًا هُنَالِكَ يَجْزِينِي لِذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وفي هنالك كقول الشاعر :

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فِهِنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ

وفي هَنَّا كقوله :

حَنَّتْ نَوَارُ وَوَلَاتُ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أُجْنَتِ

باب الموصول الاسمي

وَالاسْمُ مَوْصُولًا يَكُونُ كَالَّذِي
وَمِنْ لُفَاتِهِ لَذِي الَّذِي الَّذِي

الموصول يستغنى عن الحد لضبطه بالمد ، وهو : اسمي وحرفي .
وحدّ ابن مالك الاسمي في التسهيل بأنه : ما افتقر أبدأ إلى عائد أو خلفه ،
وجملة صريحة أو مؤولة .

وحدّه ابن الحاجب بأنه : ما لا يتم جوازاً إلا بصلة وعائد .
واحترز ابن مالك بكلمة أبدأ من النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها تفتقر
حال صفتها إليها وإلى العائد ، واحترز بالعائد من : حيث وإذ ونحوها ،
والمفتقرات إلى الجمل . وأشار بخلفه إلى ما ورد من الربط بالظاهر ، وسيأتي
إن شاء الله .

وحدّ الحرفي في التسهيل بأنه : ما أول مع ما يليه بمصدر ، ولم يحتج إلى
عائد ، وهو خمسة : إن وما وإن وكى ولو .

ثم إن الموصول الاسمي لفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع ، فالأول
له الذي ، وفيه لغات : بقا ، كسرة مع حذف الياء ، والثانية سكون ذاله : وقد
تشدد مضمومة أو مكسورة ، وبتشديد للياء فتقول : الذي ، وبتخفيف اللام
فيكون لذي .

وَكَالَّذِي الَّتِي لِأُنْتِي وَمَعَا
تَنْبِيْهِ مِثْلَ الْمُثْنِيِّ وَقَعَا

التي للأنتي مثل الذي للذكر ، وما للذي في اللغات فهو أيضاً للتي ، وهما

لدى المثني كالمثني . أى يزداد بعدها علامة التثنية التى هى الألف والنون ،
فيقال : الرجلان اللذان ، والمرأتان اللتان ، بحذف ياء الذى والتى ، وإلى ذلك
أشار بقوله :

وَالْيَا أَزِلْ وَالنُّونَ شَدِّدْ إِنْ تَرِدْ
وَالشَّدُّ فِي ذَانِ وَتَانٍ قَدْ يَرِدْ

وكان قياسهما لدى التثنية الذَّيَّانِ وَالذَّيَّانِ ، فحذفت ياءُهما ، ومختلف فيهما
وفى ذانٍ وتانٍ ، هل هما تثنية أم صيغة مرتجلة ، والثانى أرجح ، والأول ظاهر
كلام ابن مالك فى الألفية فى الذى . وسيعاد إن شاء الله فى بابهِ وتشدّد النون
من اللذانِ والتَّانِ ، وذانٍ وتانٍ جوازاً متفقاً عليه مع الألف نحو : ﴿ فذانِكَ
بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ فى قراءة أبى عمر وابن كثير ، ومختلف فيه مع الليام ، وقد
حكى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الدِّينَ أَضْلَانَا ﴾ بالتشديد .

وَاللُّمْدَ كَرِينٍ بِالذِّيفَا
جِيءَ وَقَلَّ رَفَعًا الذُّونَا

ويجمع المذكورين الذين فى الرفع والجرِّ والنصب ، وقد يقال فى الرفع : الذون
بالواو لغة لهذيل مشهورة ، فإنهم يقولون : نصر الذون آمنوا على الذين كفروا
ولم يرد فى القرآن إلا بالياء ، وقد روى عن بعضهم عن عقيل أيضاً ، كما روى فى
ذلك عن هذيل .

وَإِنْ يَطْلُ وَصَلٌ أَجِزٌ إِنْ يُنْبَدَا
نُونِ الَّذِينَ وَاللَّعَّانِ وَالذَّا

حذف نون الذين فى جمعٍ أو تثنية ، وكذلك اللعان جاز حذفه كما

فى قوله :

أَبْنَى كُؤِينَا إِنْ عَمِيَّ أَلَّذَا
فَقَلَّ أَلْمُؤُكُ وَفَسَكَ أَلْأَغْلَا لَا

وفي الجمع كقولهم :

وَإِنْ أَلَّذِي حَاثَتْ بِفَلَحٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ لَلْقَوْمِ كُؤُ لَلْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وحذف النون في ذلك لطول الصلة، وخصه قوم بالاضطرار، وقال بعضهم :
لأنها لغة بني الحارث بن كعب ، والله أعلم .

وَمِثْلُهَا أَللَّائِينَ وَاقْبَلِ أَلْأُولَى
لَدَى أَلْفَرِيقَيْنِ كَذَا أَللَّاءِ أَجْمَلَا

لللائين مثل الذين بالياء رفعا وجرا ونصبًا ، وقد ترنح بالواو كالذين
كقولهم : هم اللائون فكوا الفلّ عني

ومثل الذين بجى أيضا الأولى بانقصر ، والأولاء بالمد ، وقد يكون ذلك
لجماعة المؤنث ، لكن الأول هو الأكثر ، وقد جمعها قول القائل :

وَتَبَلِّئِي أَلْأُولَى يَسْتَعْلِثُونَ عَلَى أَلْأُولَى

تراهن يوم الروح كالحداء للقبيل

واللاء بمكس ذلك ، فإنه للإناث على الأكثر ، وقد يكون للمذكرين
قليلاً ، والمراد بنحوه إشارة إلى ما فيه من لغاته وهى اللأى بإشباع الهمزة ،
واللأى بياء مكسورة مع حذف الهمزة ، واللأى بسكون الياء .

وَأَجْمَاةِ أَلْإِنَاثِ أَللَّائِي

مَعَ مَا يُضَاهِي أَللَّاتِ كَاللَّوَاتِ

ولجماعة المؤنث اللاتي ، كقوله جلّ وعزّ : ﴿ وَاللّٰتِيۤ بِأَيْتِيۤنَ الْفَٰحِشَةَ
مِنْ نِّسَآئِكُمْ ﴾ مع ما يضاهاى اللات ، أى يشابهها فى كونه موضوعاً لهنّ ، وهو
اللات بغير ما ، واللّوآتِ واللواتى بإشباع كسرة التاء . واللّوآ واللوايا واللا .

وَسَاوٍ مَّا مَضَىٰ بِيَمِينٍ لِّمَنۢ عَلَّمٰ
أَوْ حُكْمِهِۦ وَمَا لَهُۥ الْعَكْسُ انْجَعَلْ

ومن يماثل ما مضى أى فى صلاحيته للفرد المذكور والمؤنث ، والمثنى فيهما
والمجموع منهما ، ويختص به العاقل نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنۢ يَّسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ أو ما فى
حكمه بالحمل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنۢ يَدْعُوۡنَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ لِيَسْتَجِيبُ
لَهُۥ ﴾ فمبّر عن الأصنام بمن لتزيلها منزلة العاقل ، أو المختلط بالعاقل كقوله :
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّٰهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَنۢ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أو المقترب به
نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنۢ يَمْشِىۤ عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ قيل : وأجاز قطرب وقوعها على غير عاقل
بلا شرط . واستدل بما لاحجة فيه ، وما هو بعكس منّ ، لأن يختص بغير العاقل
نحو : ﴿ وَاللّٰهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ وليس هو بعكس من فى صلاحيته للإفراد
والتثنية ونحوها ، فهو وما بعده له من الحكم فى ذلك ما تقرّر لمن ، والله الهادى .

وَوَصَفُ عَاقِلٍ يَّمَا لَا يَمْتَنِعُ
وَأَلْ وَذُو الطَّائِي مُطْلَقًا وَقَعَ

قد يكون ما لوصف العقلاء أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ فى موضع من طاب ، ثم إن أر وذو عند طيبي يكونان مطلقاً ،
أى للمذكر والمؤنث ، والمثنى والمجموع ، والعاقل وغيره . فكلمة مطلقاً تسمها ،

ولما كان حكمهما واحداً جاز أفراد وقع بمعنى وقما كقوله جل وعز: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوهُ﴾ في موضع يرضوها ، ويحتمل تأويلاً آخر ، أن يراد بكلمة مطلقاً بالواو في رفعها ونصبها وجزمها ، لا يختلف على حال كما هو الأشهر ، فهي مع ذواتها تأويلان في إعرابها ، وكونها مع أفراد وجمع وغيره ، وعاقل وغيره ، ومع ال أن تحتمل تأويلاً واحداً وقد مضى ، فاللفظ يحتمل تأويلين وكلاهما مراد به لا أحدهما .

فإنما ال فهو من الموصولات على أشهر ما قيل فيه ، وإلا فذهب الأخفش أنه لا يكون موصولا ، وللنحاة في ذلك مجال يطول ذكره ، ولأجل وصلها يصلح استناد الصفة إليها كما في قول حاتم :

وَيَوْمَ تَظَلُّ الخليل والراكبونها

صِيَامًا إغِيرِ اللهُ والسيفُ مُفْطِرُ

تقول : جاءني القائم والقائمة والقائمان إلى آخرها ، وجاءني ذو قام

وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا إلى آخر ذلك .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ ذُو وَذَاتُ

كَأَلَّتْ أَتَتْ وَكَأَلَّوْا ذَوَاتُ

بعضهم أي بعض طيبي أعرب ذو بالحركات الثلاث كإعراب ذو التي بمعنى

صاحب ، فيقول : زيد ذو قام . ومررت بذى قام ، ورأيت ذا قام ، وبعضهم يجعل

ذات بضم للتاء مكان اللات يسكون التاء لغة في التي ، وقد مضت ، ويجعل مكان

الواو الجماعة المؤنث ذوات بضمها أيضاً ، وقد أعرب بعضهم ذات وذوات

إعراب مسلمات .

وَبَعْضُهُمْ تَثْنِيَةٌ أَبَاحَ لَكَ

فِي ذُو وَهَكَذَا لَدَى جَمْعِ سَلَكٍ .

... واختلفوا في هل يجوز تثنية ذو وجمعه غير ما مضى ؟ و ممن روى ذلك ابن عصفور والنهري وابن السراج نقول : ذوات قاما وذوون قاموا ونحو ذلك .

وَمِثْلُ مَا أَيْ وَقَدْ تَوَثُّتُ

بِالْقَامِ وَغَيْرُ ذَا نُدُورًا يَحْدُثُ

أى من الأسماء الموصولة ، وهى مثل ما فى كونها سالحة لمعنى الذى والذى ومثناها وجمعها ، نحو : أعجبنى أيهم قام ، وأيها قامت وأيهن قامت ونحو ذلك ، وقد تلحقها التاء إذا أريد المؤنث بها قال بعضهم وهو الأشهر : أعجبنى أيهن قامت .

وحكى ابن كيسان أن أصل الالفه يثنونها ويجمعونها ، هكذا رفعه عنه الرازى ، ولم أجده عن غيره ، وعلى قياسه فيقال : جاء إياهم قام وإيهاها قامت ، أو إياها أو إيوهم قام ، وإذا صحّ فهو نادر ضعيف ، والنصيح الأول ، وهو الوارد فى التنزيل : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ وقوله : ﴿ هُمُ كَانَتْزِعَنَ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ وإعرابها الضم بناء كما فى الآية ، أو معرفة مطلقاً ، وليس هنا موضع الكلام عليها .

وَإِثْرَ مَا اسْتَحْفَاهُ أَوْ مَنْ مِثْلَ مَا

ذَا لَيْسَ مُلْفَى وَالْمُشَارُ مُعْدَمًا

من الموصولات أيضاً ذا بشرط :

الأول : أن تكون بعد ما أو من الاستفهاميتين ، ومختلف في وقوعها بعد من .

الثاني : أن لا توضع قبل المشار إليه ، فتقول : ماذا ومن ذا ، كما تقول : ما هذا ومن هذا .

الثالث : أن لا تكون ملغاة ، ولها في ذلك وجهان :

أحدهما : أن تتركب مع ما أو من فيكونان اسماً واحداً موصولاً .

ثانيهما : يكونان فكرة موصوفة بمعنى شيء ويحتملها ، لقول القائل :

* دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ مَا أَنْتَقِيهِ * .

أى الذى أنتقيه أو شيئاً أنتقيه . ويظهر وصلها في مثل قراءة من رفع الغر

في قوله جل وعز : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَيْرُ ﴾ .

وَكَلِّهَا ذُو عَائِدٍ وَذُو صِلَةٍ

وَجُمْلَةٍ أَوْ شِبْهَهَا تَأْتِي الصَّلَةَ

كلها ، أى كل هذه الموصولات تنفقر أبدأ إلى صلة وإلى عائد نحو : مررت

بالذى قام أبوه ، فالضمير هو العائد ، وغيره مما تلا الذى هو الصلة ، والصلة

تكون جملة وهى إما فعلية كما مر ، وإما اسمية نحو : جاء الذى أبوه قائم ،

أو شبهها ، وشبه الجملة هو الظرف نحو : جاء الذى عندك ، أو الجار والمجرور

نحو : جاء الذى فى الدار ، وتشبيهاً بالجملة لما يتضمنانه من تقدير استقر عندك

أو نحو ذلك .

وَاشْتَرَطِ الزَّوْمَاً وَلِلْخُلْفِ انْسِبِ :

تَعْجِيبِيَّةٌ وَذَاتَ الطَّلَبِ

وللصلة شرطان : أحدها : أن تكون تامة ، فلا يجوز : جاء أبوه ، وهذا ظاهر .

الثاني : أن لا تكون تعجيبية ، فلا تقول : جاء الذي ما أحسنه ، خلافاً لبعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ، ولا يجوز كونها طلبية على الأصح ، فلا تقول : جاء الذي أضربه أولاً تضربه ، خلافاً للكسائي فهما ، والمازني في الدعاء ، الذي بلفظ الخبر نحو : جاء الذي رحمه الله ، ويلزم الكسائي موافقته . واللفظ إن لم يكن طلبياً فهو خبري مطلقاً ، فهما قيمان عند أهل المنطق لا ثالث لهما ، ولطلب أمر ونهي ودعاء وعرض ، أو تخصيص ونحو ذلك ، قال ابن عقيل في شرحه الخلاصة : واحتترز بالخبرية عن غيرها ، فلا يجوز : جاءني الذي أضربه خلافاً للكسائي ولا جاءني الذي آينسه قائماً خلافاً لهشام انتهى .

قلت : إن كان مراده منع جواز المنفى كمنع الطلبي فهذا لا يستقيم لقول الله عز وجل : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ فقد أتى بالنفي صلة للذي ، ولا أرى مانعاً لجواز المنفى تبعاً لابن هشام في ذلك ، فيجوز : جاءني للذي ليس أبوه قائماً ، سواء انتقض النفي بإلا كما في الآية ، أو لم ينتقض كما في الأمثال ، إذ لا فرق بينهما بحال ، وليس هنا موضع للبسط والشرطية جائزة نحو : ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ ﴾ الآية .

وَأَمْنَعُ إِذَا اسْتَدْعَيْتَ كَلَامًا سَابِقًا

وَالشَّرْطُ فِي الْعَائِدِ أَنْ يُطَابِقَا

ويمتنع وصل جملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو : جاء الذي لكنه قائم ،

لأن لكن للاستدراك يستدرك من لا شيء . محال ، بل تقول : زيد ليس قاعداً
لكنه قائم ، وكذلك حتى نحو : جاءني الذي حتى أبوه قائمٌ ونحو ذلك ،
والشرط في القائل أن يطابق ما قبله وهو ضمير لائق مطابق لما قبله ، من مفرد
أو مثنى أو مجموع ، مع تذكير أو تأنيث نحو : جاء الذي قام أبوه ، والتي قام
أبوها ، والذان أو اللتان قام أبوهما إلى آخرها .

وقد ورد الربط بالظاهر نادراً قليلاً نحو : أبو سعيد الذي رويت عن
الخدري ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، وقول القائل :

* سعاد التي أضفك حب سعاداً *

أى حبها ، وقول آخر :

إن مجملَ التي شغفتَ بِجُملِ ففؤادي - وإن تأت - غير سالٍ

قال : شغفت مجمل موضع شغفت بها .

وَاحْضُنْ بِأَلِ صَرِيحَةٍ الصِّفَاتِ

وَمُعَرَّبُ الأَفْعَالِ نَزْرًا آتٍ

المراد هنا بالصفات الصريحة أى الخالصة الوصفية، وهى اسم الفاعل كما مضى

واسم المفعول نحو : المضروب علامة زيد ، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو :

الكريم أبوه زيد خلافاً لمن منعها . واحترز بالصريحة من غير المشتق نحو : أسد

إذا وصف به .

ومما تغلب عليه الاسمىة نحو : أبطح وأجرع وصاحب ، نحو : الولد والصاحب ،

فإن هذا كله لا يصلح كونه صلة لأل ، فإن أل معه يكون حرف تعريف ، وهى

قليلة في معرب الأفعال ، وهو للفعل المضارع كقول القائل :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حَكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجِدَالِ

ومع قلتها فمختلف في : هل يقاس عليها أم لا ؟ وهل هي مختصة بالشعر

للضرورة أم لا ؟ وفي غير ما نادرة باتفاق كما في قوله :

من لا يزال شاكرًا على الممّة فهو حريءٌ بعيشة ذات سعة

أى على الذي معه .

ذكر حذف العائد

وإن يكن عائدٌ رُفِعَ مُبْتَدَأً

والخبر الذي يليه مفرداً

فالحذف مطلقاً أدى أي سَنَحَ

وفي سواها إن يظن وصل يبيح

العائد إما أن يكون ضميراً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ولا خفاء

في ذلك .

والرفوع إما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون فاعلاً ، وهذا نذكر حكم

الأول منهما وهو المبتدأ ، ولم نتعرض لذكر ما يكون فاعلاً لأننا نذكر مواضع

جواز حذف العائد ، والفاعل لا يجوز حذفه نحو : الزيدان اللذان قاما ، والزيدون

الذين قاموا ونحو ذلك ، وإن كان مبتدأً فإما أن يكون خبره مفرداً أو لا ،

فإن كان غير مفرد فلا يجوز حذفه ، هكذا ذكره الرازي ، وينسبه للفريقين :

الكوفيين والبصريين ، وكذلك اشترطه ابن عقيل ، ولم أفهم ذلك من كلام

ابن مالك في الخلاصة ، وعلى قياسه فلا يقال : جاء اللذان قائمان ، ولا الذين

قائمون ، بل كما قال الله : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ

عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ بإثبات العائد .

وإن كان خبر المبتدأ مفرداً ، فإما أن يكون بعد أي أو بعد غيرها من

الموصلات ، فإن كان بعد أي فحذف العائد جائز مطلقاً ، أي سواء كانت الصلة

قصيرة أو طويلة نحو : مررتُ بأيّهم قائم ، ورأيتُ أيّهم أبو غلام مه جالس .

ومعنى سنع : أى عرض ، والمراد أنه غير لازم ، وإن كان العائد المبتدأ خبره مفرداً وهو مع غير أى ، فإما أن تكون صلة طويلة أو قصيرة ، فإن كانت طويلة حذف العائد مباح ، أى جائز كقول الله جل وعز : ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ والتقدير الذى هو فى السماء إله ، وكتقولهم : ما أنا بالذى قائل لك سوءاً ، وإن كانت الصلة قصيرة فهى المراد بقوله :

وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ ذَلِكَ مُطْلَقًا

لَكِنْ جَوَّازُهُ بِشَرَطٍ مُنْتَقِي

بعضهم : أى بعض النحاة وهم الكوفيون ، أجازوا حذف العائد المبتدأ المفرد الخبر مطلقاً ، أى بغير اشتراط طول فى الصلة كما ذكر عن البصريين .
وأكثر النحاة يختارون الجواز بشرط ، وهو الطول ، وقد سمع الحذف مع قصر الصلة كما قيل :

مَنْ يَعْزَّ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ

وَلَا يَحْدِثُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

يرفع سفه على أنه صلة لما ، والعائد محذوف . وقرأ بعض السلف : ﴿ تماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ .

وَحَذَفُ عَائِدٍ بِفِعْلِ مُنْتَصِبٍ

شَاعَ وَنَزَرَ إِنْ بَوَصَفَ يَنْتَصِبُ

ثم إن كان العائد منصوباً فلا يخلو من أن ينتصب بحرف أو بغيره ، فإن كان بحرف فلا يجوز حذفه ، ولذلك لم يتعرض لذكره ، فإن الإثبات هو الأصل وللحذف مواضع مذكورة ، ومثال المنصوب بحرف : رأيت الذى إنه فاضل .

وإن كان منصوباً بغير الحرف ، فإما أن يكون بفعل أو بصفة ، فالنصوب بفعل حذفه شائع كثير كقول الله جل وعز : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ فحذف الضمير من بعثه وكقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَا لَهُم مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾ والأصل عملته . وإما أن يكون منصوباً بصفة ، وهو إما صلة أل وسياتي ذكره وإما صلة غير أل فحذف العائد معه قليل كقوله :

* ما الله مواليك فضل فاحمدنه به *

والأصل ما الله مواليك .

وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْوَصْفِ مَوْصُولًا بِالْأَلِ

فَلَا يُبَيِّحُ جُلُومَهُمْ أَنْ يُخْتَزَلَ

هنا ذكر أذ. إذا كان الوصف الناصب للعائد صلة لآل ، فلا يجوز جملهم أي جل النحاة ، لا يحل أن يختزل العائد ، أي يحذف ، وتجل الشيء مَعْظَمُهُ ولم يقل كلهم لثلاثتهم الاتفاق على منعه ، فإن بعضهم يرى جواز نحو : جاء الضاربُ زيد ، برفع زيد على أنه فاعل مفعوله هو للعائد المحذوف ، وهو في المعنى فاعل جاء ، وأصله جاء للضارب زيد . وأنشدوا في ذلك :

ما المستَفْرِزُ الهَوَى بِمُجُودٍ عَاقِبَةٍ ولو أتيح له صَفْوَةٌ بلا كدر

معنى الهيت استفزته الشيء استفزه ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُوا مِنْكَ ﴾ والمفعول هو العائد المحذوف ، والهوى هو الفاعل ، وأتيح بالقاء أي قدر .

وَحَذَفَ مَخْفُوضٍ بِوَصْفٍ ذِي عَمَلٍ

جَوْزٌ وَفِي مَخْفُوضٍ حَرْفٍ يُحْتَمَلُ

العائد إن كان مخفوضاً ، فإما أن يجر بحرف أو اسم ، فأما الحرف فسيأتي ،

وأما الاسم فلماذا أن يكون صفة أو غيرها ، فإن لم يكن صفة فلا يحذف نحو : جاء
للذى قام أبوه ، وإن كان صفة ، فإمّا أن تكون ذات عمل أولا ، فإن لم تكن
ذات عمل فلا يحذف المائد نحو : جاء الذى أنا ضاربه أمس ، وقام الذى أنت
مضروبه أو نحو ذلك .

وإن كانت الصفة ذات عمل فيجوز حذف المائد ، ومعنى كون الصفة عاملة
هو فى اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال وغير ذلك من تفصيله موضع
ذكره كتب النحو ، فمن يشأ ذلك فليطلبه ، فإن غرضنا هنا الاختصار .

ومثال حذفه منصوباً باسم الفاعل حامل قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾
أى قاضيه ، وأما المائد المجرور بحرف ، فإنه يحذف بشروط ذكرها فى قوله :

إِنْ جَرَّ ذَا الْمَوْصُولِ أَوْ مَا وَمِصْفَا

بِهِ وَفِي تَعَلُّقٍ مَا اخْتَلَفَا

ويجوز حذف المائد المجرور بحرف بشروط :

الأول : أن ينجر الموصول .

الثانى : أن يدخل الجار على الموصوف بالموصول ، إن لم يدخل على

الموصول بنفسه .

الثالث : أن يتحد الحرف الجار لفظاً .

الرابع : أن يتحد معنى .

وهذا كله معنى المعراج الأوّل من البيت ، وذا من قوله : إن جرّ ذاً إشارة

إلى الحرف الجار لفظاً ، وكذلك معنى : لأن الباء فى كونها الإصاحاق ملامى

غير التى هى للسببية : وإن اتفقا لفظاً .

الخامس : أن لا يختلفا في التعلق .

ومثال مستكمل شروط الجواز قوله :

وقد كنت تُخفي حُبَّ سَمراءِ حِقْبَةٍ

فبُحِّحَ لَانٍ مِنْهَا بِالذِي أَنْتِ بَانِحٌ

أى بانح به : ومثال ما يدخل فيه حرف الجار على الموصوف بالموصول

تقول : مررت بالرجل الذي مررت .

ومثال عادم الشرط الأول : مرّ الذي مررت به .

وكذلك في الثانى : فرح الرجل الذى فرحت به .

ومثال عادم الثالث : مررت بمن مرّ معك .

وعادم الرابع : ذهب بمن ذهب بك ، وفي كون إحدى الباءين للعمدة ،

والأخرى للسببية .

ومثاله إذا اختلف الخامس : هلك زيد بما فرحتُ به ، فالباء للسببية فيهما

لكن الأولى متعلقة بهلك ، والأخرى بفرح ، وقد جاء الحذف مع غير امتثال

للشروط نادراً كتقول حاتم :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى فيه .

وَالْحَذْفُ غَيْرُ جَائِزٍ فِيهَا مَضَى

كُلًّا إِذَا كَانَ يُفِيئُ الْفَرَضَا

وهذا شرط في جواز حذف العائد المجرور وغيره ، وهو أن لا يفوت به الفرض

من أجل ليس أو غير ذلك ، كما إن وقع العائد المبتدأ به لولا نحر : جاني

الذى لولا هو لأكرمتك ، أو أن يكون معطوفاً نحو: جاء الذى هو وزيد قائمان
أو أن يكون معطوفاً عليه فى الأكثر نحو: جاء الذى هو وزيد فاضلان ، أو
أن لا يبقى على حذف للعائد دليل لصلاحية مابقى بعد الحذف ، لأن يكون صلة
كاملة ، وذلك إذا كان الخبر جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: أهببى الذى
هو يقوم ، والذى هى عندك . ومن هو فى الدار .

هكذا اشترطه ابن مالك فى الخلاصة فى مواضع منع جواز حذف العائد المرفوع
المبتدأ ، وفيه تسامح ، لأن هذه المواضع لا يمنع الحذف فيها ، وليس مراده هو
منع ذلك ، ولكن معناه إذا احتل الكلام الحذف والإثبات لم يتعين المحذوف
نحو: جاء الذى هو أبوه منطلق جاء الذى أبوه منطلق ، وليس هذا يختص
بالمرفوع ، بل متى كان فى الصلة ضمير آخر يصلح عوده على الموصول ، نحو: جاء
الذى ضربته فى داره ، فلا يجوز حذف الضمير المنصوب بضربته ، ولا المجرور
فى نحو: مررت بمن مررت به فى داره ، ولا المنصوب المحصور بإلا نحو: جاء
الذى ما ضربت إلا إياه ، ولا المجرور المحصور: مررت بمن ما مررت إلا به ،
وكذلك المرفوع المحصور نحو: ﴿ هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ وقس على
هذا ما شابهه .

باب في آلة التعريف

عَرَّفَ بِأَنْ حَرَفًا أَوْ اللَّامِ مَقْدًا

لِلْمَعْدِ وَالْبَيَانِ وَالْجِنْسِ وَرَدَّ

اختلف في آلة التعريف الموضوعة له ، فقال الخليل : أل والهمزة معه همزة

قطع ، وروى عن شيبويه فيها قولان :

أحدهما : أنها ثنائية وضماً لكن ألفها ألف وصل .

ثانيتها : أنها اللام وحدها . . .

وايس منا موضع إطالة ، فنذكر الترجيح بينهما ، فليطلب من المطولات

وهي عهدية ، وذلك أن يتقدم ذكر مصحوبها نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ

رَسُولًا فَمَعَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ أو بحضور كقولك : خذ الكتاب أو أن

يكون علماً نحو : أذهم في النار ، وتكون بيانية وهي الموضوعة لتبيين الماهية

نحو : ﴿ وَخَلَقْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ وكقولك : اشتريت اللحم .

قال الرازي : فإن قلت : ما الفرق بين العرف بهذه التي للحقيقة نحو : اشترى

اللحم ، وبين اسم الجنس الفكرة نحو اشترى ، كما قلت ؟

الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، وقد تقدم انتهى .

وتكون جنسية وهي إن شملتها كل دون تجوز فهي لشمول الأفراد نحو :

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٌ خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ولذلك صلح الاستثناء بعدها .

وإن خلفتها بتجوز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو : أنت الرجل علماً ومعنى

فقد ، أي فحسب .

وَزَيْدٌ حَمًا وَاضْطِرَّ ارَادَ وَابِلِي
بَعْضًا مِّنَ الْأَعْلَامِ ذَا تَنْقَلِ

ثم إنَّ أَلْ قد تزداد لغير التعريف ، وزيادتها قد تكون لازمة نحو : الذي
على الأنصح ، والآلاني والآلات والآلوا ونحوهن في الموصولات ، ونحو :
اللات اسم صنم وما أشبه ذلك ، وقد يكون زائداً لضرورة الشعر كقوله :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاوَلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

بنات أوبر علم جنس مع سبويه لضرب من الحكاة ردى ، والعالم لا تدخل
عليه أَلْ ، وبهذا قال ابن مالك في الألفية خلافاً للمبرد في أسماء نكرة وأل فيه
تعريفية .

وكقول الآخر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ مِنْ عَمْرُو

في موضع طبت نفساً لأن التمييز واجب التذكير خلافاً للكوفيين ،
وقد بلى أيضاً الأعلام المنقولة فهو قسم ثالث ، وزيادته المح الوصف المنقول عنه
الاسم نحو : الفضل والحارث في المنقول من مصدر وصفة ، والنمان في المنقول
من اسم عين ، وهو من أسماء القدم هكذا مثل به ابن مالك في الألفية ، وذكر
أنه مثل به في التسهيل لما قاربت الأداة نقله .

وَذِي تَلِيهَا أَنْ لَلْمَحِ نَقْلَهَا
وَحَيْثُ لَا لَمَحَ قَوْلُ مَحْزَلِهَا

ذى إشارة إلى الأعلام التي تليها أل، إنما تليها إذا لمح في ذلك معنى ما نقلت عنه من صفة أو مصدر أو نحو ذلك ، كالحسن نظراً إلى ما نقل عنه من صفة ، وكالحارث إذا كان في حال اللصفر تفاؤلاً بأنه يعيش ويحمرث وما شابه ذلك ، وإن لم يلح معنى ذلك ، بل نظر إلى كونه علماً ، فإن أل حينئذ تحذف فتقول: فضل وحارث ونعمان وما شابه ذلك ، فذانك وجهان .

وَعَلَمًا يَصِيرُ أَيْضًا مَا غَلَبَ
إِطْلَاقُ أَنْ عَلَيْهِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَبُّ

ثم إن من المعروف بأل ما يغلَبُ إطلاقُ أل عليه وحده دون غيره مما في معناه ، فيكون بذلك علماً كالمدينة ليثرب ، فإنه إذا أطلق لفظ المدينة بدخول أل عليه لا يفهم غيرها ، وإن كان لغيرها ذلك المعنى موجوداً ، وكذلك إذا قيل : للبيت والعقبة ، للبيت الحرام ، وعقبة الله .

وكذلك إن قيل : الكتاب فهو مصنف سيبويه ، هكذا ذكره النحاة ، وأما نحن فإذا قيل : معنا الكتاب فهو كتاب الله تعالى .

ومصير هذه الأسماء ونحوها علماً بدخول أداة التعريف عليه مختلف فيه ، ولكن الأول هو لأشهر ، وبه جزم ابن مالك في الألفية ، وكذلك القولان فيما علميته بالإضافة للغلبة كابن عباس ، وقد مضى ذكر ذلك في باب العلم .

ولم تُزَلْ أن هذه إله إلا لدى
إضافة على الأعم أو نداء
لم تزل أى لم تحذف ال هذه إشارة إلى التي يصير بها الاسم المشترك علماء
إلا في موضعين وهما:

الأول : الإضافة كقولك : هذه مدينة رسول الله ﷺ
والثاني : النداء : كقولك في النجم للثريا إذا شئت نداءها : يا نجم ، وفي
الاصعق : يا صعق . وأشار بقوله : على الأعم إلى أنها قد تحذف في غيرها كما حكى
من كلامهم : هذا عموق طالما ، والأصل العموق وهو اسم نجم ، وهذا يوم اثنين
مباركاً فيه .

قال الرازي : ومجى ، الحال منه في الفصيح بوضع فساد قول المبرد في جعله
ال في الاثنين وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات انتهى .

باب في المنقوص والمقصور

مَنْقُوصٌ اسْمٌ لَامُهُ يَاءٌ تَلَا

كسراً إذا ألياً لم يكن مُثَقَّلًا

الاسم إذا كان معتل اللام فله في ذلك وجهان : كونه منقوصاً أو مقصوراً ،

فأما المنقوص فهو اسم لآمه ياء خفيفة قبله كسرة ، واشتراط أن يكون للياء

لازماً لأنه إذا كان ظرفاً ، ولم يكن لاماً كعبدى فهو زائد لا منقوص ، واشتراط

كونه خفيفاً لأن مشدد الياء لا يكون منقوصاً نحو : على وسخى ، لأن وزنهما

فَعِيل ، فالياء الأخيرة هي لام للفعل ، والأولى زائدة .

وكذلك نحو : زى بالزاء المعجمة كما في قراءة من قرأ بها في قوله تعالى :

﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَنَاثًا وَرَبَّيًّا ﴾ والياء في كلها أصلية ، فالثانية هي اللام ، والأولى

عين ونحو ذلك . ويشترط أن يكون قبل ياء المنقوص كسرة ، لثلاث بدخل

في ذلك باب ظبي ورأى مما سكن ثانيه فليس هو من هذا الباب ، فتلخص بذلك

حد الاسم المنقوص ، فهو مثل للشجى والمرتقى والمصطفى والمستدعى ، إلى غير

ذلك من مواده .

وَاللَّامُ بِالتَّنْوِينِ مِنْهُ عَوَّضٌ

إِنْ يَنْحَدِفُ وَصَلًا كَهَذَا مُرْتَضٍ

المنقوص نكرة أو معرفة ، فإن كان نكرة فإما أن يكون منصوباً أو لا ،

فإن كان منصوباً فلامه باق على حاله كفسيره نحو : رأيت قاضياً ، ورأيت

جوارى ، وإن كان غير منصوب فاللام محذوف ، ويعوض منه بالتنوين ، وهو

الذى يسمى بنون العوض نحو: هذا قاضٍ ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ ﴿ وَمَا أَنَّهُمْ
مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ .

وإن كان معرفة فاللام لا تحذف لكن لا تظهر عليها حركات الإعراب
إلا في النصب نحو: هذا القاضى ، ومررت بالقاضى ، ورأيتُ القاضى ، بإظهار
النصب . هذا كله حكم الوصل على الأكثر ، وإلا فقد تظهر للضرورة حركة غير
المنصوب كقوله :

وعرق للفرزدق شرّاً للعروق خبيث الثرى كأبى الأرتد
وليس هنا موضع إطالة ، فلنقصر ، وحكم الوقف سيأتى فى بابہ إن شاء الله .

مَتَّصُورًا اعزُّ اسماً تَطَّرَفَ الْأَافِئ

فِيهِ عَلَى الْحَالَيْنِ لَيْسَ يَبْحَذُفُ

الاسم المتصور ما يكون طرفه ألفاً لا يبحذف على الحالين ، أى وفقاً ووصلاً
نحو : الهدى والرحى ، والعصا والحصا ، والمصطفى ، أو المجتبي والمنقضى وهلم جرا
ولم يقل ما يكون لامه ألفاً ، لأن بعض ألفات المتصور قد تكون زائدة للتأنيث
وشبهه : كسلى ، ولهذا باب هو أولى به لشرحه ، واشترط أنه لا يبحذف ألفه
مطلقاً أى فى جميع أحواله لئلا يدخل فى ذلك نحو : رأيت زيدا أخا عمرو فإن ألفه
تثبت وفقاً فقط .

وَإِنْ بَنَسَكَرٌ بَدَلِ الْأَصْلِ فَقَدْ

يُجْعَلُ تَنْوِينًا لَدَى وَقْفٍ يَرِيدُ

المتصور إما أن يكون ألفه بدلاً عن أصل أولاً ، والمبدل إما أن يكون
فكرة أولاً ، والفكرة إما أن يكون فى وصل أولاً ، فإما إن كان ألفه بدلاً عن

أصل وهو نكرة، وذلك في وصل، فإن ألفه يجعل تنويهاً نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ .

وإن لم يكن بدلاً عن أصل فلا ينون نحو: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَّا بُشْرًا لَكُمْ﴾ وكذلك، إن كان معرفة نحو: الهدى والتقى .

وكذلك كل ما يدخل عليه آلة التعريف، وكذلك إن وقف عليه فإنه يرد إلى الألف، ولا يثبت على تنوينه، وسيمعاد القول فيه في باب الوقف إن شاء الله .

باب التأنيث

أَنْثُ بِيَاءٍ أَوْ أَلِفٍ وَقَدَّرِ
تَأْنِثُ مِنْ الْعَلَامَتَيْنِ اسْمٌ عَرَبِيٌّ

المذكر هو الأصل ، والمؤنث فرع عليه ، ولذلك احتاج لإعلامته وهو ثلاثة أنواع ، لأن تأنيثه إما بالتاء ، وإما بالألف ، وإما أن يكون عارياً من العلامتين أى لم تلحقه تاء ولا ألف .

فالمؤنث بالتاء وهو الأكثر كفاطمة وخديجة ، ولذلك قدرت التاء مع خلوة العلامة ، والألف وجهان : للتصريح والمد .

فالتصور : كسلى وسعدى .

والممدود : كحسنا ، والمارى من العلامتين : كهندويد ، وهين وكثيف ، ولذلك قيل فى تصغيرها : هنده وبديّة وعيينة وكثيفة ، وسيأتى ذلك إن شاء الله .

وَأَعْرَضُ الْحَقِيقِي لِرَبِّهِ الْحَرِّ
وَعَنْزُهُ بِوَسْمِهِ لَفْظِيٌّ حَرِّيٌّ

المؤنث حقيقى ولفظى ، وهما اسمان اصطلاحيان ، فارقان بين معنيين :

فالحقيقى من المؤنث ما كان لذات ، حرّ وهى الهن ، وعدل ابن الحاجب فى العبارة إلى أنه ما يازائه ذكر من الحيوان ، وذلك كالإنسان والخيول والبقر ، فإن منها إناثاً ومنها ذكوراً ، وذلك ظاهر .

وليس حقيقياً ما ليس له مذكر ظاهر كالحمامة ، فإن لفظ الحمامة يطلق عليهما لما فى ذلك من إبهام ، إذ لا يعرف الذكر منهما ، وإلا فلا شك أن فى

ذلك النوع ذكوراً ، وما ليس حقيقياً فهو لفظي كالحمامة والحجرة ، والغار والقدر إلى غير ذلك من أمثالها .

وَالْتَاءُ هُوَ الْغَائِبُ وَهُوَ الْمَطْرُدُ

فِي الْوَصْفِ فَرَقًا حَيْثُ لَا مَنَعٌ يَرِدُ

التاء هو الغائب في علامة التانيث ، وهو يطرد للفرق بين المذكر والمؤنث في الوصف ، إلا حيث يرد المنع : فذكر أنه يطرد في الوصف في الفرق ، لأن الوصف إذا لم يكن موصرفاً به المذكر فلا يكون ذلك مطرداً فيه : كما مرأة طامث وحائض بل يطرد إذا كان موصوفاً به المذكر : كقائم وقائمة ، ومضروب ومضروبه ، وجميل وجميلة ، ونحو ذلك .

واستثنى من ذلك أن لا يكون مانع نحو ما زيد التاء فيه لتأكيد : كعلامة أو باب قتيل ونحوه ، وسيأتي ، أو أن يكون فاعله المذكر على أفعال كأسود وأحمر أو باب سكرى ، وقد مضى ما أشبه ذلك ، وخص اطراد الوصف لأن غيره لا يطرد فيه : كهند ودعد .

وَهُوَ بِهِ التَّأْنِيثُ قَدْ يُؤَكَّدُ

وَهَكَذَا الْوَصْفُ بِهِ مُؤَكَّدٌ

والتاء قد يكون أيضاً لتأكيد التانيث كتاء نعبة . هكذا ذكره شارح الكافية ، وكتب عليه بعضهم حاشية ، لأن النعبية وهي الأنتى من اللذان والذاقة ، تأنثيهما باعتبار أنهما ذاتا فرج لا باعتبار التاء ، فدخول التاء لتأكيد التانيث . انتهى ، والله أعلم .

ويؤكد به الوصف : كرجل علامة ونسابة ورواية وقد مضى ذكر هذا .

وَوَاحِدًا عَنْ جِنْسِهِ قَدْ فَرَّقَا

أَوْ جَمِعِهِ وَالْعَكْسُ فِيهِ حَقُّقًا

وهذا التاء أيضاً يكون فارقاً بين الجنس والواحد بإلحاقه الواحد نحو :
تمر وتمر ، وضربة وضرب ، فالضرب ونحوه جنس ، وقيل جمع ، وإلى هذا
القول أشار بقوله : أو جمعه . وسيأتى ذلك فى باب الجمع إن شاء الله .

وقيل يكون فارقاً أيضاً بين الجمع والواحد : كثعالة لأنتى الثعالب ، وثعال
جمعها كذا ذكره شارح الكافية .

وظاهر عبارة القاموس أن كليهما اسم لها ، وقد يكون بمكس ذلك ، أى
تكون التاء مجردة من الواحد ولا حقة بالجنس نحو : كمء مهموز اللام
واحدة الكأة .

وقال فى القاموس : الكمء : نبات معروف ، والجمع أكمؤ وكأة ، أو هى اسم
للجمع ، أو هى للواحد ، والكموء للجمع ، أو هى تكون واحدة وجمعها انتهى .

وَزَيْدًا فِي أَقْصَى الْجُمُوعِ التَّاءُ ذَا

إِنْ يَسْكُنُ التَّمْرِيفُ فِيهِ يُحْتَدَى

أقصى الجموع جمع الذى عدى الثلاثى ، وهو يزداد فيه التاء لأحوال منها :
أن يكون المجموع مَعْرَبًا ، أى لم يكن عربياً فى الأصل : كجورب وجواربة ،
وإبراهيم وبراهمة ، أو أبارهة على رأى آخر ، ويحتمل أن تكون التاء فى
مجموع إبراهيم للتعويض من المحذوف ، كما سيأتى ذكره إن شاء الله ؛ لأن فى
إبراهيم عجمة وحذفاً ، وكلاهما مما يكون بعده التاء .

وَأَكْرَدَ بِهِ وَعَرَّضَ وَيَجِبُ

ذَا التَّاءِ فِي جَمْعِ الَّذِي بِأَلْيَا نُسِبَ

ويكون أيضاً لتأكيد الجمعيّة نحو : ملائكة وقشاعة وصياولة ، وما أشبه

ذلك ، وقد يكون هذا في غير الجمع الأقصى كالعمومة والأعنة ونحو ذلك .

وقد تكون عوضاً من المحذوف نحو ، جمع زنديق ، أى واحد للثنوية أو

قائل بالنور والظلمة ، وجحججاج أى سيّد ، وفرزان أى الشطرنج : زنادقة

وجحاجحة وفرازنة . وهذا التاء يكون لازماً بدلاً من تاء النسب في هذا الجمع ،

كأشقي وأشاعثة ، وبغدادى وبغاددة ونحو ذلك .

وَلَا تَلِي ذِي التَّاءِ وَزْنَ مِقْوَلٍ

وَلَا كَمِعْطَارٍ وَمِعْطِيرٍ تَلِي

ذكر هنا مواضع يمنع دخول التاء فيها ، وذلك بأن تكون الصفة بوزن

مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين : كرجل مقول أى نصيح ، ومفشم أى لا يثنيه شيء

عما أراد ، وامرأة مقول ومفشم .

أو وزن مفعال بكسر الميم : كرجل مهذار من الهذر بذال معجمة ، وامرأة

مهذار ومعطار ونحو ذلك .

أو بوزن مفعيل بالكسر كفرس محضير شديدة الحضر أى العدو ، وامرأة

معطير ونحو ذلك .

وَلَا فَعُولًا لَيْسَ مَفْعُولًا وَلَا

بَابَ قَتِيلٍ حَيْثُ مَنَعُونَا تَلَا

ولا تلي ذى التاء أيضاً فعولاً بفتح التاء ، إلا إذا كان بمعنى مفعول ، فإنها

تليه نحو : ركوب وركوبة ، وحلوب وحلوبة ، بمعنى مركوبة ومحلووبة .
فأما إذا كان ليس بمعنى مفعول أى إذا كان بمعنى فاعل فلا تليه التاء نحو :
رجل صبور وشكور ، وامرأة صبور وشكور ، وكذلك نيل بمعنى مفعول
لا تليه بشرط ، وهو أن يتبع منعوته نحو : مررت بامرأة قتييل ، وجارية طمين ،
أى متقولة ومطمونة .

فإن كان فعيل بمعنى فاعل فالتاء تليه كامرأة كريمة وجمييلة . وكذلك إن لم
يتبع موصوفه كمررت بقتيلة وجريحة ، ونطيحة وذبيحة .

وَهَكَذَا إِنْ يَكُ نَعْتًا مَصْدَرٌ

وَمُطْلَقًا ذَا أَمٍ يَكُنُّ يُغَيِّرُ

وإن كان النعوت به مصدرًا فكذلك لا تليه تاء التانيث نحو : رجل عدل
وامرأة عدل ، ومطلقًا ذا ، أى المصدر لا يتغير فى الوصف مع التانيث وغيره :
كرجل عدل ورجلين عدل ، ورجال عدل ، وهو كثير .
وقال بعضهم باطراده إلا فى المصدر الميمى : كزار فإنه لا ينعت به أصلا ،
هذا ضبطه الرازى ، وتأولوا نحو ذلك على : مررت برجلين ذوى عدل ،
وهكذا غيره .

وَإِنْ تَجِدُ تَاءَ بِيَعْنِ مَا مَضَى

فَأَحْكُمُ بَأَنَّهُ سَمَاعًا يُرْتَمَى

ثم إن بعض هذه الأوزان المذكورة ، قد تلاحقها تاء التانيث ، وما لحقته من
ذلك ، فهو مسموع لا ينقاس عليه نحو : خصلة ذميمة ، وفلة حميدة . وهذا نادر ،
كما ندر حذفها فى فعيل بمعنى فاعل نحو : ﴿ إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

وقوله سبحانه : ﴿ قَالَ مَنْ يُحِبِّي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ من زِم العظم .
قلت : ويجوز في هذا أن يكون من رمه أى أكله ، فهو أصل ، وكذلك
شدت التاء في نحو : عدو وعدوة ، ومسكين ومسكينة ونحوهما .

وَادْعُ بِقَصْرِ أَلِفِ الْمُؤَنَّثِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدًّا كَأَنْتَى أَشْمَتْ

ألف التانيث إما مقصور وإما ممدود ، وسيأتي أمثاله إن شاء الله .
وأنتى الأشمت شماء ، فهو من أمثلة الممدود .

وَالْأَلِفُ الْمَزِيدُ مَدٌّ أَوْ قَصِيرٌ
فَهَوَّ لِتَانِيثٍ أَوْ إِحْقَاقِ أَمْرٍ

الألف إن كان مقصوراً أو ممدوداً فهو إما زائد وإما غير زائد ، فإن كان
غير زائد كصطفى ودعاء ، فسيأتي بابه .

وإن كان زائداً فهو ألف تانيث أو ملحقة بألف للتانيث ، فألف التانيث
في مثل : سلى وسكرى ، وأسماء وسوداء ، ظاهر في المقصور والممدود .

وملحق به في البابين نحو : ذكرى وكبرياء ، وجرحى وأنبياء . وتوضيح
ذلك أن سلى وأسماء للمؤنث ، وسكرى وسوداء وصفان للمؤنث ، وأما ذكرى
وكبرياء فهما مصدران . وأما جرحى وأنبياء ، فهما جمان ، وقد يكون الإلحاق
للوزن كألف قُبَعْرَى فإنها فيها أقوال : فقد قيل إنما زيدت لتكثير الوزن ،
وزعم بعضهم أنها للتانيث ، ولذلك قال في تصغيرها : قبيعثة ، وقيل : هي ملحقة
بالتانيث .

وذكر القاموس أنها لا للتانيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث ، والله أعلم .

ومعنى للتُبَهَّرَى ، أى الجبل الضخم ، والفصيل المهزول ، والمظيم الشديد ،
ودابة فى البحر ، وكذلك قال بعضهم فى ألف العَفْرَتَى كَسَبَتْنَى إنما للإلحاق ،
بالوزن كالنون ، فقبين بذلك أن الإلحاق معهم على وجهين : إلحاق بالتأنيث
وإلحاق بالوزن ، والله الميسر .

وَسَمٌ مَّقْصُورًا نَظِيرًا سَكْرَى

سَلَمَى وَجَرَحَى وَحُبَارَى ذِكْرَى

المقصور يكون مطردًا ومثولًا ، فالمطرد نحو : سكرى ، وقد مضى ، وجرحى
وسياتى إن شاء الله .

وغيرها من أمثال البيت منقول نحو : سلمى وحبارى وذكرى ، وهو قد
يكون صفة للمؤنث ، نحو : سكرى أو علما لأنثى كسلمى بالفتح ، أو بالضم
فى التى ذكرها ابن زهير فى قوله :

وقال كل خليل كنتُ آله إنك يا ابن أبى سلمى لمقول

قيل : وليس فى العرب سلمى بالضم غيرها ، وقد يكون جمعًا كجرحى
جمع جريح .

وأما حبارى فهو اسم طائر ، ويشترك فيه المذكر والمؤنث ، والجمع ، وألفه
للتأنيث عن ابن مالك والقاموس ، خلافًا للجوهري ، وذكرى بالكسر مصدر ،
وقد يكون فعلى بالفتح : كدعوى ، أو بالضم كبشرى ، وغير ذلك من الأوزان
نحو : فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو : أربى للدائمة ، وبتفتحها نحو : الجزى
لضرب من العدو هروف ، ومرطى لضرب من العدو ، وصفة : كحمام حيدى ،
يحيد عن ظله لنشاطه وغير ذلك من أوزانه ليس هنا موضع شرحها .

وَمَمٌّ مَمْدُودًا كَكَبِيرِيَاءَ

أَسْمَاءَ بَيِّضَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

المدود أيضا قد يكون مصدراً نحو : كبرياء ، وزنه فطلياء ، ونحو : خيضاء وقصر هذا أكثر ، ويكون علماً نحو : أسماء ، وصفة نحو : بيضاء ، وجمماً نحو : أنبياء ، وشهداء ، وهو مقيس : كبيضاء ، وقد مضى ، وأنبياء وسيأتي إن شاء الله . أو منقول نحو : كبرياء وأسماء وأرباء مثلث الباء وقصاصاء للقصاص ، وعاشوراء ومشيوخاء إلى غير ذلك من أوزانها :

وَالْفِعْلَ ذَا الْمِضِيِّ ذِي التَّاءِ تَابِعَهُ

وَحُكْمُ ذِي التَّاءِ حُكْمُ تَاءِ الْمُضَارِعَةِ

الفعل إن كان فعلاً مؤنثاً فإنه يتبعه تاء التانيث إن كان الفعل ماضياً نحو : قامت هندٌ ، وسماذ سارتُ ، فإن كان الفعل مضارعاً فلا تكون بعده تاء التانيث ، بل تتقدمه تاء وتسمى تاء المضارعة ، وقد مضى ذكرها في بابها : كهند تقوم ، وما لتاء ضربت ونحوه في الحكم الذي سيأتي إن شاء الله ، فهو لتاء المضارعة أيضاً ، فوضع جواز حذفها في نحو : ضرب عمرو هنداً ، يجوز حذفها من المضارع ، فتبقى ياء نحو : يضرب عمرو هنداً .

وَالْتَزَمُوا تَاءَ ضَمِيرِ الْفِعْلِ

وَحَدَفُ ظَاهِرِ الْحَقِيقِيِّ انْحِطَالٌ

تلتزم تاء للتانيث في الفعل إذا كانت ضميراً منصلاً سواء الحقيقي وغيره نحو : هندٌ قامت ، والشمس طلعت ، فإن لم يكن متصلاً لم يكن لازماً نحو : هند ما قام إلا هي . ويلزم أيضاً إلحاقها في ظاهر الحقيقي نحو : قامت هند ، هذا إذا لم يكن مفصلاً أو يكون الحقيقي جمعاً وسند كرها إن شاء الله .

فالأول

لَسَكِنْ لَدَى انْفِصَالِهِ لَا يُحْطَلُ

وَهُوَ لَدَى الْفَصْلِ يَا لَا فَضَّلُوا

إن كان ظاهر الحقيقي منفصلاً فلا يحطّل حذفه ، أى لا يمنع نحو : قام اليوم هند ، ويضرب زيدا بثينة هذا ، إذا كان مفصلاً بغير إلا ، فإن كان مفصلاً بإلا فالحذف هو الأفضل نحو : ما قام إلا هند ، وبعضهم لا يجوز فيه إلا الحذف ، وللصحيح الجواز ، لكنه قليل لورود السماع في قراءة بعضهم في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا يُبْدِيَ الْفِتْنَةَ لَكَ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فِتْنًا وَمَا كُنْ مِنَ الْمَرْغُوبِينَ ﴾ فإلا فاضرب زيدا بثينة هذا ، إذا كان مفصلاً بغير إلا ، فإن كان مفصلاً بإلا فالحذف هو الأفضل نحو : ما قام إلا هند ، وبعضهم لا يجوز فيه إلا الحذف ، وللصحيح الجواز ، لكنه قليل لورود السماع في قراءة بعضهم في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا يُبْدِيَ الْفِتْنَةَ لَكَ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فِتْنًا وَمَا كُنْ مِنَ الْمَرْغُوبِينَ ﴾

وَالْحَذْفُ حَيْثُ خِيفَ لَبْسٌ يُمْتَنَعُ

وَالنَّقْلُ أَوْلَى إِنْ بِإِلَّا فَصْلٍ وَقَعَ

هذا استثناء مما سبق جواز الحذف فيه ، كما إذا سميت امرأة بأمم زيد ، فيجب أن يقال : ما قامت إلا زيد ، لأن حذف التاء يؤدي إلى اللبس . هذا وإن حذف التاء من ظاهر الحقيقي مما سمع نادراً فيقال : قال فلانة . والصحيح أن نقل هذا أولى فلا يقاس عليه لقلته ، وإلا فقد قال بعضهم : إنه لغة ، وبعضهم قال : إنه شاذ .

وَالْمُضْمَرُ الْفِعْلِيُّ حَذْفُهُ نَدْرٌ

فِي الْأَضْطِرَّارِ وَالْقِيَاسُ عَنْكَ ذَرٌ

ثم إن المضمرة إن كان لفظياً فقد سمع فيه الحذف ، كقول القائل :
إِن الْمُرَّةَ وَالسَّمَاخَةَ مُضْمَنًا قَبْرًا بَمَرَّةٍ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

والقياس ضامناً ، ونحوه قول آخر :

• ولا أرضَ أبقل إبتالها •

وهو مما يختص بالضرورة في الشعر على الأرجح بخلاف ابن كيسان في القياس عليه ، وإلى هذا القول إشارة في النظم بقوله : والقياس عنك ذر ، فله حكم جموع التوكسير ، وأما باب هندات فهذا حكمه .

وَفِي الْجُمُوعِ كَأَمَجَازِيٍّ إِذْ كُرِيَ

ظَاهِرٌ غَيْرِ السَّالِمِ لِلْمَذْكَرِ

الجمع إما أن يكون جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، فالأول وهو جمع السالم : فإما أن يكون لمذكر ، وإما أن يكون لمؤنث ، فالأول منهما وهو جمع السالم المذكور ، فذلك لاتباعه للتاء أبداً ، لافي ظاهر ولا في مضمرة ، فلا يقال : جاءت المسلمون ، وإن كان جمع سالم مؤنث فسنذكره فيما سيأتي إن شاء الله .

وإن كان جمع تكسير فحكمه حكم المجازي ، أي اللفظي في جواز حذف التاء ، وإلحاقها في ظاهره فتقول : جاء الرجال ، وسارت النساء ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ هذا حكم ظاهره ، وسيأتي القول في مضمرة إن شاء الله .

وَاسْتَشْنَى الْبَنُونَ وَالْقَوْمُ يُنْتَقَى

في باب هندات ولَمْ مَنْ أُطْلَقَا

قد سبق للقول في حكم جمع السالم المذكور أنه لاتباعه التاء ، ويستثنى منه بنون ، فهو كغيره من الجموع الجائز فيها الوجهان ، لما فيه من التغير كما قال الله تعالى : ﴿ آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ وهذا حكم جمع السالم المؤنث ، فهو إما أن يكون

المجموع به مذكراً كطلحة وطلحات ، أو مؤنثاً لفظياً ككاس وكاسات ،
فهذان الوجهان حكمهما تحكم الجمع المكسر في جواز الوجهين في ظاهرهما .
ولما أن يكون مؤنثاً حقيقياً كهندات ، فهذا مثل مفردة في لزوم التاء
فتقول : قامت الهندات ، خلافاً لبعضهم في إجازة الحذف ودو ظاهر عبارة
ابن مالك في الألفية .

ومع قوم آخرين وهم الكوفيون أن الوجهين جائزان في الجمع مطلقاً سواء
كان جمع تكسير أو سلامة ، لذكر أو مؤنث ، حقيقى أو لفظى ، وإلى ذلك أشار
بأنهم ملومون في ذلك إذ لم يثبت بذلك السماع .

وَالْقَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ ذُو تَقْدِمًا
بِالْقَا أَوْ الْمُطَابِقِ الْمُقَدِّمًا

إعراب المطابق الرفع عطفاً على لفظة التاء التى فى صدر البيت ، وذو بمعنى
الذى ، وتقدم بضم التاء واللقاف ، أى سبق . وهذا حكم ضمير الجموع ، فإن كل جمع
يجوز أن يكون ظاهره بالتاء ، فضميره يكون أيضاً بالهاء . كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا
الرُّسُلُ أُنزِلَتْ . لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ .

ويجوز أن يكون أيضاً الضمير مطابقاً للجمع الذى تقدمه ، فيقال : الرجال
فعلوا ، والنساء فعلن ، وفى الحديث يروى : « اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَمَا أَظْلَنَ
وَالْأَرْضِينَ وَمَا أَظْلَنَ وَالشَّيَاطِينَ وَمَا أَظْلَنَ » والقياس : والشياطين وما أضلوا
فعدل لإزادة النشا كل كما وقع أيضاً : لا دريت ولا تليت فى موضع تلوت .

ونحو : « أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ هَامَّةٍ وَلاَمَةٍ » والقياس مُلَمَّة ،

فكل هذا لإرادة النشا كل .

وَذِكْرُ نَا فِي شِبْهِ نِعْمَتِ الرَّأه

أُولَى وَقَدْ أُجِيزَ أَنْ لَا تَذَكُرَهُ

التاء تلحق بنعم ويئس إذا كان فاعلها مؤنثاً أو مفرداً حقيقياً نحو :
نعمت المرأة هنداً ، وبئست المرأة بفتح الراء أى المرأة ، فنقلت حركة الهمزة
المفتوحة إلى الراء الساكنة ، ثم حذفت الهمزة للتخفيف ، وسيأتى ذلك إن شاء الله
في بابه ، وإثبات هذه التاء أولى من حذفها والحذف جائز أيضاً . وحسن نحو :
نعم المرأة هندٌ وبئس كذلك .

باب في المقصور والمدود للإعلال

وَاقْصُرْ نَظِيرَ اسْمٍ آخِرُهُ تَلَا

فَتَحًا إِذَا أَعْلَى مَا لَا كَالْحَلِيِّ

القصر يكون مقيسًا لازمًا في الأسماء ، وذلك في موضع واحد وهو أن يكون لام الاسم معتلا ، وله نظير ، أى شبيه له في ذلك الوزن الذى هو عليه . وذلك الشبيه مفتوح ما قبل لامة ، وذلك في نحو : الحَلِيِّ بضم الحاء أو بكسرها ، وهو جمع حِلْمِيَّة بكسر الحاء .

وتفسير ذلك أن وزن حِلْمِيَّة فِئْلَةٌ ، وجمع قِلَّة قِيَّاسًا فَعَلْ بكسر الفاء وفتح العين : كقِرْبَةٍ وقِرْبٍ ، ومِخْنَةٍ ومِخْنٍ ، فَحَلِيِّ بالكسر نظير قِرْبٍ لاسقواتهما في الوزن ، وكذلك فَعَلْ بضم الفاء : كدُمِيَّة ودُمِي ، بضم الدال فرداً وجمعاً ، وفي المصادر نحو : الفرح نظيره الجوى والهوى ، ونحو : المنتخب بفتح الخاء نظيره المصطفى والمرتقى والمجتبى ، ونحو : المستخرج نظيره مستدعى ونحو ذلك .

وَأَمْدُدْ نَظِيرَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَيْفَا

قَبْلَ آخِرِهِ كَمَصْدَرِ اصْطَفَى

وهذا موضع وجوب المد ، وهو أن يكون الاسم المعتل اللام ذا نظير قبل أخيره ، أى قبل لامة ألف ، فنُلَّ له بمصدر اصْطَفَى ، لأنه اصْطِفَاءٌ ، ونظيره من الصحيح : اعتمد واحكم ، لأن وزنها افتعل ، وكذلك وزن اصْطَفَى ، ومصدر افتعل ، افتعال ، وكذلك انتمى انماءً ، واستدعى استدعاءً ، وانظفت النار انطفاءً ، وغير ذلك كذلك فقس عليه ، فإن حصره يطول .

وَأَقْصُرْ أَوْ اْمُدِّ نَاقِلًا مَا قَدْ خَلَا

مِنَ الْقِيَاسِ كَالْخَلَاءِ وَالْخَلَا

وإن كان الاسم ليس مما له نظير من الصحيح ، فيقاس عليه ، فذلك يكون منقولاً قصره ومدّه نحو : مكان خلاء بالمد ، أى لا أحد فيه ، والخلى بالقصر النبات الزطب ، ونحو ذلك كثير .

باب التثنية

وَتَنْ مَرْفُوعًا بِنُونٍ وَآلِفٍ

وَأَلْيَا رَجِيحٌ إِنْ سَوِيَ رَفَعِ أَلِفٍ

حدّ نون للتثنية أنها نون تزداد آخر اسم كامل قد زيد قبلها ألف أو ياء ،
فإنها تزداد آخر اسم أخرج تفعلان وبابه ، فليس هي مما ذكر في هذا الباب ،
وإن كانت نون تثنية .

واشترط أن يكون الاسم كاملا لثلاث يدخل في ذلك نحو : عمران بكسر
العين ، فإن الألف والنون فيه زائدتان ، لكن قبل كمال الاسم ، وذكر أن
قبلها ألف زائدة ، أو ياء لثلاث يدخل في ذلك نون ضيفن ، فإنه زيد في اسم
الضيف ، وكذلك نون فرسن ورعشن زائدتان ، وليس هنا موضع ذكر
الزيادة .

وحد المثني بأنه ما زيد آخره الألف والنون ، أو الياء والنون ، ليبدل على
أن معه آخر ، وهذا ظاهر ، وذلك نحو : رجّان وزيدان في الرفع ، وفي الجرّة
والنصب نحو : الرجلين والزيدتين على الأرجح ، وإلا فالألف جائز في الجميع .
وإعراب النون للكسر على الصحيح الأنصح ، والفتح جائز قليل وروى :
هما خَلِيلَانُ بضم النون نادراً .

وَإِنَّمَا وَائْتَمَانٍ أَيْضًا مِثْلُ ذَا

كَذَا لِكِلْتَا وَكِلاَ قَدْ أَخِذَا

ومما يشبه المثني : إثنان وائتنتان ، فهما كالمثني فيما له من ألف أو ياء

في رفع أو غيره ، كما مضى ، وأما كلا وكلتا فكذلك أيضا بشروط وهي :

لَكِنْ بِشَرْطٍ وَهُوَ أَنْ يُضَافَا

لِضَمِيرٍ وَأُورِدُوا اِخْتِلَافَا

كلا وكلتا لها حكم المثني بشرط أن يضافا إلى مضمير ، نحو : جاء الرجلان كلاهما ، ومررتُ بالرجلين كليهما ، ورأيتُ الزيدين كليهما ، فإن لم يضافا إلى ضمير فهما بالألف نحو : رأيتُ كلا الرجلين ، وكلتا الجاريتين ، وقد أجاز بعضهم أن تعرب كلتا وكلا إعراب المثني ، مع ظاهر ومضمير ، فقول : جاء كلا الرجلين ، ومررتُ بكلي الجاريتين ، وهذه برويها الفراء عن كنيانة . وفيها قول ثالث وهي : أن تكون كالمقصور في ظاهر ومضمير ، نحو : رأيتُ الرجلين كلاهما ، والمرأتين كلتاها ، وكلا وزنه فَعَلَ كَمَا لِي ، وكلتا كذا كرى والتا بدل واو أو واو على الأصح ، لأن تاء التانيث لا يكون بعد ساكن ولا حشوا . وذهب قوم في كلا وكلتا أنها ككَلَدِي وَعَلَى والقول يطول .

ذكر المنوع تثنيته

وَأَمْنَعُ عَلَى الْأَمِّ غَيْرَ الْمَفْرَدِ
فِي غَيْرِ أَوَّلِ الْمُضَافِ دَعِ

ذكر العلماء في موانع التثنية ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يثنى المثنى ، ولا المجموع على حدّ المثنى ، ولا الجمع الذي لا نظيره في الآحاد ، وذكر الرّازي أن هذا متفق عليه ، وكأنه للصحيح إذ لا يمكن فيه ذلك .

الثاني : أن يكون مفرداً لأمر كها ، وقد اكتفينا بذكر المفرد ليشمل هذا النوع ، والنوع الذي قبله إلا ما استثنى منهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : على الأعمّ ، فإن بعض الجموع قد نقل تثنيته كقوله : لنا إبلان فيهما ما علمتم فعن أيهما ما شئتم فتككبوا .

حكاه بعضهم ، ويروى أنه أبو زيد .

ورواها من الحديث : « مثل المنافق كمثل الشاة بين الغنمين لا تأنس بواحدة ولا تسكن إليه » وقد حكى جبالين ، وعلى الأرجح فلا يفتقاس شيء من ذلك .

وقال بعضهم : تثنية اسم الجمع واسم الجنس مقيس ، ويحلو من ذلك ما شابه الواحد في لفظه : كركب وركبان ، وأما في المركبات فقد ذكر الك الناظم أنك أقصد هذا المنع الذي هو على الأعمّ إلا في الجزء الأول من المضاف ، فإنه يثنى فيقال : عبدا الله ونحو ذلك .

وذكر الأعمّ فيما بقي من المركب إشارة إلى ما ذكر عن الكوفيين من جواز تثنية الجزأين كليهما في نحو: أبو البكرين ، وكذلك قولوا في الجمع آباء البكرين ، وأشار به أيضاً إلى ما ذكر من الاختلاف في تثنية المركب تركيب المزج ، وهو ممنوع على الأصح .

وَعَيْرٌ مِّنْكَوْرٍ وَمُعْرَبٍ وَمَا
لَمْ يَكُ ذَا ثَانٍ يَمْتَنِعُ وَسِيمًا

الشرط الثالث: التذكير ، فإن غير المنكر ممتنع ، فلا يثنى العلم كزيد إلا وقد قدر تذكيره ، ولذلك لا تثنى الكنايات من الأعلام نحو : فلان وفلانة .

الرابع : أن يكون معرباً ، فإن ما كان مبنياً يمتنع تثنيته ، وأما هذان واللذان فصيح على الأرجح عند المحققين ، وأما نحو : لزيدان ، فإن التثنية فيه قبل البناء ، وأما نحو : منان ومنتان فإن الزيادة فيهما للحكاية لا للتثنية ولذلك أحوذت وصلأ .

الخامس : أن يكون ذا ثانٍ ، فإن ما ليس له ثانٍ في الوجود يمتنع تثنيته إذا أريد به الحقيقة نحو : شمس وقمر وهذا ظاهر .

وَالْمَنَعُ نِيَاباً لَمْ يَكُنْ مُتَّفِقاً
لَفْظاً وَذَلِكَ فِي الْعَمَانِي مُنْتَقَى

السادس : أن يكون متفقاً لفظاً ، وأما نحو : القمرين في الشمس والقمر ، والقمرين في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فن باب التخليب .

السابع : أن يتفقا معنى فلا يثنى نحو : جبل اسم رجل ، واسم جبل لاختلاف معناها ، وكثير من أجاز ذلك كالحريّ ، وابن معطى ، وابن مالك في شرح

التسهول على ما يروى عنهم . وللظاهر أن ذلك يؤدي إلى اللبس ، فإن لم يكن
لبس فلا بأس .

كَذَلِكَ مَا عَنَّهُ أَكْثَرُ قَوْلًا وَهُوَ سِوَى

وَبَعْضُهُمْ تَنْذِيهٌ فِيهِ رَوَى

الثامن : أن لا يكون مستغنى عنه بغيره ، وذلك سواء ، فإنه يستغنى عنه
بتثنية سى فيقال : هما سيمان ، ولا يقال سواء ان على أن بعضهم قد حكي ذلك
وهو أبو زيد فيما يروى عنه .

ذِكْرُ أَلِفِ الْمَقْصُورِ وَالْمُدَوِّدِ

وَبَاءَ أَقْلِبِ أَلِفَ الْمَقْصُورِ لَا
مَلُوبَ وَارٍ فِي الثَّلَاثِيِّ أَنْجَلِي

إذا ثنى الاسم المقصور ، فإن ألفه تقلب بَاءً مطلقاً لا في موضع واحد ، وهو أن يكون الاسم ثلاثياً مقلوباً ألفه عن واو ، فهو في هذا الموضع يقلب واواً : كصا وقفاً ، فيقال : عصوان وقفوان وغير ذلك مطلقاً ، يقلب بَاءً .

وهو إما ثلاثي منقلب ألفه عن باء ، كرحى ورحيان ورحوان أقل ، لأن فيها رحوت لفة أو رباعية ، أصله الياء نحو : مرمى أو خماسي لأثني نحو : مرتمي ، أو سداسي كذلك نحو مستدني أو واوي نحو : مدعي ومصطفي ومستدعي ونحو ذلك ، أو ثلاثي جامد محال نحو : بلي ومتي ، أو كان التقصر للتأنيث نحو : بشري وروى ونحو ذلك أو ما شابه ذلك .

فهذا كله يقلب بَاءً فيقال : مرميان ومرتميان ، إلى متيان ، وقد استثنى

في لفظ البيت .

باب عضا وهذا تكميل حكمه

ذَا وَآوَا اجْمَلُهُ وَفِيَا جُمَلًا .

إِنْ لَمْ يُجْمَلِي خُلْفٌ إِذَا ضَاهَى إِلَى

ذا إشارة إلى باب عضا ، فإنه يجمل واوآ كما سبق ، والألف إذا كانت
مجهولة الأصل ، فهي إما أن تكون في ثلاثي كإلى ، أو فيما عداه كحتى ومهما ،
فإن كانت فوق الثلاثي فهي تقلب باء كما سبق في إطلاق البيت السابق .

وإن كانت ثلاثية كإلى فهي قسمان : إما أن تمال نحو : بلى ومتى ، وإما
أن تكون غير مماله ، فإن كانت مماله فهي داخلة في الإطلاق السابق ، وإن
كانت غير مماله وذلك نحو : إلى إذا سمى بهما ، ففي إطلاق قول ابن مالك في
الخلاصة أنها تقلب واوآ فيقال إلوان .

وظاهر عبارة ابن الحاجب في السكانية أنها تقلب باء فيقال : إلبان ، وإن
خالف ذلك الشارح ، فإن عبارة ابن الحاجب ما هي والمقصود إن كانت ألفه
من واوٍ ، وهو ثلاثي قلبت واوآ وإلا فالياء . انتهى كلامه لفظاً ومعنى .

والظاهر أن إلى غير داخل في القسم الواوي ، لأنه مجهول الأصل ، وأما
على ولدى فهما بائيان خلافاً لبعضهم .

وَهَمَزَ مَمْدُودٍ إِذَا تَأَصَّلَا

أُثْبِتْ وَفِي التَّائِيثِ وَآوَا أَبَدِلَا

همز الممدود ينقسم أربعة أقسام ، لأنه : إما أن يكون أصلياً أو لتائيث ،
أو للإلحاق بالتائيث أو مقلوباً .

فالأول : وهو الأصلِ وذلك كالقراء كسحابِ الحمار الوحش ، ورجل فأفاه
كسلسال مردد للفاء في كلامه ، فإن هذا النوع لا يتغير عما كان عليه فنقول
قراءانِ ، وفأفاهانِ .

للثاني : أن يكون للتأنيث كحسناء وبيضاء فهذا يقلب واواً فيقال حسناوان
وبيضاوانِ .

وَمَا سِوَاهُ قَلَّةٌ وَجِهَانٍ
وَالنَّادِرَ انْقِلَابُهُ كَحَمْرَ اِيَّانِ

غير ماضى تضمان : وهو الملحق والمقلوب .

فالمُلحق بالتأنيث : ما كان في مصدر كعلياء وكبرياء ، وقد مضى
ذكر ذلك .

والمقلوب إما أن يكون عن واوٍ نحو : كساء وحماة لغة في الحمى المقصور ،
فكل هذا يجوز فيه الوجهان . وهما : إبتاؤه على أصله وقلبه واواً فيقال : علياءان
وعلياءان ، وكساءانِ وكساوانِ وحماانِ وحماوان ، فإن للكساء مقلوبٌ عن
واو ، لأنه من كسوت ، والحماة عن واو لأنه من حميت .

وما وجد من غير ما مضى فهو نادرٌ مقصور على السماع كقولهم : حمراوانِ
وخوزالانِ ، والقياس حمراوانِ وخوزليانِ ، والله أعلم .

باب في الجمع السالم المذكر

وَالنَّوْنُ بَعْدَ الْيَاءِ لَدَى نَصْبٍ وَجَرَ

وَالْوَاوِ رَفَعًا جَمْعُ سَالِمٍ ذَكَرَ

إعراب الواو الكسر عطفا على الياء ، والجمع إما أن يكون جمع تكسير ، وسيأتي ، أو جمع سلامة وهو قسمان : لمؤنث ، وسيأتي إن شاء الله ، ولمذكر وهذا باب ، وهو أن يلحق الاسم المجموع نون زائد ، وقبله ياء زائد في النصب والجر أو واو زائد في الرفع نحو : زيدون ومسلمون ، رفعا ، وزيدون ومسلمين نصبا وجرًا ، ولصحة هذا الجمع شروط أشار إليها الناظم بقوله :

وَإِخْصُصْ بِهَذَا الْعَلَمَ الْمُمَيِّزَا

لَا مِثْلَ طَلْحَةٍ وَبَعْضُ جَوَازَا

للشروط الأول : أن يكون الاسم مذكرا كامرا .
الشرط الثاني : أن يكون علما ، ولذلك قيل في نحو : الذين إنها صيغ عند

المحققين .

للشروط الثالث : أن يكون ميمزا أى عاقلا ، لثلا يدخل فيه نحو : شذقم علم جمل .

للشروط الرابع : أن لا يكون مخمومًا بالتاء نحو : طلحة ، فهذا جمعه طلحات

على الأشهر ، إلا عند الكوفيين فإنهم يميزون طلحمون وبابه .

وعدل الناظم إلى ذكر المميز عن التجميع بالماقل ليدخل فيه نحو قوله جل وعز :

﴿ فَتَدْرَنَا فَنَنعَمَ الْقَادِرُونَ ﴾ لأن الله جل وعز لا يوصف بالعتل .

وَكُلُّ مَجْمُوعٍ يَكُونُ مُفْرَدًا

وَلَيْسَ مَرْجِيًّا وَآيِسَ مُسْتَدًّا

الشرط الأول : أيضًا في صحة مطلق الجمع ، فإن المجموع يكون مفرداً ، أي لا يكون مثني ولا مجموعاً قبل ذلك الجمع ، وأما باب : أناءيم جمع أنعام فليس مما يقاس عليه ، وسيماد ذكره إن شاء الله في موضعه .

الشرط الثاني : أن لا يكون مركباً تركيب مزج .

الشرط الثالث : أن لا يتركب تركيب إسناد ، فكل هذا لا يجمع .

وَأَجْمَعُ بِهَذَا صِفَةَ اسْمٍ قَبْلًا

وَأَمْنَعُ عَلَى الْأَرْجَحِ بَابَ أَشْهَلَا

الصفات تجمع جمع السلامة بشرط أن تكون صفة لاسم قابل ، لأنه يجمع جمع تصحيح ، والمراد بذلك أن يكون الموصوف به من العاقلين المذكورين ، كرجال مسلمين ، ولذلك مواع :

أحدها : أن يكون الوصف على وزن أفضل الذي مؤنثه فعلاء : كأخضر وحمراء وأخضر وأسود ، فهذا ممنوع على الأرجح ، إشارة إلى قول ابن كيسان ، فإنه يجيز ذلك ، وأما غيره فإنه يمنعه ، وقد جاء لضرورة الشعر كقوله :

فَمَا وَجَدْتِ نَبَاتَ بَنِي نَزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَخْرَيْنَا

وَبَابُ سَكْرَانَ وَمَا بَالْتَا انْحَمَّ

مُتَمَنِّعٌ وَعَادِمٌ التَّاءُ فِي الْأَعْمِ

الثاني : أن يكون على فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو : سكراني وسكري .

الثالث : أن يكون مختمًا بالتاء نحو : رجل علامة ونسابة .

الرابع : أن يكون مما لا تليه تاء الفرق كما مضى في نحو : رجل صبور ومهذار ،
فهذا ممتنع على الأعم ، أى الأكثر إشارة إلى قول الكوفيين ، فإنهم لا يشترطون
ذلك ، مستدلّين بقول الشاعر :

منا الذى هو ما إن طرّ شاربه

والعانسون ومنا الردّ والشيبُ

قيل : ولا حجة في البيت لشذوذه ، وعانس في الأصل من الصفات المفعولة

لاشتراكها .

توضيح :

اعلم أن التصغير يقوم مقام الوصف لما فيه من معنى الوصفية ، ولذلك يجوز

أن يقال : رجيلون وغيليمون في مصغر رجل وغلّام .

وَمُحَقِّقٌ بِهِ كَعَلَمِيَّيْنَا

وَبَابِي الْعِشْرِينَ وَالسُّنَيْنَا

وقد ذكر هنا بعض ما يلحق بجمع المذكر السالم وليس هو من بابيه . ومعنى

إلحاقه به أى له حكم هذا الجمع ، فيعرب بالواو رفعًا ، وبالياء جرًا ونصبًا ، كما مضى

وأنى له بأمثال ذكرها ليقاس عليها ما شابهها مما لم يذكر .

وأشار بكاف التشبيه في أول الأمثال إلى عدم الحصر ، وهى : عليّون اسم

لأعلى الجنة مفرد ، وهو جمع في الأصل قاله الرّازى . وظاهر القاموس أنه جمع

على بوزن سيكيت . وقال : هو في السماء السابعة ، تصمد إليه أرواح المؤمنين .

وعلى ظاهر هذا فهو جمع لم يستوف الشروط، ومن الملحق أيضاً باب عشرين، وهو من عشرين إلى تسعين، وهى أسماء جموع، ومثلها أولو بمعنى ذوو، ولا تسعمل إلا مضافة، وكذلك عالمون اسم جمع قاله الرازى، وأثبت عليه ما هو، وليس للعالمون بجمع عالم، لأنّ للعالم عام، والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع قاله المصنّف انتهى.

وكأنه أراد بالمصنّف ابن مالك، وظاهر القاموس أنه جمع عالم، وهذا لفظه للعالم الخلق كله، أو ما حواه بطن الفلك، ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره وغير باسم انتهى، ولأنّ ما بياها مثناة تحمية واحد الياسمين، فظاهر أنهما جمان لم يستكملوا للشروط.

وأما باب السنين فهو جمع تكسير ألحق بهذا الجمع، وبديل على أنه جمع تكسير تغيّر أوله بالكسر، لأنّ أصله بالفتح وبابه، وهو ما عوض من لامه هاء التانيث، ولم يجمع جمع تكسير، وهو إما مفتوح للفاء نحو: سنة، أو مكسورها نحو: عزة أو مضمومها نحو: ثبة بثلاثة ثم موحدة.

فلام سنة واو أو هاء ولا قول آخر، ولام عزة واو وهى للجماعة من الناس، ولام ثبة يا وهى للجماعة من ثبيت أى جمعت، فيقال فى كلمها: سنون وعزون وفى القرآن بعد ذلك (عزيرين) وثيون كما قيل:

• فتصبح خيلنا غضبى ثبيناً •

وكذلك برين جمع برة، وهى الحلقة من السوار أو الخلمخال أو نحوه. وكذلك أرضون بفتح الراء جمع تكسير، لأنّ واحده أرض، وقال بعض: إنىها جمع لم يستكمل الشروط، وهذا أولى بأرضين ساكن الراء، وما جمع من هذا جمع تكسير فلا تلحقه النون: كشفة وشفاه، إلا نادراً نحو: ظبة جمعها ظباً

بضم الطاء المعجمة وضمين ، وأما أهلون فهو جمع غير مستكمل للشروط ، لأن واحده أهل .

وَمِثْلُ حِينَ فِي السُّنَنِ أُسْجِلَا
وَأَوْلُوا مَا قَبِلَ التَّأْوِلَا

أُسْجِلُ أى أبيع في باب السين أن يعرب إعراب حين ، ومن ذلك ما روى في الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنيًا كسنين يوسف » ، وكقول القائل :
دعاني من نجد فإن سنيهم لعين بنا شيبًا وشيبتنا مرودًا
وهذا في هذا الباب شهير ، وفي جمع السالم نادر ، وإلا فقد حكى بعضهم :
أن بعض العرب يقول : مسلمون ومسلمين ، فيجري الإعراب على النون ، وينويه ويلزمه الواو مطلقًا ، وبعض يلزمه الياء مطلقًا ، ولا يحذف النون للإضافة ،
وأنشد :

✽ ولقد ولدت بنين صدق سادة ✽

والفصيح إعراب النون بالفتح بنا والواو قبله ، والياء على ما مر ، وكسر النون قليل .

ثم إن ما قبل التأويل على الشروط المقدمة كقوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ وليس هذا هنا ساجدين وطائعين مما وصف به العاقلون ، لكن لما كان المذكور في هاتين الآيتين مما لا يفعله إلا العقلاء أعطى ما للعلاء في ذلك ، وهذا تأويل حسن .

وتأويل بعض نحو ذلك في العالمين فقال : للاشتراك بالعلاء . والظاهر أنه ليس كذلك ، لأنه ليس بصفة ولا علم ، وقد يشبه هذا الأهلون ، وتأويل بعضهم على نحو الأرضيين ، والظاهر أنه تكلف فلذلك أهمناه .

ذكر ألف المقصور ولام المنقوص

والألف المقصور حذفه انتم

وفتح ما قبل الأصيل ملتزم

إذا جمع الاسم المقصور هذا الجمع السالم ، وجب حذف الألف منه ، والألف مع ذلك له وجهان : إما أن يكون أصلياً كألف مصطفي ، أو غير أصلي ، وسيأتي إن شاء الله ، وبعد حذف الألف الأصلي يبقى ما بعده قبله مفقوحاً على أصله دلالة على المحذوف منه كما قال عز من قائل : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ ﴾ هذا في الجرّ والنصب ، وكذلك في الرفع تقول : مصطفون بالفتح كما سبق .

وَالْفَتْحُ قَبْلَ غَيْرِ أَصِيلٍ أَفْضَلُ

وَاللَّامُ مِنْ بَابِ عَمٍ مُخْتَزَلٌ

وإن كان ألف المقصور غير أصلي نحو : حبلي إذا جعل هدماً لذكر ، وجمع بالواو والنون ، فإن الألف محذوف كما مضى فيقال : حُبَلُونَ بفتح اللام دلالة على المحذوف كالأصلي إلا عند الكوفيين فإنهم يقولون : حبلون بالضم ، وحبلين بالكسر كزيدون وزيدين ، والأول أفضل .

وأما باب عم فهو باب المنقوص نحو : قاضٍ ومصطفٍ ومستدعٍ ، لأن أصل عمٍ عمي : كفتح وتظهر لامه في النصب فتقول : رأيت عمياً وقاضياً ، وهذا العمى والقاضى ، وسيماذ إن شاء الله شيء من ذكره ، فإن جمع هذا الباب بهذا الجمع المذكور السالم ، فإن لامه محذوف كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ مُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ وفي النصب والجرّ عمين ونحو ذلك .

باب جمع المؤنث السالم

وَاجْمَعُ مُؤَنَّثًا بِتَاءٍ وَأَلِفٍ . . .
وَبَابُ كَاسٍ فِيهِ ذَا تَقْلًا أَلِفٍ

إذا أريد جمع اسم المؤنث جمعاً سالماً بالحق بالألف والتاء ، سواء كان حقيقياً
مختماً بالتاء : كفاطمة ، أو مجرداً من التاء : كهند أو لفظياً مختماً بالتاء :
كجرادة أو مجرداً نحو : كاس ، فيقال : فاطمات وهندات وجرادات وكاسات ، وهو
مقيس في كل ذلك إلا في هذا الأخير الذي هو باب كاس ، أى اللفظي المجرد من
تاء التانيث ، فإنه متقصر فيه على للنقل ، فلا يقال في جمع نار ، وقدر : نارات
وقدرات ، كما قيل : كاسات مع أنهما في اللفظ من المؤنثات

وَصَحِّحِ الوَصْفَ الَّذِي صَحَّ لَدَى

ذُكْرَانِهِ وَمَنْعَ ذِي الْمَنْعِ اقْتِصَادًا

الوصف إن جمع بالجمع المذكور السالم فقد يجمع بجمع المؤنث السالم أيضاً ،
فيقال : مسلمات وحسنات وفضليات ، كما تقول : المسلمون الحسنون
الأفضلون .

وإن كان الوصف ممنوعاً جمعه في المذكور فكذلك في المؤنث ، وقد مضى
ذكر المنوع من ذلك أنه باب امرأة صبور ومعطار ، وامرأة جريح في هادم
تاء الفق وباب سكري وباب حسنا على الأرجح فيه ، وقد سمع خضراوات .

قال بعض : وذلك لفظيته اسماً في النباتات التي تؤكل رطبة ، وإن كانت
أنتى : أفمل أفعلة كأرمل وأرملة ، فقد يقال فيه : أرملون وأرملات .

وأما علامة ونسابة وصفان لمؤنث فقد يجوز فيه علامات ونسابات ، لأنّ
الماء فيه للتأنيث ، وفي كونه وصفاً لمذكر فالعاء فيه للمبالغة ، ولأنّ علامة
في وصف المؤنث بها هي التي كانت في المذكر علاماً بغير تاء ، وفي هذا يجوز
علامون .

وَأَمْنَعُ كَطَامِثٍ وَهَذَا فِيهِ حَلٌّ

إِنْ بَعْضُهُ فِي مُنْتَهَى الْجُمُعِ اضْمَحَلٌّ

كطامث كل وصف مختص بالمؤنث وحدها ، مجرد عن تاء التأنيث ، فهو
ممنوع فلا يقال طامثات ولا حائضات ، بل طوامث وحوائض .
وقد استثنى من ذلك نوع واحد ، وهو أن يكون حروفه زائدة عن أربعة ،
فإذا جمع جمع تكسره وجب أن يضمحل بعضه أي ينعدم بعض حروفه كما سيأتي ،
وذلك نحو : جحمرش وصهصلق ، فإنه يقال فيه جحمرشات ، وصهصلقات ،
وهو أولى به من جمعه بجحامر وصهالوق .

ذكر الألف المقصور والمدود

وَالْأَلِفُ الْمَدُودُ وَالَّذِي قُصِرَ
أَعْطِيَ حُكْمًا فِي الْمُثَنَّى قَدْ ذُكِرَ

قد سبق حكم الألف المدود والمقصور في باب القنينة وما لها هنالك من حكم ، فهو لها في هذا الباب ، فهمز المدود للتأنيث يقلب واواً كالخضراوات ، والأصل يثبت على حاله كعبادة وعباءات اسم لكساء معروف وغير ذلك بالوجهين : وهو الملحق والمقلوب عن أصل .

فالأول : نحو كبرياء ، مرة من الكبرياء ، والجمع كبرياءات وكبرياوات .
والثاني : كأصطفاء سرية من الاصطفاء ، والجمع اصطفاءات واصطفاءوات ، والمقصور إن كان ألفه عن واو وهو ثلاثي فهو يقلب واواً كفلاة وفلوات وغير ذلك ، تقلبه ياءً سواء كان مقلوباً عن أصل أو للتأنيث أو الإلحاق : كفتيات ومصطفيات إلى غير ذلك من أمثالها .

وغير ردّ اللام في باب سنة

نَزَرَ وَفِي الْمَكْسُورِ فَا عَكْسُ هَفَهُ

باب سنة كل ما شابه ذلك في كونه محذوف اللام ، ملحقاً بقاء التأنيث ، فهذا الباب إذا جمع بهذا الجمع يجب أن يردّ لامه فيقال : سنوات وسنّهات وهنوات ، في جمع سنةً وهنّةً . وهنّةٌ معناه شيء ، ويقال : هنّ أيضاً .

ويشترط في هذا الباب أن لا يكون مجموعاً جمع تكسير نحو : شفة وأمة ، لأن جمعها شفام وإمام وآملاء ، وما عدا هذا فهو من باب سنة . وترك حذف اللام

في هذا الباب قليل ، ومنه قد يهيم : هفتا شر . وأما إذا كان هذا الباب قد كسر منه الفاء فهو بعكس الباب الأول ، إيراد لامه قليل ، وترك رد اللام أكثر نحو : عضة بمهملة ثم معجمة اسم للشجرة ، وجمعها عِضَات في الأكثر ، وعِضَوَات في الأقل ، ولم يُذكر لها في القاموس جمع إلا عِضِينَ ، كعزيرين . وقد ذكر النحاة أن المضموم الفاء لا يرد لامه ، فلذلك لم أذكره لأنه إبقاء على أصله بعد الحذف كظبية وظبات .

ذكر حكم الثلاثيات المجموعات

عَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا إِذَا صَحَّتْ لَهَا

مَعَ سَكْنِهَا نَظِيرُ شَكْلِ قَبْلِهَا

إذا جمع بهذا الجمع اسم ثلاثي صحيح العين الساكنة ، أعطيت عينه نظير شكل ما قبلها ، ومعنى شكله أى إعرابه ، والنظير الشبيه ، ولا خفاء فى أن قبل العين هو الفاء ، والفاء لا يخلو من أن يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً .
وعلى كل حال فالعين تتبع الفاء فى إعرابها نحو : ظَبِيَّةٌ وَظَبِيَّاتٌ ،
وأنشدوا :

بِاللَّهِ ظَبِيَّاتٌ لِلْعَاقِ قُلْنَ لَنَا

لَيْلَى مَنْكِنِ أُمِّ كَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

والمضموم : كَبْسُورَةٌ وَبُسْرَاتٍ ، البسرة واحدة التمر قبل إرطابه ، والمكسورة نحو : كسرة وكسرات . ويشترط أن يكون اسماً لئلا يدخل فى ذلك الصفات : كصعبة وصعبات .

وأن يكون الاسم ثلاثياً فلا يكون ذلك فى غيره نحو : خَزْنِقِ عِلْمِ امْرَأَةٍ ، وهى أخت طرفة الشاعر ، وقياس جمعها خرنقات ، ولا يكون الاسم الثلاثي إلا صحيح العين ، لامتناع ذلك فى نحو : فاقّة وناقات ، ولا يكون فى متعرك للعين كشجرة وشجرات .

توضيح :

وليس يختص بهذا المختصم بالفاء كما فى الأمثال لأن المجرّد عنها لذلك نحو :
دعد وهند وجل ، بضم الجيم اسم امرأة نقول : دعدات وهندات وجملات .

وَقَالَ ذَا فِي بَابِ بَيْضَةٍ وَفِي
كَحَلِيَّةٍ وَمَنْعُ زُبَيْةٍ قَوِي

ذا إشارة إلى الحكم السابق ، أى قلّ إلتباع الهمزة الفاء في موضعين .
الأول : باب بيضة وهو ما عينه وار أو ياء سا كنة ليست بمدّ ، فلا يدخل
في ذلك نحو : فيلة و ﴿ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَعْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ولا ناقة بما عينه ألف ، وأجازه
الإلتباع في باب بيضة ، وَجَوَّزَهُ قَلِيلٌ وَهُوَ لَفْظٌ لَهْذِيلٍ عَلَى مَا يَرَوَى عَنْهُمْ ، وَأَنْشَدُوا
فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْقَائِلِ :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَاجِعٌ مُتَأَوِّبٌ
رَفِيقٌ بَرَجَمُ الْمَفْكِينِ سَبُوحٌ

وهو يشبه فرسه في سرعة جريها بفخامة هذه صفتها .
الثاني : إن ما كان مثل حَلِيَّةٍ وِلْحِيَّةٍ مَكْسُورِ الْفَاءِ وَوَلَامِهِ يَاءٌ ، فَمَنْعُ إِتْبَاعِهِ
أَكْثَرُ النَّحَاةِ كَابْنِ مَالِكٍ وَسَيْبُوِيَّةٍ ، وَأَجَاذَهُ السَّهْرَاقِيُّ .
وقد سمع جرّوات بالإتباع وهو ثقيل جداً ، والافتقار فيه على
النقل أولى به .

الثالث : ممنوع ، ونقل بعضهم الإلتفاق على منعه ، وهو باب رُبَيْةٍ بضم الراء
المهملة أو معجمة ثم باء وبصده ياء ، فهو براء مهمل اسم لشيء من الحشرات ،
والسنور وبزاي معجمة للرابية من الأرض ، لا يعلوها الماء ، وليس هو من الرّبوة
بالراء المهملة والواو .

وكذلك الواوى من هذا الوزن ممنوع إلتباعه : كالرّبوة بضم الراء لفة في
فتحتها ، وقرئ بالضم في : ﴿ وَأَوْيِنَاهُمَا إِلَى رِبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ وعلى
كل حال فهذا أخف من إلتباع نحو : جرّوات .

وَلَا ضِطْرَارٍ بَعْدَ فَتْحِ نَدْرًا
سُكُونُ عَيْنٍ فَعْلَةٌ مِنْ زَفْرًا

وقد وقع تسكين عين المفتوح الفاء مما قد كملت فيه شروط الإنباع ، وذلك
لاضطرار الشعر نحو : فعلة من زفر ، أى زفرة وقياسها زفرات بفتح الفاء ، وقد
سمع تسكينها في قوله :

* ومالى بزفرات العشي يدان *

وَالْفَتْحُ وَالسُّكُونُ أَيْضًا حُمَلًا
فِي الْأَمِينِ إِلَّا إِنْ يَكُنْ فَتْحًا تَلَا

ثم إن العين إن كان ما قبله مفتوحا فقد مضى حكمه ، وإن كان قبله كسر
أو ضم فيجوز فيه الإنباع كما مر ، ويجوز فيه إبقاء العين على ما كانت عليه
من السكون فتقول : هِنْدَاتٌ وَجُمَلَاتٌ بِسُكُونِ النُّونِ وَالْمِيمِ .
ويجوز فيه وجه ثالث : وهو أن تخفف للعين بالفتح فيقال : هِنْدَاتٌ وَجُمَلَاتٌ ،
وهذان الوجهان اللذان هما للفتح والسكون لا يمنعان في نحو : رُبُوبَةٌ وَزُبُوبَةٌ بضمهما
وجرورة وجلية بكسرهما بل يمنع في ذلك الإنباع وحده ، والله الميسر .

باب جمع تكسير القلة

أَفْعَلَةٌ أَفْعَالٌ أَفْعُلٌ مُّجْمَعٌ
بِهَا مَقْلَلٌ وَمَعْلَلَةٌ مُّسَمِّعٌ

جمع التكسير جمان: جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من الاثنين إلى العشرة ،
وما عدا ذلك فهو جمع للكثرة .

فأما جمع القلة فهو منحصرٌ في أربعة أوزان لا يتعداها ، وهي : أَفْعَلَةٌ
كَارِغِفَةٌ ، وَأَفْعَالٌ كَأَسِيَّافٍ ، وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ ، وكل من هذه الثلاثة مقيسٌ
في بابها كما سيأتي إن شاء الله .

والرابع : فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين ، وهو مسموعٌ محفوظٌ بالنقل
لا يقاس عليه نحو : فَعِيَّةٌ وَشَيْخَةٌ وَغِلْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، جمع فَعِيٌّ وَشَيْخٌ وَغِلَامٌ وَصَبِيٌّ .

وَاللِّثْلَاثِيُّ اسْمًا الْأَفْعَالُ ضَعُ
لَهَا مِثْلَ فُلْسٍ ذَا لِأَفْعُلٍ وَقَعُ

للثلاثي إن كان اسماً فله على تفاوت حركاته وزن أفعال مقيساً فيه إلا فيما
سيأتي ذكره إن شاء الله ، وسواء كان ذلك صحيح العين أو معتلها : كثوب
وأثواب ، وفرس وأفراس ، وعنب وأعناب وإلى غير ذلك من أوزانه ، وهو
في باب رطب وأرطاب قليل كما سيعاد إن شاء الله .

ويستثنى من ذلك الوزن أفْعُلٌ بضم العين باب فُلْسٍ ، وهو ما كان اسماً
بوزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو : فُلْسٌ وَكَلْبٌ وَظَبِيٌّ وَدَلْوٌ ، فيقال فيها :
أَفْلُسٌ وَأَكْلَبٌ وَأَظْبٌ وَأَدْلٌ ، أصلهما أَظْبِيٌّ وَأَدْلُوٌّ بضم الباء ولللام فَعْلٌ بهما
كما سيأتي ذكرهما إن شاء الله في باب الإبدال لأنه هو الموضوع لذلك .

والمجموع بأفعل لا يكون إلا صحيح العين غالباً كما في المثل ، وقد سمع شاذاً نحو : أقوس وأعين وأثوب ، والأفعال أولى بهذا ، وقد سمع الأفعال أيضاً في باب فلس : كفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد ، وقد جاء أيضاً أفعل مكان أفعال كرجل بالكسر وأرجل ، ورُكن بالضم وأركن وفيه على القياس أركان .

وَأَفْعُلُ لِاسْمِ مُؤَنَّثٍ وَعَدَّ

أَحْرَفِهِ أَرْبَعٌ وَالثَّلَاثُ مَدَّةٌ

ويجمع أيضاً بأفعل كل اسم مؤنث رباعي بشرط أن يكون ثالثة من مدّة زائد نحو : يمين وعناق ، كسحاب اسم الأنتى من المعز ، ومنه في المثل : العنوق بعد البوق ، يضرب المفتقر بعد الغنى ، ويقال في الجمع : أيمن وأعناق .

وأما ما لحقته تاء التانيث فلا يجمع إلا على فعائل كما سيأتي إن شاء الله .

وَإِنْ يُذَكَّرُ فَلَهُ أَجْمَلُ أَفْعَلَةٌ

وَرُبَّمَا نَقَلًا أَنِّي أَعْمَلُ لَهُ

أفعله بكسر العين مطرد في اسم مذكر رباعي ثالثة مدّة نحو : قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، ولربما يستغنى عن ذلك بغيره نحو : كتاب وكتب ، ولربما حفظ فيه نقلاً أفعل نحو : شهاب وأشهب .

وَقِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ تَنَابُؤًا

وَهَاكَ مَا الْأَوَّلُ فِيهِ غَالِبًا

قد يتناوب جمع القلة وجمع الكثرة ، فيكون جمع القلة في بعض المواطن نائباً عن جمع الكثرة ، وجمع الكثرة في مواضع مستغنى به عن جمع القلة ، وسنذكر شيئاً من تفصيل ذلك إن وفق الله .

ولا خفاء في أنه قد ينطق في عدم اللبس بجمع التلّة ، والمراد الكثرة ،
كقوله تعالى : ﴿ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ ﴾ وليس المراد أنه عشر نعم أو أقل ، وذلك
ظاهر وبهذا يراد قوله الخالف ، والله الهادي في سبيل الخير والبر
وسنبدأ بذكر الأول إن شاء الله .

كَعْنَبٍ وَإِبِلٍ وَعَعْضُدٍ
وَعَعْنُقٍ وَشَاعٍ فِي كَعْبِدٍ

هذه الأوزان كلها لا تجمع غالبًا إلا جمع قلة ، وهي أربعة أوزان :

الأول : فَعَلَ بِكَسْرٍ ثُمَّ فَتَحَ ، نحو : عَنبَ وَأَعْنَابَ .

الثاني : فَعَلَ بِكَسْرَيْنِ كَأِبِلٍ وَأَبَالٍ .

الثالث : فَعَلَ بِفَتْحٍ ثُمَّ ثُمَّ كَعَضُدٍ وَأَعْضَادٍ .

الرابع : فَعَلَ بِضَمَّتَيْنِ كَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ .

والخامس : بَابِ كَعْبِدٍ وَهُوَ مَا وَزَنَهُ فَعَلَ بِفَتْحٍ ثُمَّ كَسَرَ : كَعَفْزِدٍ وَأَعْفَازِدٍ ،

وكَعْبِدٍ وَأَكْبَادٍ ، ومختلف في هذا الأخير ، هل يقاس فيه غير جمع التلّة ؟ وسيمتد

إن شاء الله .

تَوْضِيحٌ :

قال الناظم : إن هذا مما يختص به جمع التلّة غالبًا احترازًا عما جاء في بعض

الأوزان من غيره ، نحو : ضَلَعَ بِوِزْنِ عِنَبٍ ، والجمع أَضْلَعُ وَضُلُوعٌ ، ونحو :

سَبَعُ كَعَضُدٍ ، والجمع سَبَاعٌ .

تنبيه ثان :

ذكر العاظم هذه الأوزان التي بوزن عنب وإبل وعجز وعنق وكتف ، ولم يذكر أنها تجمع جمع قلة ، فإذا لا يدرى على أى وزن هي من جموع القلة .

والجواب : قد سبق أن ما كان ثلاثياً فهو بوزن أفعل إن كان مفرده بوزن فعل كفلس وغير ذلك فه أفعال ، فهذه من باب أفعال على القياس السابق بذلك اكتفى .

وَإِقْبَاءٍ وَزِمَامٍ أَنْفِئَةٍ

وَكَأُلٍّ مَا ضَاهَاهُمَا ذَلِكَ لَهُ

قبا، وزمام وزن الأوّل منهما فعّال بفتح الفاء ، والثاني فعّال بكسرهما ، ويضاهيهما أى يشابههما كل ما كان من بابهما ، وهما من باب ما ذكر سابقاً أنه يطرّد فيه وزن أفعله . وضابط ذلك كما سبق : أنه اسم رباعيّ مذكر ، ثلثه مدّة وزاد في باب قبا، وزمام شرطان :

الأوّل : أن تكون المدّة ألفاً كما تراه في قبا، وزمام .

الثاني : أن يكون اللام معقلاً كقبا، أو مضاعفاً كزمام ، فيجمع لازماً بأفعله نحو: أقبية وأكسية في جمع قبا، وكساء ، وأزمة وأبئة في جمع زمام وبقات بموحدة ومثناة فوقية أى الزاد والجهاز ، ومقاع البيت ، وقد شدّ عنان وعنن والأكثر أعنة وكذلك أن لو مُمى باسم بهاء بالخيم فالجمع أبهية على القياس إذ لا فرق .

وَجَمْعُ كَثْرَةٍ لِلغَيْرِ مَا مَضَى
كصُرْدٍ وَكَالغَلَالَةِ اقْتَضَى

غير ما مضى في جمع التثنية فله جمع الكثرة بضم الكاف أى الكثرة بالفتح ،
وقد تكسر هذه ، وباب الكثرة يختص بغير ما مضى كما سيأتى إن شاء الله في
مواده ، إذ لا يسعه الحصر لانفراده بالصفات كلها غالباً كما رأيت في جمع التثنية ،
مشرطاً أن يكون كله اسماً إلا ما نقل نحو : شيخ وشيخة وأشياخ .

وينفرد التكثير أيضاً بجمع كل ما كان جمعه فاعلاً ، وستجد من ذلك
في موضعه ما يفنيك إن وفقك الله لذلك ؛ إنه كريم .

وقد استثنى الناظم نوعين مما مضى ، فذكر أنهما من خواص التكثير .
الأول منهما : صُرْد وهو من باب الأفعال ، وقد يفنى عنه التكثير غالباً ،
كما سيأتى ، وقد جاء فيه رطب وأرطاب .

الثانى : مشبه الغلالة وهو ما لحقته تاء التانيث مما حقه أن يجمع بأفعل قبل
دخولها ، فهذا تخصيص لبعض ما مضى في إطلاق النظم مما حقه أن يفرد عن تلك
الأبواب ، وسيأتى قياس جمعها إن شاء الله .

باب جمع الكثرة

فصل الأسماء

وَاطْرَدَ الْفُعُولُ فِي فِعْلِ سَمَاءَ

مُطْلَقٍ فَا وَفِي كَبَيْتٍ لَزِمًا

إذا كان الاسم بوزن فَعْلٍ بسكون العين مطلق الفاء، أي مفتوحها ككعب وفلس، أو مكسورها كحبل وضرس، أو مضمومها كبرد وجند، فهذا يطرد فيه فعول بضم الفاء نحو: كعوب وفلوس وحول وضروس وبرود وجنود، وهذا لازم إن كانت عين المجموع ياء نحو: بيت وجند جمعهما في الكثرة بيوت وجنود.

وَكَالْفُعُولِ لِلْفِعَالِ وَأَعْتَزَلَ

بَيْتٌ وَفِي عَادِمٍ فَتَّحِ الْفَاءُ قَلْبًا

قد سبق أن فعولاً مطرد في جمع اسم ساكن العين مطلق الفاء: وقد يشاركه في ذلك فعال بشرطين:

أحدهما: أن لا يكون من باب بيت أي مما أعل عينه بالياء كما سبق.

الثاني: أن تكون الفاء مفتوحة، سواء كان صحيحاً نحو: كعب وكهاب

وكعوب، أو مضاعفاً: كصك وصكك وصكوك، أو مقبلاً لانه كدلو ودلي ودلاء.

وفعال في غير مفتوح الفاء قليل نحو: رُمح بالضم ورماح، وذئب بالسكسر

مهموزاً وذئاب وقدح وقداح.

وَإِخْصُصْ بِهِ ثَوْبًا وَقَفًّا مَعَ مَا
ضَاهَاهُمَا وَالنَّقْلُ لَنْ يَنْعَدِمَا

فعل يخص باب ثوب ، وهو المعتل عينه بالواو ، ولا يدخل باب عود بالضم ،
قيل : ومنه جمع الريح بريح ، لأن أصله واوى ، وكذلك أيضاً باب قف
وهو باب لما كان مضاعفاً مضموم للفاء كقف وقفاف ، وخف وخفاف ،
وغش وغشاش .

والنقل لن ينعدبا بحتمل تأولين :

أحدهما : أن فعلاً لن ينعدم بالنقل فيما سبق منعه فيه ، وهو باب بيت ،
فقد سمع سياف وضياف .

الثانى : أن النقل ان ينعدم فى باب ثوب ، فقد سمع فوج جمع فوج .

وَفِي الصَّحِيحِ اللَّامِ يَأْتِي فِعْلُهُ

وَبَابُ عُودٍ لَازِمًا فِعْلَانُ لَهُ

فِعْلُهُ بِكسر الفاء وفتح العين يجمع به ما مضى ، وهو فعل مطلق الفاء ، أى
مفتوحها نحو ، غرد بغير معجزة لضرب من الكأمة ، وغردة ، أو كسر الفاء :
كقرد وقردة ، أو مضمومها ، وهو فى هذا أكثر نحو : قرط ودُرج وخُرج ،
وقرطة ودرجة وخِرَجة ، وقد يكون ذلك فى المعتل عيناً نحو : كبر وكبرة .

وأما باب عود فهو الواوى عيناً قبلها ضمّة نحو : عود وحوت . ويشترط

أن يكون قبلها ضمّة لئلا يدخل فى ذلك باب ثوب ، وفى هذا الباب أعنى باب

عود وحوت يلزم أن يكون الجمع منه على فِعْلَانِ بِكسر الفاء نحو : عيدان وحيجان

وقد جاء نحو : ثور وثيران .

وَشَدُّ نَحْوِ سُقْفٍ ظُهْرَانٍ
زَيْلَانٍ مَعَ ذُوْبَانَ مَعَ صِنْوَانٍ

ذكر في هذا البيت شيئاً من أوزان الشذوذ ، وأشار إلى غير المذكور بكلمة

نحو ؛ لأنّ النوادر كثيرة ، وقد ذكر منها في هذا البيت جملة أوزان :

أولها : فُعُلٌ بضمّتين نحو : سَقْفٌ بِالْفَتْحِ وَسُقْفٌ .

الثاني : فُعْلَانٌ بضمّ للفاء نحو : ظَهْرٌ وَبَطْنٌ بِفَتْحِ فَائِهِمَا وَظُهْرَانٌ وَبُطْنَانٌ .

الثالث : فِعْلَانٌ بكسر الفاء في جمع فَعَلٍ بِالْفَتْحِ نحو : جِحْشَانٌ وَرَيْلَانٌ

جَمْعُ جِحْشِ أَيْ وَالدِّجَارِ ، وَرَأَلٌ بِرَاءٍ مَهْمَلَةٍ ثُمَّ هَمْزَةٍ وَالدِّنْعَامِ أَوْ حَوْلِيهِ .

الرابع : فُعْلَانٌ بضمّ الفاء في جمع فَعَلٍ بِالْكَسْرِ نحو : ذُئْبٌ وَذُوْبَانٌ ،

وَصِرْمٌ وَصِرْمَانٌ ، الصَّرْمُ الضَّرْبُ وَالْجَمَاعَةُ .

الخامس : فِعْلَانٌ بكسر الفاء في جمع فِعَلٍ بِالْكَسْرِ نحو : صِنْوَانٌ وَقِنْوَانٌ

جَمْعُ صِنْوٍ وَقِنْوٍ ، وَقَدْ يَضُمُّ فَاءُ فُعْلَانٌ فِيهِمَا .

وَفَعْلَةٌ لَهُ فِعَالٌ وَفِعْلٌ

لِفَعْلَةٍ . وَفَعْلَةٌ لَهُ فُعْلٌ

وَفَعْلَةٌ بِالْفَتْحِ قِيَاسُهُ الْمَطْرَدُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى فِعَالٍ بِكسرِ الفاء ، سواءً كانت

صَغِيحَةً : كَتَقْصَمَةٌ وَقِصَاعٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ ، أَوْ مَعْتَلَةٌ الْعَيْنِ نَحْوُ : خَيْمَةٌ وَخِيَامٌ ،

وَضَيْمَةٌ وَضِيَاعٌ ، أَوْ مَعْتَلَةٌ اللّامِ : كَطَبِيئَةٌ وَطِبَاءٌ ، وَرَكْوَةٌ وَرِكَاءٌ ، الرُّكْوَةُ زَوْرُقٌ

صَغِيرٌ ، أَوْ مُضَاعَفَةٌ نَحْوُ : دُبَّةٌ وَدِبَابٌ ، وَفِعَالٌ بِكسرِ شِيمٍ فَيُفْتَحُ مَطْرَدٌ فِي فِعْلَةٍ

بِكسرِ الفاء : كَبَقْرَبَةٌ وَقُرْبٌ ، وَلَقِيعَةٌ وَلَقِيعٌ ، وَقِيَمَةٌ وَقِيمٌ ، وَحِايَةٌ وَحَلِيٌّ ،

وَهَمَةٌ وَهَمٌ .

وَأَمَّا فَعَلَةٌ بِضَمِّ الْفَاءِ، فَالْمَطْرُدُ فِيهِ فَعَمَلٌ بِضَمِّ نَحْوِ : غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ،
وَسُورَةٍ وَسُورٍ ، وَنَهْيَةٌ وَنَهْيٌ وَخَلَّةٌ وَخَلَّالٌ :

وَفِعْلٌ وَفَعْلٌ قَدْ تَقَلَّأَ

فِي فَعَلَةٍ وَاعْتَكِسَ وَجَاءَ كَأَنْخَلَا

قَدْ نَقَلَ فِي فَعَلَةٍ بِالْفَتْحِ فَعَلٌ بِكَسْرِ ، ثُمَّ فَتَحَ نَحْوِ : هَضْبَةٌ وَهَضْبٍ ،
وَحَلْفَةٌ وَحِلْفٌ وَبَدْرَةٌ وَبَدْرٌ ، وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ فِيهِ ،
وَجَاءَ فِيهِ فَعَمَلٌ بِضَمِّ نَحْوِ : كَنْبُوتٌ وَنُوبٌ ، وَقَرْيَةٌ وَقَرْيٌ ، وَقَدْ يَكْسُرُ قَافَهُ
قَرْيَةً ، وَدَوْلَةٌ وَدَوْلٌ ، وَقَدْ يَضُمُّ دَالَ دَوْلَةٍ وَقَدْ يَثَلُثُ فِي الْجَمْعِ .

وَاعْتَكِسَ أَيْ وَإِنْ فِعَالًا الَّذِي هُوَ مَقْبُولٌ فِي فَعَلَةٍ بِالْفَتْحِ ، هُوَ مَنْقُولٌ فِي فَعَلَةٍ
بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا نَحْوِ : لَقَعَةٌ بِالْكَسْرِ وَلِقَاحٌ ، وَبَرْمَةٌ بِالضَمِّ وَبَرَامٌ ، وَهُوَ فِي
الْمَضَاعِفِ كَثِيرٌ كَقَتَبَةٌ وَحَبَّةٌ جَمَعَهُمَا قَبَابٌ وَخَبَابٌ ، مَعَ قَيْبٍ وَحَيْبٍ .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْمَقْبُولُ فَعَمَلٌ وَهُوَ الْغَالِبُ كَمَا مَضَى . وَضَبَطَ الْحَلْيَ فِي الْبَيْتِ
بِضَمِّ الْحَاءِ بوزن فَعَلٍ فِي جَمْعِ حَلِيَةٍ بِالْكَسْرِ ، وَجَمِئُهُ فِي الْمَقْتَلِ لِأَمَّا كَمَا فِي الْمَثَلِ
نَحْوِ : حَلِيَةٌ وَحَلْيٌ ، وَالْكَسْرُ هُوَ الْمَقْبُولُ ، وَقَدْ يَجِيءُ فِعُولٌ فِي فَعَلَةٍ بِالْفَتْحِ نَحْوِ : بَدْرَةٌ
وَبَدُورٌ ، الْبَدْرَةُ جِلْدَةُ السُّخْلَةِ .

وَفِي فَعَلَةٍ بِالضَمِّ نَحْوِ : حَبُوزٌ جَمْعُ حُبْزَةٍ بَرَايَ مَعْجَمَةٍ ، أَيْ مَعْقَدِ الْإِزَارِ ،
وَهَذَا نَادِرٌ .

وَبِفِعَالٍ فَعَلٌ وَفَعَلَةٌ

لَا مُضْمَنًا وَاللَّامُ لَا مُعَلَّلَةٌ

فَعَلٌ بِالتَّحْرِيكِ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ غَالِبًا : كَجَبِيلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ ، وَقَلَمٌ

وقلام ، وكذلك فُعلة بالتحريك أيضاً : كرقبة ورقاب ، وشجرة وشجار ، ويستثنى
وثمره وثمار من ذلك أن لا يكون مضاعفاً : كطلل وطلول ولا معقل اللام كعصى
وعصى ، ولا كتفناة وحصاة وإبضاة ولا كدواة ، وقد جاء أمة وإماء .

وَنَحْوُ تَاجٍ بِأَبِهِ فِعْلَانُ
وغير ذلك انقل عنهم ذكران

تاج من باب فعل المحرك لكنه معقل للعين مجرد عن تاء التانيث ، وهو
ما كان من بابه ، أى اجتمع فيه هذه الشروط ، فجمعه المطرد فيه : فعلان بكسر
الفاء نحو : تاج وقاع وقيمان وتيجان وحيقان .

وإن لحقته تاء التانيث فليس هو من هذا الباب نحو : ناقة وساحة ، فإنهما
قد يجمعان على ناق ونوق ، وساح وسوح ، وقد تجمع ناقة على نياق وغير ما ذكر
في النظم فليس بمقيس ، بل هو محفوظ بالسمع كأسد وأسود وأسد بضميتين ،
وكان أصله أسوداً وأسد بالضم وتسكين العين ، وكان مخفف أسد بضميتين
وفعلان بالضم نحو : ذكر وذكران وأسد وأسدان إلى غير ذلك من النوادر .

وَفَعْلٌ فِعْلَانُ فِيهِ مُطْرَدٌ
وَكَثُرَ الْقَوْلُ فِي بَابِ كَبِدٍ

فعلان بالكسر مقيس في فعل بضم الفاء وفتح العين كضرد اسم لطائر
معروف ، والجمع صردان ، ونفر بنون معجمة وراء مهمله اسم للبلبل ، والجمع
نفران وفعلان يختص بهذا الباب ، فلا يجمع بغيره من الأرزان غالباً ، وقد ندر
بغيره نحو : ربع وأرباع ورباع كالجمال وجمال الربع كصرد : الفصل بنتج
في الربع .

وأما قِيلَ بفتح ثم كسر فبجاءه فعول نحو : كَبُودٌ ووعول ، ونموز في جمع
كَبِدٍ ووعِلٍ ونَمِرٍ . وفعول في هذا الباب كثير خلافاً لبعضهم ، فقد زعم أن أفعالا
لا يختص به كأكتاف . وظاهر الألفية أن فعولا هو المختص به ، وقد جاء فيه
نَمِرٌ بضمين وكتفة بكسر ثم فتح فوادِر .

وَقِسْ عَلَى كَوَاهِلٍ دَوَانِقِ
فَوَاطِمِ قَوَاصِحِ زَوَارِقِ

واطرد وزن فواعل جمعا في خمسة أمثال :

الأول : في جمع اسم لذكور غير عاقل ، وهو بوزن فاعل نحو : كاهل وكواهل ،
وعائق وعواتق .

الثاني : في اسم مذكور غير عاقل ، وهو بوزن فاعل بفتح العين نحو : خام
ودائق ، وخواتم ودوانق ، وتسكسر عين مفردهما ، ويقال فيهما خاتام وداناق ،
وجمعهما في هذا الأخير خواتيم ودوانيق .

الثالث : أن يكون بوزن فاعلة كفاطمة وفواطم .

الرابع : أن يكون بوزن فاعلاء بكسر العين والمد : كقاصعاء وناقعاء ،
وقواصع ونوافق . للقاصعاء بقاف ومهملتين جُمر يدخله اليربوع ، والناقعاء
بنون وفاء وقاف ، قال في القاموس : إنها إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظمر
غيرها ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فانفق .

الخامس : فوعل نحو : جواهر وجواهر ، وزورق وزوارق .

وَفُعْلٌ لِمَا لَهُ تَقَدُّمًا

أَفْعَلَةٌ لِأَحَيْثُ فِيهِ التَّزِمَا

قد سبق في جمع القلة أن أفعله مطرد في كل اسم مذكر رباعي ثالثة مدّة ، نحو : قذال وأقذلة ، وعمود وأعمدة ، ورغيف وأرغفة ، وما شابه ذلك .
وفي جمع كثرة هذا الباب يطرد فعل بضمّتين نحو : قذال وقذّل . وحمار وحمُر ، وقراد وقرد ، وقضيب وقضب ، وعمود وعمُد .

ويستثنى من ذلك ما يختص به أفعله ، وهو ما يكون معتل اللام ، أو مضاعفا بشرط أن تكون المدّة ألفا كما مضى في نحو : كساء ، وأكسية ، وزمام وأزمة ، ففي هذا يستغنى بجمع القلة ، ولربما أغني فعل في فعال بالكسر : كجدار وكتاب ، وجدر وكتب . وليس المراد أن أفعله لا يكون في باب كتاب ، فقد جاء نحو : حمار وأحمرة . ولربما غلب أفعله في بعضها بالنقل كزمان ومكان ، وأزمنة وأمكنة ، ونحو : أزمان وأزمن وأمكن شواذ نحو : اغزال وغزلان ، بالكسر مما لا يلتفت إليه لقلته ، وكذلك قعدان بالضم في جمع قعود . كعمود وفيه قعد على القياس .

وَفِي فَعِيلٍ مَعَهُ فُعْلَانُ

وَأَفْعَالٍ غَالِبًا فِعْلَانُ

استثنى مما تقدم أن جمعه على فعل وجهين :

الأول منهما : أن يكون بوزن فعيل ، فإن لهذا جمعين : فعل كما تقدم ومعه فعلان بالضم كقضيب وكثيب ورغيف ، وكثب وكثبان ، ورغف ورغفان ، ونصب وقضبان ، وكلا الوزنين فيه مطردان ، لأنهما فيه مستعويان ،

ولربما انفرد أحدهما بالتماع : كظلم وظلمان ، وسرير وسرر . وقد سمع نحو : ظلمان بالكسر ، وأنصباء ، وأفائل في جمع ظلم أي ذكر النعام ونصيب وأفيل أي ابن مخاض ، وكذلك أصيل وأصائل ، وفيه على القياس أصل وأصلان .

الثاني : فعأل بالضم نحو : غراب و غلام ، فجمعه على فعلان بالكسر كغربان وغلطان ، وجمع غلام بهذا لاستعمال الأسماء كما قيل في عبد وأعبد ، وندر ضم حوران وزقان في جمع حواز بالمهملات أي ولد الناقة ، ساعة تضعه إلى أن يفصل عن أمه ، وقد تكسر جاء مفردة ، وقد سمع فيه حيران على القياس ، والزقاق بمجمة وقافين السكة وقد يؤنث .

وجاء فواعل نادراً في دواخ وعواثِ جمع دخان وعشان بمعناه ، وهو بعين مهمله وثناء مثلثة ، وفيه دواخين أيضاً ، وليس هو جمع دخان كرمان ، ولو كان كذلك لقيل دواخين ، ونقل عن بعضهم في جمع قراد قرد بضمتين ، وليس في القاموس إلا قردان على القياس .

وَكَفَعَالَةٍ لَهُ فَعَائِلٌ

وَقَوْلٌ فِيهَا اللَّتَاءُ مِنْهُ زَائِلٌ

كفعالة أي ما شابهها في كونه اسماً لمؤنثِ رباعي بمدة ثالثة : كسحابة ورسالة وذبالة ، وصحيفة وتنفوفة ، فهذا كله يجمع على فعائل : كسحائب ورسائل وذبائل ، وصحائف وتنفائف .

وإن كان هذا الاسم مجرداً عن تاء التأنيث ، فإن فعائل فيه قليل كشمال ، ولا أراه مطرداً في ذلك لقلّة المسموع فيه ، فلا يجمع به ما عدم السماع نحو : يمين وعناق : كسحاب وقيص على لغة التأنيث فيه ، وقد جاء نحو : صحف وسفن ونحو ذلك من النوادر .

وَمِثْلُ صَحْرَاءَ وَمَلْهُ أَرْضِي

له الفعالي والفعالي يُعطى

ومثل صحراء معنى لفظ أن يأتي أرضي وملهي لهما في الجمع فعال بفتح الفاء منقوصاً : كجوار ، وهو الأكثر ، أو فعالا بفتح الفاء مقصوراً وهو قليل ، والمراد من لفظ أرضي أنه يشابه ما بوزن فعلى وألفه للتأنيث ، وفي ذلك خلاف كما سيأتي في موضعه إن شاء الله .

وباب ملهى ما ألفه مقلوبة عن أصل ، ويقال في جمعها : أراطي وأراطي ، وملاهي أو ملاهي ، ويجوز أن يروى بالوجهين على القياس هذا ، في قول امرئ القيس :

• تَضِلُّ المَدَارِي فِي مِثْنِي وَمُرْسِل •

وأما فعلاء الممدود كصحراء فيجمع كذلك نحو : صحاري وصحاري ، وقتل القاموس في جمع رجل أو امرأة معطاء : معاطي ومعاطي ، والله أعلم . والوجهان في باب صحراء مطردان ، على أن فعالي مقصوراً هو الأكثر على ما ذكره بعضهم .

والوجهان في باب أرضي وملهي مطردان مع السيرافي ، سواء في المقلوب والملحق كما مضى . واختار بعضهم الوقوف على الضاع فيه ، والأظهر فيه أن الفعالي منقوصاً هو المقيس وحده في المتصور نحو : ملهى وملاهي ، ومُدَعَى

ومدائى ، ومعنى ومعانى . وهم جراً إلى آخرها ، واطراد ذلك فيه معلوم بالاستقراء ، وأما القصر فيه فهو قليل .

وكالصَّحَارِيَّ المَهَارِيَّ قَدْ سَمِعَ
وَبِالْفَعَالِيَّ كَكِرْمِيَّ جُمِعَ

وقد جاء في فعلاء وجه ثالث وهو فعآلى بتشديد الياء كما في انمط البيت وهو قليل كما في قوله :

• وقد أغدو على أشقر يحتمل الصحاريًا •

وقد نقل في جمع إبل مهريّة بالفتح نسبة إلى مهر بن حيلان فعآلى بتشديد الياء مع فعلاء منقوصاً .

وفعآلى والفعآلى بفتح الفاء وتشديد للياء مقيس في فعلى بتشديد الياء ، مما لا يجيء ياؤه للنسب نحو : كرمى وكراشى ، وبردى وبرادى ، وإنسى وأناسى . وقد جاء فيما يؤه للنسب كما ذكرناه في المهارى ، وفيه مهارى ومهار هكذا ذكر في القاموس .

وأما البردى بالضم فهو اسم لنبات .

ذكر الوصف

فِعَالًا اجْعَلْ فَعْلَةً وَفَعْلًا

وصفًا وشيخ بفعول أولى

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ بفتح الفاء منهما إن كانا وصفين، فهما يجمعان بوزن فعال بكسر
للفاء : كصعب وصعبة ، وسمح وسمحة ، وصعاب وسمح فيهما ، وإن كان ذلك
من باب شيخ أى معقل عيغه بالياء ، فإنه يجمع بفعول نحو : شيخ وضيف ، وضيعة
للأنثى بالتاء ، وقد تجرد ، والجمع شيوخ وضيوف .

وقد ندر فيه فعال نحو : ضياف هكذا مثل به ابن عقيل ، ولم أجده في القاموس
وفيه من النوادر نحو : ضيفان بالكسر ، ووغدان بالضم ، وورد بالضم في سكون
في جمع ورد وهو من الخليل الكميته والأشقر .

وقيل في جمع كهل : كهول وكهال وكهلان بالضم ، وكهل كركم :
وأما سَمَحًا فالأولى أنه جمع سمح قاله القاموس .
وغر بعضهم أنه جمع سمح فهو نادر .

فِعَالًا اجْعَلْ فَعْلًا وَفَعْلَةً

إن يسلم اللام وفُعْلٌ ذاك له

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ بالتحريك فيهما يجمعان بفعالا بكسر للفاء نحو : حسن وحسنة
وحسان بالضم جاء ونحو : أبطال ، وفي المعتل اللام يجيء نحو : فتى وفتيان ،
وكذلك فُعْلٌ بالضم له فعال نحو : عُفْر بمهملتين بينهما فاء للشجاع الجلد والشديد
الغليظ ، وجهه عفار ، وصلب وصلاب ، وحرّ وجرار ، وجاء أعفار وأحرار .

وَجَمَعَ فِعْلٌ قَلَّ بِفَعُولٍ

وَبَعْدَ ذَا فَانْتَفَى بِالْفُعُولِ

فِعْلٌ بِالْكَسْرِ يَجْمَعُ بِفُعُولٍ بِالضَّمِّ قَلِيلًا لَا غَايَبًا نَحْوُ : عَلَجَ وَعَلُوجٌ ، وَطَمَلٌ وَطَمُولٌ . الْعِلَاجُ لِلْكَافِرِ مِنَ الْعَجْمِ ، وَالطَّمَلُ الرَّجُلُ الْفَاحِشُ لَا يَبَالِي مَا فَعَلَ .

وَقِيلَ فِي جَمْعِ يَدَعُ ، أَيْ شَجَاعَ عَالِمِ كَرِيمٍ : أَبْدَاعٌ وَبُدْعٌ كَمُنُقٌ ، وَالْأُنْثَى يَدْعَةٌ وَالْجَمْعُ كَعَنْبٌ ، وَفِي جَمْعِ جَلَفَ أَيْ الرَّجُلِ الْجَانِي أَجْلَافٌ وَأَجْلَافٌ ، وَفِي جَمْعِ طَفَلَ أَطْفَالٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَالِ .

وبعد هذه الأوزان فلا ضابط لشيء مما تقتضيه قسمة الأوزان الثلاثية نحو :

ندس سريع الفهم ، ونقيض ، وزنهما فُعَلٌ بضم العين ، وقد تكسر فيهما ، ونحو : جنب بضمين وفَعَلٌ بضم ثم ففتح ، نحو : ختم أي حاذق في الدلالة ، وفيه ككثف وفَعَلٌ بكسر العين كفتح وفَعِلٌ بكسرتين كأبان أو أمة أو إيدٍ أي ولود والبليز أي القصير ، والمرأة الضخمة أو الخفيفة وفي لفظة إيدٍ لغتان ككثف وقنو ، قيل ولم يسمع غيرها بكسرتين وفَعَلٌ بكسر ثم فتح كسوى ، ومكاناً سوى بالكسر ويضم أي مُعَلَمٌ هكذا قاله القاموس ، فهذه الأوزان ونحوها مما يستأثر به السالم من المجموع إذ لم يسمع التكسر فيها غالباً .

وما سمع تكسيره فهو منقول نحو : يقط ونجد كعضد فيهما أي شجاع وأيقاظ

وأنجاد ، وسمع أيقاظ أيضاً وكأنه جمع يقظان ، ونحو : جنب وأجناب . وحكى عن بعضهم جناب وجنبان ، ولم يقس على شيء من ذلك والله الهادي .

وجمع يأتي أسمر وسمرا
فَقُلْ وَقَوْلَانِ يَجِيءُ كَثْرًا

السمرة لون بين السواد والبياض فيما يقبل ذلك ، والصفة المشبهة من ذلك
للمذكر أسمر والمؤنث سمراء .

والمراد أن أفعل الذي مؤنثه فعلاء بنلد ، كأجر وجرأ ، وأجر وغبراء ،
وأعمر وعمياء ، وقد مضى ذكر ذلك ، فهذا الباب جمعه المطرد فيه فَعَلَّ بالضم ،
سواء للمذكر والمؤنث كقولهم للفريقين : سمرٌ حمرٌ غيرٌ . صمٌ بكمٌ عمىٌ
فهم لا يَبْصِرُونَ .

وأما نحو بِيضٍ وَهَمٍ في جمع أبيض وبيضاء وأهيم وهيماء فأصله فَعَلَ
بالضم ، ثم كسرت الفاء لمجانسة الياء كما سيأتي في باب إن شاء الله الكريم : وقد
يكثُر في هذا الباب أيضا فَمَلَانِ بالضم كقولهم : سودان وبيضان وجران وقول
امرى التيس :

نِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارٌ نَفِيَّةٌ وَأَوْجُهُمْ بِيضُ الْمَشَاهِدِ غِرَانُ

وفاعلٍ أَعِلُّ لَامًا فَعَلَهُ

لَهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَعَلَهُ

إن كان الوصف بوزن فاعل فإن كان معقل اللام جَمَعَهُ فَعَلَهُ بضم الفاء وفتح
العين ، نحو : رام وداع ، وقاض ووال ، ورماد ودعاة وتضاة وولاية وهذا مطرد في
كل ما كان كذلك ، وإن كان صحيحاً لآمه فجمعه فَعَلَهُ بالتحريك نحو : كامل
وعامل ، وباز وفاجر ، وبائع وصائع ، وخائك ، والجمع : كَمَلَةٌ وَعَمَلَةٌ وَبَرَّةٌ وَفَجْرَةٌ
وباعة وداغة وحاكة ، وهو الغالب منه في المعتل العين .

وكذلك قال صاحب التاموس لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعقل العين
على فعلة إلا أن يصح موضع العين منه كخولة وخولة
وأما ما جاء منه معقلا كعباعة فلا أذكره لا طراد ، انتهى .
سادة جمع سائد ، وهو السيد أو دونه ، وايس هو جمعاً لسيد ، لأن وزن
سيد فعيل وعينه واو مدغمة في الياء كما سيأتي إن شاء الله ، وشذ نحو غاز وغزى
أصله فُعل ركع وتنوينه للموض مثل هدى .

كَذَاكَ فُعْلٌ وَفُعَالٌ وَمَعٌ

فَاعِلَةٌ مِنْ ذَاكَ كِلَاهُمَا وَقَعٌ

كذلك أى مثل فعلة بالتحريك فى اشتراط تصحيح اللام من فاعل المجموع به
فكذلك يشترط فى فعّال وفُعْل بضم فاءيهما ، وتشديد عيهما أن يكون المجموع
بهما وزن فاعل تصحيح اللام : كضارب وصائم ، وعاذل وقائم وجاهل ، وفى
الجمع : ضرب وضراب ، وصوم وصوام ، وعذل وعذال ، وقوم وقوام ،
وجهل وجهال .

وهذا الوزن أى فعل وفُعّال كلاهما واقعان فى فاصلة من ذأى من هذا
النوع للتصحيح اللام كما ذل وَعُذِّل وَعُذَّال ، وهكذا ما شابه ذلك من الأمثال .

وَمُطْلَقًا فِي ذِي آتٍ بِالْفَوَاعِلِ

كَذَاكَ أَبَا طَامِثٍ وَصَاهِلٍ

ذى إشارة إلى فاعلة المتقدم ذكرها ، فإنها تجمع بفواعل مطلقاً أى سواء
كان اللام صحيحاً أو معقلاً ، فهو مطرد فيهما وهو الغالب عليهما : كضاربة وبائة
ورامية ، وشابة من ضوارب وبوائع وروامى وشواب .

وكذلك أيضاً فواعل يجمع به باب طامث وهو ما كان بوزن فاعل لمؤنث مجرداً عن تاء الغائبة نحو طامث وحائض ، من طوامث وحوائض .
وأما حَيْضُ فالأولى أنه جمع حائضة ، وكذلك فواعل مطرد ، أيضاً في باب ضاهل وزن فاعل وصفاً لمذكر غير هائل نحو : حَصْنُ صواهل ، وَحُرْمٌ فواحق ، وغربان فواحق ، وما شابه ذلك من الأمثال .
وأما نحو فوارس وسوابق فمن اللشواذ .

وَفَاعِلُ الْعَاقِلِ إِنْ دَلَّ عَلَى

غَرِيزَةٍ يَكْثُرُ فِيهِ فِعَالًا

وإن كان وزن فاعل وصفاً لعاقل ، دالاً على معنى غريزة بغين وراء مهملة ، والأخيرة معجمة أى معنى عقل ، فإنه يجمع على فعلاء بضم ثم ففتح نحو : عاقل وعالم ، وعارف وشاعر ، وصالح وناصح ، وهم فعلاء علماء عرفاء شبراء صلحاء نصحاء .

وأما جهلاء فمحمول على علماء وهذا فيه كثير ، وفعال فيه أكثر نحو : نحو : علام وعقال ، وفعل دونه نحو : ناصح ونصح ، وفعل في غير العاقل أكثر كطيور حوتم ، ووقع ، وخيول سهل ، وغربان نقي إلى غير ذلك من أمثاله .

ذَا فِعِيلٌ فَاعِلٌ لِلْعَاقِلِ

لَيْسَ مُضَاعَفًا وَلَا ضَاهَاً وَلِي

ذا إشارة إلى فعلاء ، فهو مطرد في الصفة إذا كانت بوزن فعيل ، وكان فعيل بمعنى فاعل ، بشرط أن يكون وصفاً لعاقل نحو : كريم وبخيل وعظيم وشريف إلى غير ذلك من أمثالها ، فجمعها : كرماء وبخلاء وعظماء وشرفاء .

ويستثنى من هذا الباب أن لا يكون مضاعفاً كشديد ولا معتل اللام
كولى ، وسيأتى ذكرهما إن شاء الله .

وشرط ثالث : أن لا يكون معتل العين كطويل ، وسيعاد ذكره إن
شاء الله .

وَاجْعَلْ لِّدِينِ أَفْعَاءٍ وَارْتَضَى
مُطْلَقًا الْفِعَالُ لَا فِي كَرَضِي

ذين إشارة إلى المضاعف والمعتل اللام ، وهو باب وليّ ، فإن جمعهما أفعاء
نحو : شديد وحبيب وعزيز وشحيح وصحيح .

وفي الثانى نحو : ولى وسخى ونبي وغنى ، فهم أشداء وأحباء وأعزاء وأشحاء
وأصحاء وأولياء وأسخياء وأنبياء وأغنياء .

وقد جاء فى المضاعف أفعة نحو : أدلة وأعزة وأشحة ، وأما فعال فهو جمع
فعل مطلقاً أى سواء كان لعامل أو غيره ، وسواء كان مضاعفاً أو لا نحو :
كريم وكرام ، وعظيم وعظام ، وشديد وشداد ، وخفيف وخفاف ، فهو فى العاقل
كرجال كرام ، وفى غيره كما فى قوله جل من قائل : ﴿ وَيُرْسِلُ السَّحَابَ الثُّقَالَ ﴾
ولا يدخل فى الإطلاق باب قتيل مما فعيله بمعنى مفعول ، لأن هذا الباب مفعول
لفعل بمعنى فاعل .

ويستثنى منه نوع واحد وهو أن لا يكون معتل اللام ، وهو المراد بشبه
رَضَى ، فإن هذا يتقصر فيه على أفعاء كما مرّ نحو : رضى وأرضياء .

وَاجْمَلُهُ فِي التَّائِيثِ كَالْمَذَكَّرِ
وَعَيْرُهُ فِي كَطَوِيلٍ أَحْظَرِ

الهاء في اجمله ضمير يرجع إلى فعال المقدم ذكره ، والمراد أن وزن فعال
كما كان جمعا لفعيل ، إذا كان وصف فاعل ، فكذلك يطلق أيضا في فعيلة نحو :
كريمة وثقيلة وخفيفة وعظيمة ، فهن كرام وثقال وخفاف وعظام .

ويستثنى من ذلك المعتل اللام نحو : عينه كما استثنى في فعيل ، ثم إن الفعال
يستأثر أيضا بما عينه واو نحو : طويل وقويم ، وطويلة وقويمة ، والجمع طوال
وقوام ، وأما ما كان مثل هين فهو فعيل وأهوناء فيه منقول .

وَفِي فَمَيْلَةٍ قِسِ الْقَمَائِلِ
وَعَيْرَ مَا ذَكَرْتَهُ كُنْ نَاقِلًا

فميلة مطرد في جمعه نائل مطلقا ، أى سواء في الصحيح نحو : كريمة
وعظيمة ، أو المضاعف نحو : شديدة وحبيبة ، أو ما عينه واو نحو : طويلة ،
وما اعتل لامه نحو : دنية ، وفي الجمع كرائم وعظام وشدائد وحبائب وطوائف ،
ويفتح ما قبل لامه في المعتل اللام نحو : دنيا كما سيأتى بيانه .

وغير ما مضى فقد أتى بالنقل نحو : نذير ونذر بضمين ، وسدس وسدس ،
وثنى وثنى ، وقد يخفف بإسكان فيقال : سدس وثنى . ونقل أفعلاء في غير
المضاعف كصديق وأصدقاء ، وشذ فملاء في المعتل اللام في تقي وتقواء ، وسرى
وسرؤاء ، وزوى هذا الأخير عن الفراء .

.. وشذ نحو : شريف وأشرف ، وأما سُرارة في جمع سرى فقد قيل : إنه

اسم جمع .

وقيل في جمع صبي : أصبِيَّةٌ وَأَصْبِرٌ ، وصبوةٌ وصِيبِيَّةٌ ، وصبيانٌ وصهوانٌ ،
وقد تضمن هذه الثلاثة ، وشذ ظروف في جمع ظريف ، وقيل هو جمع ظُرُفٍ
كغندر فهو جمع جمع ، أو هو جمع على تنكير حذف الزائد منه أو هو
كالذاكير .

الوجهان الأخيران ذكرهما صاحب التاموس ، ومعنى قوله : أو هو كالذاكير
أن الذاكير في جمع ذكر بالتحريك ، كأنه جمع مذكارة ، وإن لم يستعمل ،
وأما خلفاء فجعله جمع خليف أولى ، وإن كان الأشهر خليفة ، وشذ نظائر وكرائه
في جمع نظير وكريه وهو جمع كرية أصح عندى .

وَفِي نَعِيْلٍ كَقَتِيْلٍ جُمْلًا
فَعَلَىٰ وَمَا ضَاهَىٰ عَلَيْهِ جُمْلًا

قد مضى الكلام على فعيل إذا كان بمعنى فاعل ، فإن كان بمعنى مفعول فهذا
بابه فأقول : إن كان فعيل بمعنى مفعول ، فإن كان مثل قَتِيلٍ ، أى مما دل على
هلاك ، أو ما فى معناه ، فإن جمعه فعلى بكسر الهمزة ، نحو : جريح وجرحى ، وقتيل
وقتلى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما شابه ذلك فى معناه ، أى فى دلالته على
هلاك أو شبهه .

وإن لم يكن على وزن فعيل بمعنى مفعول وذلك كمرضى ومرضى ، فإنه فعيل
بمعنى فاعل أو على وزن فاعل نحو : هالك وحلكى ، فإنه فعيل بمعنى فاعل ،
أو على وزن فعيل نحو : ميت وموتى أو على فعيل بكسر الهمزة نحو : زَمِنَ وزَمْنِي ،
أو على وزن أفعل : كأجرب وجربى ، أو على وزن فعلان نحو : سكران
وسكرى ، وقرى به : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسَكَرَىٰ ﴾ .

وقال بعضهم : إن سكرى فيه هو أنثى سكران . والجمع يؤنث .
وأما كَيْسَى في جمع أ كَيْسٍ فهو محمول على ضده ، أى سَحَقَى في جمع
أحق .

توضيحٌ :

اعلم أن هذا الحمل ليس مطرد ، فلا يقال : سقمى في جمع سقيم كما قيل مرضى ،
وقد يشعر بذلك لفظ اللبث ؛ إذ لم يجعل لشيء من ذلك أصلاً بضم . ثم فتح مثل
كرماء .

الثالث : إن لم يبدل على معنى هلاك فلا يجمع جمع التـكسر ونحو : سميد
في لغة سعد بضم السين ، وأما بفتحها فجمعه مثل جمع كريم وكرماء .

الرابع : أن ما انتقل إلى الاسمية : كذبيحة ونطيحة ، فليس هو من هذا
الباب ، فإن قيل ذبيح بمعنى مذبح فجمعه ذبْحَى على التقياس .

وَفِي فَعُولٍ صَحَّ لَأَمَّا فَعُلُ

وَمِثْلُهُ بَابُ دِلَاتٍ يُجْمَلُ

فعل بضمّتين هو المطرد في جمع فعول إذا كان صحيح اللام كصبور
وشكور ، وكفور وضروب ، ورسول وغفور ، ونجور في الجمع : صبرٌ شكورٌ
كفورٌ ضربٌ رسلٌ غفورٌ فجرٌ . وشذوذٌ ككرماء في جمع ودود .

وأما المعتل اللام : كدوّ فقد اقتصر فيه على أعداء ، وأما باب دِلَاتٍ وهو
بوزن فعال بكسر الفاء ، شترك بين المذكر (المؤنث) ، مثل فعول فجمعه أيضاً فَعُلُ

كجمع فعول كقولهم : جمل أو ناقة دلات ، أى ضريع ، وكِنَاز أى مكثز
اللحم ، وامرأة أو رجل إسكاع أى قليل اللحم ، فهم أو هن دُلَّتْ كُنُزُ
لُكُعُ .

وَكَعْجُوزٍ بِأَبِهِ فَعَائِلٌ
وَكَهَجَّائِنِ بِنَقْلِ حَاصِلٍ

فَعُولٌ إِذَا كَانَ وَصْفًا مَخْتَصًّا بِالْمَوْثُوثِ مَجْرَدًا عَنِ تَاءِ التَّانِيثِ : كعجوز
وتحوص ، من عجائز ونحائص ، النحوص بنون ومهملتين من الأثر : ما لا ولد لها
ولا لبن ، والناقة الشديدة السمن كالنحيص ، وأما هجائن في جمع ناقة هيجان
ككتاب فهو منقول ، وقد يكثر في جمعه وزن مفردة فيقال : ناقة هيجان ، وإبل
هيجان ، أى كرائم ، ودرع دلانص ودروع دلاص أى سوانج ، وليس ذلك
مطرداً فيه ، وكان أصل قياسه فُعُلٌ بضمعين كما سبق في دات وكنز .

ثم إن كان فعولاً وصفاً غير مختص بالموثوث بل مشترك ، كفروق فجمعه
فُرُقٌ ككتب ، ولا يجمع على فعائل ، فإن لحقته تاء للتأنيث فقل ففوقه
فجمعه على فروقات لا غير .

وَلِفِعَالٍ وَفُعَالٍ فُعُلٌ
أَوْ لِلذُّورِ مُعَلَّاهُ يُجْمَلُ

روى عن سيبويه أن جمع فَعَالٍ أو فُعَالٍ بضم الفاء وفتحها فَعَلٌ بضمعين ،
سواء كان للمذكر : كجواد بالفتح وجمد ، وللمؤنث نحو : نوار وعوان ،
نور وعون بالضم أصلهما بضم ثانيهما ، فنخف فبقى ساكناً ، وشذ نحو : فرس
جواد وجياد ، وقيل في رجل : جواد وجوود بضمعين .

وقد يحىء للمذكر فعلاء نحو: جبان وجبناء ، ويقال في الأنتى جبان أيضا ،
وقياس الجمع جبن وإن لم يسمع ، ويقال جبانة فقياسه جبانات .
وأما فمال بالضم نحو: رجل شجاع ، والجمع شجع بضمين شجعا ، كشرفاء ،
وشجاع ككتاب للفريقين أى المذكر والمؤنث ، وكأنه جمع شجيع وشجيمة ،
ككرم وكريمة ، وهم شجمان بضم الشين وكمرها ، وهن شجائع وكأنه
جمع شجيمة ، وبثلاث شين شجاع : وحى شجاعة بالثلاث أيضا ، وهن شجع
بضمين أيضا .

وقيل في جمع بهاد بالضم بعد بضمين : وجاء بعدان بالضم ، وقال بعضهم :
الظاهر أن فعالا بالضم مبالغة فعيل في المعنى ، فطوال أبلغ من طويل ، وبهاد
وخفاف أبلغ من طويل وخفيف ، وإذا أردت زيادة مبالغة شددت العين فقلت :
طوال وخفاف ، قلت : فعلى هذا فإن فعلاء وفعل أو فعالا في جمع شجاع كلها
جمع شجيع كأمرأه ونذير وكرام ؛ لأن أوزان المبالغة لا جمع لها ، وقد ذكرنا
سابقا الأوزان المكثرة لاسم الفاعل .

وَحَيْثُ فَمَلَانَ وَأَنْثِيَيْهِ مَعَ
فَمَلَانَ وَبِالْعَمَّا فِعَالٌ مُتَّبِعٌ

فعلان مثل عطشان وغرثان وجوعان وغضبان ، يجمع على فمال بالكسر نحو:
عطاش وغرثات وجياع وغضاب ، وأنتى هذا الباب مثل مذكرة إن كانت على
وزن فعلا ، أو على وزن فعلانة نحو : غرثان وغرثانة ، وعطشى وشبى وشبانة ،
فالجمع سراء ، ولا يدخل في هذا فعلان نحو : الرحمن لأنه ليس له إلا أنتى واحدة ،
وهى رحمانه بالفاء فقط .

وكذلك فعلان بالضم جمعه فعَالٌ ، نحو : خصان وخصانة بقاء التانيث ،
والجمع خاص وفعال هو الغالب ، وإن لم يسمع في سكران وأنثيمه ، ومن هذا الباب
ما سمع فيه فعلانة فقط كندمانه ، والجمع ندام والعكس وقد مضى في بابه .

وَفِعَالِي وَفِعَالِي الْأَوَّلُ

يَأْتِي وَشَاعَ فِي كَكْبَرِي أَفْعَلُ

يكثر في جمع الأول من الوزنين المذكورين في البيت السابق ، أي باب
سكران : فعالي بفتح الفاء مقصوراً مثل سكارى وغرأى وندامى ، وليس بالغالب
ويجىء فعالي بضم الفاء أيضاً وهو قليل نحو : عجالي وغيارى ، وليس في القاموس
غير فتحهما والضم أرجح من الفتح في كسالي وسكارى ، وقرئ بهما في قوله :
(ذُرْبَةُ ضَمَاءٍ) فليل ضَعَائِي وَضَعَائِي ، رواهما الزمخشري .

وأما فَعَلِي بالضم فهو أنثى أفعل التفضيلية نحو : كبرى وصغرى ، وطولى
فجمها على فعل بضم ثم فتح نحو : كبر وصغر وطول ، وقس على نحو ذلك .

ذكر جمع العادي الثلاثي

فَعَالِلَ أَجْمَلٌ أَوْ فَعَالِيلَ لِمَا

فَاقَ الثَّلَاثِيَّ سِوَى مَا قُدِّمًا

الجموع من غير ما مضى إذا كانت حروفه أربعة فصاعداً فهو يجمع على فعائل أو فعاليل جمعاً مطرداً نحو : جعفر وقرطاس ، وفي الجمع جمافر وقراطيس ، وقد يكتب في هذا الجمع بهذين الوزنين عن كل ما شابههما ، وذلك اصطلاح منهم ، وإلا فأصل مساجد ومصابيح مفاعل ومفاعيل ، وقسطاس وقساطيس ، فملاج وفعاليج وخلخال وخالخيل مختلف فيهما وليس هنا موضع بسط الكلام على ذلك ، وسيماد إن شاء الله في بابه .

ومعنى سوى ما قدم أن فعائل وفعاليل يجمع بهما ما عدا الثلاثي إلا ما ذكرناه سابقاً مما يجمع بغير ذلك نحو : كتاب وصبور ، وجبان وكريم ، وقتيل وعاذل ، وما أشبه ذلك ، فهذا كله ونحوه مما لا يجمع بهذا ، وإن كانت حروفه زائدة على الثلاثي .

وَفِي جَوَازِ الْجَمْعِ فِيمَا قَدْ عَدَا

أَرْبَعَةٌ عَنْهُمْ خِلَافٌ وَرَدًا

الجمع فيما عدا الرباعي جائز بخلاف عنهم أى عن النحاة ، فإن بعضهم يمنع من ذلك لعدم المسوع منه ، وأجازه لأكثر من قياساً ، وعلى كل حال فليس هو بالفصيح ، ومع من أجازه فهذا أحكامه كما ترى .

مِنَ الْخَمَاسِيَةِ الْمُجَرَّدِ الْخَتْمُزِلِ

آخِرُهُ: وَنَادِرًا لَمْ يَنْخَزِلِ

الخامسة إما أن يكون مجرداً أو مزيداً، وليس فوق الخامسة تجريد كما سيأتي في بابه إن شاء الله .

ومعنى المجرد أى الذى كل حروفه أصول لا زيادة فيه، ولهذا باب يخصه ويعرف به ، وسيأتى إن شاء الله .

فالمجرد مثل سَمَرَجَل ، وَقَدْ عَمِلَ وَجَحْمَرَش فَإِنَّهُ إِذَا جُمِعَ قِيلَ فِيهِ سَمَارَجَ وَقَدَاعِمَ وَجِعَامَر ، فالحرف الخامس هو المختزل أى المحذوف، ليكون بوزن فعائل ولا يقال سَمَارِجَلٌ إلا نادراً رَوَاهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . . .

ومعنى القذعمل بقاف مضمومة ثم منجمة مفتوحة فهملة ساكنة فكسور أى ضخم من الإبل كالقذعملة ، وللقذعملة المرأة الخسيسة، وأما جحمرش بفتححتين بينهما ساكن والزاء مكسورة أى المعجوز .

وَكُلُّ حَرْفٍ زَائِدٍ فَلْيُطْرَحْ

إِنْ مَعَ أَزْبَعٍ تَأَصَّلَتْ سَبَّحَ

وإن كان الهم المجموع فيه أربعة حروف أصول، وفيه حروف غيرها زائدة فإن الحروف الزوائد يجب اطراحها أى حذفها ، كما إذا جمع نحو: مُدْحَرَجٌ وَمُقَشَّمٌ ومحرنجم ، وكتهيل بفتححتين فسلكن فضمة اسم لشجر فيقال: دحارج وقشاعر وحراجم وكهابل ، وكذلك ما شابه ذلك .

وَلَا يُرَانُ أَيْنَ قَبْلَ الطَّرْفِ ، وَتُحَدَفُ بِمَا مِثْلُهُ
وَزِدَةٌ إِنْ شِئْتَ بِمَا مِثْلُهُ انْحَدَفَ

قد سبق أن زيادات الرباعي كلها محذوفة ، ويستثنى منها نوع واحد وهو أن يكون الزائد حرف لين ، أى واواً أو ياءاً أو ألفاً ، ويكون هذا اللين واقعاً قبل أخيره : كقراطاس وقراطيس ، فهذا يجب إبقاؤه سواءً في الجرد كقراطيس ، أو ما فيه زيادة غيره كصايبح .

وقد يجوز أن يزداد هذا اللين في جمع ما حذف منه شيء كسفارج وسفارج وما أشبه ذلك .

وَحَدَفَ بِمُشَبِّهِ الْمَزِيدِ مَعًا
جَوُزٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ كُنْ مُدَافِعًا

مشبه الزائد ينقسم إلى قسمين :
الأول منهما : أن يكون من حروف الزيادة لكنه ليس زائداً .
والثاني : أن يكون ليس من حروف الزيادة أصلاً ، لكنه شبيهه لشيء من حروف الزيادة لتقارب في مخرج أو نحوه ، كما ستجدده في بابه إن شاء الله .
الثالث : إما أن يقع هذا المشبه رابعاً أى يكون هو الحرف الرابع ، وإما أن لا يكون كذلك فهما قسمان أيضاً ، فإن كان رابعاً في الوجة الأول أى في ما كان من حروف الزيادة ، وليس زائداً عنهم مثل ميم قد تحمل ، وتون خوزنق ، فيجوز فيهما قذاعم وخوارن بحذف الأخير وهو الأكثر ، وقذاعل وخوارق بحذف المشبه وهذا جائز فقس عليه إن شاء الله .
وإن كان رابعاً في الثاني أى الذى ليس حروفه من حروف الزيادة أصلاً ،

مثل : فرزدق ، وجعمرش ، فالأكثر فيهما فرازد وجعمر بحذف الخامس ويجوز فيهما فرازق وجعامش بحذف الذال والراء لأنهما يشبهان القاء واللام وهما من حروف الزيادة للعشرة المجموعة في سألتمونها كما سيأتي في بابه إن شاء الله .

وأما قوله : وغير ذلك كمن مدافعاً فهو إشارة إلى مذهب الزمخشري ، فقد حكى عنه أنه كان يميز ذلك في الشبه المزيدي إن كان رابعاً أو غيره ، وعلى مذهبه فيجوز في سفرجل سفارج ، وفي خورنق خرائق ، هذا على تقدير أصالة واو خورنق كما هو ظاهر كلام ابن عقيل ، والحكم بزيادته هو الأصح ، لأن الواو محكوم بزيادتها مع ثلاثة أصول فصاعداً كما سيأتي إن شاء الله .

ويؤيد هذا ظاهر القاموس ، وعلى هذا فخرائق هو الواجب فيه قياساً كما مضى ، ولم يوافق الزمخشري على هذا القول أحد فيما بلغنا ، وعلى قياسه وتقدير أصالة واو خورنق فيجوز في جمع خورنق حذف ما نشاء من حروفه إلا الخاء فذلك أربعة أوجه .

وعلى كل حال فلا بد من مراعاة إبقاء الأفضل من الحروف ، وإسقاط المفضول إلا مع الاستواء ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَأُثْبِتُوا مِن زَائِدٍ مُتَعَدِّدٍ
أَفْضَلُهُ إِنْ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَبْعُدَا

الزائد إن كان متعدداً فإنه يحذف كله ، ويبقى منه الأفضل ، إن لم يجز حذف كله ، وهذا باب كبير ، وبحاج في تفصيله إلى شرح كثير ، وليس قصدنا الإطناب فيه ، ولا في غيره ، ولكن لا بد من تفصيل شيء منه ليقاس عليه .

اعلم أن المزيد فيه إما أن يكون ثلاثياً ، وإما أن يكون رباعياً ، وإما أن يكون خماسياً ، وليس فوق ذلك من الأصول فيزاد عليه .

وأما الخماسي المجرد فقد ذكرناه مفصلاً ، وحكم المزيد فيه أن يحذف زيادته فيبقى حكمه حكم المجرد ، وهذا من أحد الأنواع التي يحذف منها الزائد مطلقاً وأمثاله نحو : علطيس وقُبَيْثرى وعَضْرُوط وقَطْرَبوس وخَزْعَبيل وقرعبلانة وغير ذلك من أمثاله ، فهذا حكمه كما مضى في الجمع الخماسي وكفى عن إعادته .

وأما زيادات الرباعي فقد مضى حكمها ، وأنها تحذف مطلقاً إلا إذا كانت رابعة ، وهي حرف لين كقراطيس ، فإن تعدد المزيد فليس غير هذا الرابع هو الأفضل ؛ فإن جمع حيزبون ودرديس ، فيقال : حزابين ودرابيس فإن لم يكن ذلك كذلك فليس هنالك إلا الحذف .

وأما الثلاثي فإن كان مثل منطلق ومحتكم ومستخرج ومقننس ، فليس الأفضل كان الاسم المجموع غير الميم فيقال : مطالق ومحام ومخارج ومقانس ، وكذلك إن لو كان الاسم المجموع استخرج أو تقنس أو ينطلق ، لكانت الهززة هي الأفضل ، وكذلك القاء والياء والنون ، ولا يجوز في مستخرج سخارج إذا لم يعهد السين زائدة أولاً ، ولا يجوز قعانس في مقننس ، لأن الأواخر أولى بالتغيير لما يخلقها من دخول الحركات عليها ، ولأن الأسماء قد تحذف أواخرها لغیر موجب كالترخيم وغيره ، ولا قعانس ومخارج في مقننس ومستخرج ؛ لأن النون والقاء فهما جشو ، وليس لها من القوة ما للحرف الذي تصدر به الاسم وجاز تخارج في جمع مستخرج أن لو كان ذلك اسماً ، إذ ليس فيه ما هو أقوى من اللتاء .

وكذلك في الهمزة والنون والواو نحو: يعقوب ويعاقيب وأما إسْتَمْرَق فقياسه أبارق لأنه في الزيادة كاستخرج، وأما إبراهيم فعلى تقدير كونه خماسي الأصول، فقياسه أباره، وعلى تقدير زيادة همزته إبراهيم، وعلى تقدير زيادتهما أبارهة أيضا، وسمع في تصغيره بالتخميم بربه دلالة على زيادتهما وأبيره دلالة على أصالتهما أو أصالة الهمزة فقط، وإبراهيم دلالة على زيادة الهمزة .

وجمع غدودن على غدادن، وبرهره على براره ولربما تستوي الأفضلية في بعض الزوائد كما سيأتي وإليه أشار بقوله :

وَإِنْ تَكَافَا لِلزَّيْدِ فِي الحُجَجِ

فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ حَذْفِ حَرْجٍ

هذا إذا لم يكن لشيء من الزوائد مزية على الآخر، فأنت محو وذلك في مثل : سرندی وعلندی وقلنسوة، فيقال : سرادی وعلادی وقلاسی، ومراند وعلاند وقلانس، وذلك لأن النون والألف والواو كلها زائدة للإلحاق فهي بالسوية في الأفضلية، ولا يبعد أن يكون خلاف الآخر هو الأولى لوقوعه طرفا. وكذلك التخخير في نون العفرني وألفه لأنها للإلحاق بالوزن، بدليل عفرنات ولو كانت الألف للتأنيث لوجب أن يقال عفرنيات، كالعرضني، فإن قياسه عرضنيات كما مضى ذكره في باب الجمع .

وأما نحو: ألتدد ويلندد فإبقاء أوله أولى لتصدره كما مضى، ولثبوت الألف والياء أولا في بعض الأحوال كما في أقوام ويقوم السرندی كسبنتي للسريع في أموره، والشديد كالمندى وهي عفرني أي شديدة، وأبوّة عفرناة بمأسدة، ويعشى العرضني بكسر العين المهملة أي في مشيته بغي من نشاطه، وألتدد ويلندد أي خصيم .

ذكر شبه الجمع وجمع الجمع ونحوه

وَلَيْسَ جَمْعًا فِي الْأَصْحَ مَا دُرِيَ

وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ مِثْلَ الْجَوْهَرِ

اختلف النحاة في الاسم الذي مفردة يتميز عن كثيره بالتاء: فذهب الكوفيون إلى أن إزالة التاء منه هو جمع له جمع تكسير، وذهب الآكثرون إلى أنه اسم موضوع لذلك الجنس الذي تميز واحده بالتاء نحو: جواهر في الكثير، وجودة في الواحدة، وهذا هو الأصح، ولهم في ذلك حجج تطول، ومن أقواها غلبة للتذكير على المجرد عن التاء نحو: تمر طيب، ونخل منقعر، ولا يجوز ذلك في الجموع فلا يقال: رجال فاضل.

هَذَا لَدَيَّ مَا لَيْسَ مَصْفُوعًا غَلَبَ

كَذَا الْمُمَيِّزُ قَرْدَةٌ بِيَا لِلنَّسَبِ

ثم إن ما كثيره بمجرد عن التاء يكون غالباً في غير المصنوعات، أي في المخلوقات من الأجناس لا في الموضوعات على القياس، وذلك نحو: تمر وجوهر وبطيخ وحنظل ورحلب وسكر وعنب ولؤلؤ وحديد ونعام وسفرجل، وغير ذلك من أمثالها كالمصادر نحو: ضرب ونصر وشتم. وللعلماء في هذا الوجه أيضاً قولان:

فمنهم من قال: إن هذا موضوع اسماً للجنس، لأن الله تعالى كثيراً ما يخلق ذلك جملة واحدة ثم إن اجمع إلى تمييز مفردة أدخل فيه التاء بخلاف المصنوعات فإن مفردتها هو المتقدم على جميعها.

وقال آخرون : إنه ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، بل هو مجرد الماهية ،
فيجوز لك أن تقول أكلت غنماً مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين .
نعم وقد يلحق الاثنان بالجمع في هذا وغيره ، وذلك جائز كما ورد في الحديث
أنه وجد صلى الله عليه وسلم رجلين يصليان فقال : « هؤلاء جماعة وهذا كثير » ومعنى أن
غالب في المخلوقات أي هو فيها أغلب من جمع التاكسير ، فلذلك قيل في طلحة
وطلاج إنها مشبهة بقصمة وقصاع ، وصخرة وصخور ، كبدرية وبدور ، وفوخ
وأفراخ ، كجمل وأجمال .
وقد يكون ذلك التشبيه مطرداً في بعض كدرة ودرز تشبيهاً بفرقة وغرف ،
وهذا باب كبير ، والمطرد في جمع قلته أن يجمع بالالف والتاء لا غير ، والمطرد
في كثرته أن تجرد تاؤه ، وقد يحىء العكس قليلاً ، أي تالحقه التاء في الجمع ،
وتحذف من مفردة كما في حمة وجبابة ، وقعة على الأشهر فيها .
وأما ما يتميز واحده عن كثيره بياء النسب فهو اسم جنس ، وفيه من
الاختلاف ما في التميز ، واحده بالتاء وكفى به عن الإطالة نحو : عرب وعجم
وروم ويهود ومجوس في الكثرة ، وفي المفرد نحو : عربي وعجمي ورومي ويهودي
ومجوسي ونحو ذلك .

وَبَابُ رَكْبٍ كَوْنُهُ اسْمٌ جَمْعٌ
أَرْجَحُ وَأَسْتَفْدِرُ جَمْعُ الْجَمْعِ
قد مضى ذكر اسم الجنس ، والفرق بينه وبين الجموع ، هذا ونذكر هنا
إن شاء الله اسم الجمع ، ولا بد من ذكر الفرق بينه وبين اسم الجنس وبين
الجموع على ما ذكره المحققون .

فأما الفرق بينه وبين اسم الجنس فذلك من جهة المعنى ، لأن اسم الجنس موضوع لماهية ذلك الجنس الموضوع له ، سواء كان ذلك الجنس قليلاً أو كثيراً بخلاف اسم الجمع فإنه موضوع لمعنى الجمع فقط ، وأنه ليس له مفرد من لفظه ، تقع عليه التاء .

وأما الفرق بينه وبين الجمع فهو من جهة اللفظ ، فإن اسم الجمع يجوز تذكير مفردة نحو : مركب مصرع ، وإذا صغر بقي على حاله بخلاف الجمع فإنه يرد إلى مفردة ثم يجمع جمع السلامة كما سيأتي إذا وفق الله .

قال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فاعل وواحد على وزن فاعل كصحب وصاحب ، وركب وراكب فهو جمع تكسير .
ورد عليه بمضهم بقول الشاعر :

* أخشى رُكيباً أو رحيلاً غادياً *

وقال الخليل : إن الركابة في السكك اسم للجمع كركب وصحب ، وألزموا الأخفش ، وإن لم يصرح به ، أن يكون في مذهبه نحو : صحبة في جمع صاحب ، وأهب محركا في جمع إهاب وخدم في خادم . ومميز وكليب وضمين في معز وكتب وضأن ، ومشينة ومشيوخاه في جمع شيخ ، ومبيوراء في -ير ، وماتوناء في أتان كلها جمع تكسير .

وقال سيبويه : وضمين وكليب إنما جموع ، وكذلك حمير في جمع حمار ، لكن هذا مع على غير قياس ، لأن فصيلاً يقع على رأيه قليلاً في جمع فعل ككلب وتؤم بالضم كرجال جمع رجل بالكسر في توأم ، كجوهر فيه قولان : اسم جمع أو جمع على غير قياس ، فإن من الجموع ما يوجد على غير قياس كراهمط وأباطيل وأحاديث في جمع رهمط وباطل وحديث .

وقيل غير ذلك في زراريق وخواتيم ودوانيق بإشباع الياء ، وهو محتمل
في زراريق جمع زرق ، كسكر اسم لطائر ضياد ، وقياس في خواتيم ودوانيق
لوجود خانام وداناق ، وكأنه جمع لهما .

وقد مضى ذكر شيء من نواذر الجروع ومقيسها ما فيه كفاية .

وأما جمع الجمع وقد جاء بالنقل ولا يقاس على شيء منه ، لكن يقتصر على
ما سمع من ذلك ، سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة مثل يويقات في جمع
بيوت وكلابات في جمع كلاب ، وجمالات في جمع جمال أو نحو : أكلاب في جمع
أكلب وأناعم في جمع أنعم وأقاويل في جمع أقوال ونحو ذلك .

وَأَمَّا مَا يَمْتَنِعُ جَمْعُهُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ
وَلَمْ يَكْسُرْ اسْمٌ مَفْعُولٍ وَلَا فَاعِلٍ
فَاعِلٌ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِ اعْتَلَى

يَمْتَنِعُ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ مطلقاً أَى سِوَاهُ كَانَ ثَلَاثِيًّا :
كَمَضْرُوبٍ وَمَقْتُولٍ ، أَوْ مَا عِدَا ذَلِكَ كَمُدْحَرَجٍ وَمَنْطَلِقٍ وَمَسْتَخْرَجٍ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
تَمَنُّ أَمْثَالَهُ ، فَإِنَّهُ مِمَّا اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْجَمْعِ السَّالِمِ ، وَكَذَلِكَ فَاعِلٌ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِيِّ :
كَمَكْرَمٍ وَمُدْحَرَجٍ وَمَحْرَجِمْ وَمُخْتَبِرٍ وَمَنْطَلِقٍ ، وَمَسْتَعْجَلٍ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ .

وَإِنْ يُجْرَدُ مَا بِالْأَنْثَى أَفْرِدًا
مَا جَمَعَ وَمَا شَدَّ بِثَقَلٍ أَسْنِدًا

هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْعَادِي الثَّلَاثِي ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَخْتَصًّا
بِالْمَوْثِ مَجْرَدًا عَنِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فَهُوَ يَجْمَعُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ عَلَى فَعَالٍ ، نَحْوُ : مَطْفَلٍ
وَمَشْدَنٍ وَمَرْضَعٍ ، مِنْ مَطْفَلٍ وَمَشَادَنٍ ﴿ وَحَرًّا مِمَّا عَلَيْهِ الرِّاضِعُ مِنْ قَبْلِ ﴾
أَى الرِّضَاعَاتِ ؛ فَإِنْ مَا لَحِقَهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ رَجَعَ إِلَى جَمْعِهِ بِالسَّالِمِ : كَمَرْضَعَةٍ وَمَرْضَعَاتٍ
وَقَدْ شَدَّ نَحْوُ : مَيْمُونٍ وَمَيْمَامِينَ ، وَمَلْعُونٍ وَمَلْعَامِينَ ، وَمَوْسِرٍ وَمَوْسِرَاتٍ ، مِيَّاسِيرٍ
وَمِقَاطِيرٍ ، وَمَنْكَرٍ وَمَنْكَارٍ .

وَقِيلَ فِي بَاءِ مِيَّاسِيرٍ وَمَا بَعْدَهُ : بِأَنَّهَا الْإِعْلَامُ بَأَنَّ تَكْسُرَهَا عَلَى
خِلَافِ الْأَصْلِ .

ويمنع المكثر اسم الفاعل
لا مثل بابي صير مقاول

اعلم أن الأوزان المكثر لاسم الفاعل تنقسم بحسب اختلافها في صلاحية جمعها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يمنع جمعه جمع السالم .
الثاني : ما يمنع جمعه جمع التكسير .

الثالث : ما يمنع جمعه مطلقاً ولقسمه ما تقتضى رابعا ، وهو ما يجمع بهما ولم أجد شيئاً مما يصلح لذلك .

فأما ما يمتنع جمعه سالماً فهو مثل : صبور ومعتار ، وقد مضى ذكر ذلك .
وأما ما يجمع جمعه مطلقاً فهو : علامة ونسابة ورمالة ، كرمانه ، وزميلة كجهينة ، وقد شد ذميمة ، وضابط هذا أن ما لحقته تاء المبالغة من هذا النوع على أي وزن أتى .

وقد ذكرنا بعضه في باب التكثير نحو : ضحكة ومحادمة وراوية وبصرة وتقوله ونحو ذلك ، فلم يسمع لشيء مما شابه هذا جمع .

وأما القسم الذي يمتنع جمع تكسيه ، فهو كل وزن مكثر لاسم الفاعل ، وهذا يجمع بجمع التصحيح نحو : علام وحسان كرمان وسكيت ، ورملي كسكر وزميل بضم الزا . المعجمة وفتح الميم المشددة ، فهذا كله ونحوه يقتصر فيه على جمع التصحيح فقط ، فيقال : علامون وحسانون وسكيتون ورمليون إلى غير ذلك من أمثالها .

وأما ما يجوز فيه جمع التوكسير، وهو يختص به عن الجمع السالم فهو
في بابين :

باب صبور وهو بوزن فعول، فإن توكسيره على نُعل بضمتين، وقد مضى.
وباب مقول وهو بوزن مفعَل ويكسر على مفاعل ومثله ومفعال كمطار،
ومفعل كمحضير أنهما يجمعان على مفاعيل كماطر ومقاييب ومحاضير،
وأما تقول فكأنه من باب مقول لاتفاق حركاتهما وزادتهما فلا يمتنع في
جمعه تقاؤل.

باب التصغير

وَالثَّلَاثِيَّ الْمَصْفَرُّ انْدَسَبَ
وَزْنُ فَعِيلٍ لِنُسَيْبٍ فِي تَسَبُّ

إذا صُغِرَ الاسم الثلاثي فإنه يكون بوزن فعيل بضم الفاء وفتح العين مطرداً فيه كما مثل به في: نسب ونسب، وناب ونَيْب، وباب وبويب، وحر وجرير، وماء ومويه، وسيأتي في حكم المعتل، إن شاء الله .

والتصغير قد يكون لمعنيين :

الأول : إما لإهانة المصغر نحو : ما هذا برجل لكنه رجيل ، ففي ذلك من التحقير له ما لا يخفى .

والثاني : للتلطف والتحنن نحو : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ أَذْيَانٍ نَجِّنَا بِهَا مِنَ النَّارِ ﴾ .
وزاد بعضهم معنى ثالثاً وهو التعظيم وآتى بأبيات تأولها غيره ، منها قول الشاعر :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهة تصغرُ منها الأنامل

فقال : دويهة وأنبها بقوله : تصغر منها الأنامل ، دلالة على تعظيمها ، وهو يصف الموت ، وتأوله بعضهم على أن تصغره على حسب ما يراه الناس هيئاً لها ونهم به .. وهو في الأصل تصغر منه الأنامل تعظيماً له ، وقول آخر :
فويق جبيل شاطئ الرأس لم تكن

لتبلغه حتى تكمل وتعملا

ورده بعضهم بجواز دقة الجبل ، وإذا كان كذلك فهو أشد .

وَإِنْ تُصَفِّرُ مَا عَدَاهُ فَاجْعَلِ
لَهُ فَمُعَيَّلًا مَعَ الْمُعَيَّلِ

قد سبق في باب جمع التفسير أن فمائل وفمايل قد اكتفى بهما عن كل ما يجانسهما في وزنه ، وهنا قد اكتفى أيضا عن فعيل وفعييل بضم أولهما وفتح عينهما عن كل مشابه لهما ، وذلك اصطلاح منهم في البابين ، فلا يقال في نحو : مسيجد وجويهر ، وبريق وكريم إلا فمائل ، وكذلك غيرها .
وأما شرح تحكيم في التصغير على اختيار فعيل وفي الجمع فمائل دون مفعيل ومفاعل ونحوهما ، فإن شئت فاطلبه من المطولات ، فإن كتابنا هذا مبني على الاختصاص .

وَمَا لِأَفْعَى الْجَمْعِ فَإِنَّهُ صَفْرٌ
أَيْضًا لَهُ وَالنَّمْلُ فِيهَا يَنْدُرُ

اعلم أن الألف المصرفة إما أن يكون ثلاثياً وهذا له في تصغيره وزن واحد كما مضى ، وإما أن يكون مما عداه فهو لا يخرج عن فعيل أو فمعييل ، وهما يصلحان للرباعي ، سواء كان مجرداً أو مزيداً : كصفر وجعير ، وقائل وقويقل ، ولا يمكن ذلك فيما عدا الرباعي إلا بال حذف ، وقياسه في ذلك كقياسه في الجمع المنتهي إلى الحذف ، وقد مضى من ذكره مفصلاً ما فيه كفاية : كسفر جل وسهل وحفجل ومدحرج ، ومحيطي ، وأصطفائية بالضم ، وسفريج وسهل وحفجل ودحرج وحيطي بالهمزة ، أو حبيط أو حبيظ ، وأصطفيلة . وكما كان يلزم في الجمع إبقاء ياء نحو : مصايح وحرابين ، كذلك هنا يلزم نحو : مصيبيح وحرابين .

ويجوز هنا زيادة المحذوف بعضه كما كان جائزاً في الجمع في حذف
 كَسَمَدًا أَي ثَقِيلِي وَخَمٍ وَتَهَلَّ كَسَمَلًا لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ مَخْتَالًا غَيْرَ مَكْرُوثٍ
 بَدَنِيًّا وَلَا آخِرَةَ : حَفِيمَجِيلٌ وَسَمِيدِيلٌ وَسَبِيهِيلٌ وَسَبِيْمِيْلٌ . وَعَلَى اخْتِلَافِهِمْ
 فِي الْمَزِيدِ يَكُونُ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْحَذْفِ ، فَوَزْنُ سَلْسَبِيلٍ مَعَهُمْ فَطْلِيلٌ ، أَوْ فَعْلِيلٌ ،
 أَوْ فَعْمَلِيلٌ أَوْ فَعْمَمِيلٌ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَامُوسِ .

والثاني هو الأضعف ، وقياسها في التصغير سُلَيْسِبُ أَوْ سُلَيْتِيلٌ ، وَلَا سَبِيلٌ
 إِلَى السُّبَيْلِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِالْبَقَاءِ كَمَا مَضَى ، وَلَا إِلَى حَذْفِ الْبَاءِ الْمُؤَخَّرَةِ
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَصْلًا ، وَلَا إِلَى سَبِيلٍ لِاجْتِمَاعِ النُّقْلِ وَعَدَمِ الْمَثَلِ ،
 وَصَمَحِمِحٌ وَدَمَمَكٌ وَمَرْمَرِيشٌ ، صَمَمِيْمِحٌ وَدَمِيْمِكٌ وَمُرْمَرِيشٌ . وَسَبِيْجِدٌ فِي بَابِ
 الزِّيَادَةِ مِنَ الْأَصُولِ مَا بِهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقد جاء بالنقل مخالفة للقياس كَمُغَيْرِيَانِ فِي تَصْفِيرِ مَغْرَبٍ وَعَشِيْشِيَّةٍ
 فِي تَصْفِيرِ عَشِيَّةٍ وَغَيْرِ جَلٍ فِي تَصْفِيرِ سَفْرَجَلٍ . وَحَكَى عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ : أَنْ لَوْ
 قَلْتُ مَثَلَهُمْ لَسَكَفْتُ حَيْمَةَ وَاللَّهِ الْمَادِي .

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

ذَكَرَ فَتَحَ عَيْنَ فُعَيْلٍ

وَفَتَحَ تَالِيَّ الْيَاءِ حَتَّى أَحَدِثِ
إِنْ كَانَ قَبْلَ الْفِي مَوْئِثِ

اعلم أن ما يمد ياء التصغير يجب فتحه لأربعة أحوال :

أولها : أن يختم بقاء التانيث ، وذلك في الثلاثي فقط نحو : شجيرة وتميرة ، وأهملنا ذكر هذا النوع من النظم ههنا ، لأنه لامزية له على الاسم الذي لم يصغر ، فإن ما قبل تاء التانيث مفتوح قبل التصغير كشجيرة وتميرة ، ومدحرجة ومستخرجة ، وأما نحو صلية تصغير صلاة فليس إدغامها لأجل الفتح ، وسيمآى بابها إن شاء الله .

الثاني : إن كان بعد التالى الياء ألف تانيث ، وهذا ينحصر به ما عدا الثلاثي ، فوزن فعييل وألف التانيث نوعان : مقصور أو ممدود .

فالمقصور كسكرى وذكرى وبشرى ومرطى ، سكبرى وذكبرى وبشرى ومريطى ، وأما حبارى ونحوه فسنذكره إن شاء الله .

الثاني الممدود مثل شهلاء وحراء وسحراء ، وشهلاء وحيراء وصحيراء .

فإن كان الممدود منفصلا عنه فهو يبقى على حاله نحو : أربعماء .

فِي أَرْبَعَاءٍ وَالْفَتْحُ قَبْلَ أَوْعَالٍ خُيْمِ

وَقَبْلَ مَدَّةٍ يَا سَكْرَانَ التُّزِيمِ

ومما يجب للفتح فيه كما مضى تصغير أفعال جمعا كأجبال وأجبال ، وأجبال

وأجبيال ، أو مفردا مثل : ثوب أسمال ، ونظفة وبرمة أعشار ، فيقال : أسجال

وأمشاج وأعشار، ولا يكون ذلك في نظيره من الأوزان، وإن اتفقت الحركات
فلو صغر زلزال بالفتح قيل: زلبزبل ونحو: إكرام مصدر أكرم قيل: أكرم.
وأما أشياء جمع شيء. ففيه قولان: أفعلاء وأفعال، وقياسهما أشياء كما
سنبينه إن شاء الله.

وأما باب سكران فهو باب فعلان، الذي أنشأ مفعلي، وكذلك يجب فيه
فتح ما قبل الياء منه نحو: سكران وعطيشان وغضبان بخلاف ما لو كان وصفاً
لا يقال فيه مفعلي نحو: رحمن ورحيمين أو مصدرأ كرضوان بالكسر والضم،
ورضيون كسرحان وسريحين.

ذكر ما لا يمتد به في الوزن

وَزِدَ عَلَى الْوِزْنِ الَّذِي قَبْلُ اجْتِلاب

مِنْ مَدَّةٍ وَقَا تَأْنِيثٍ أَوْ يَا النَّسْبِ

الاسم إذا لحقته تاء التأنيث ، أو مدة أو ياء النسب فإنه يصغر على تقدير ما لم يلحقه شيء من ذلك ، ثم يضاف إليه ذلك نحو : طلحة وطلحيحة ، وقسورة وقسيورة ، وأربعا وأربعاء ، وقريفصاء ، وفي برآكاه وبرؤوكاه وبريكثاء ، كنفيعلاء ، وايس في القاموس براكاه ، بل قال : ابتراكوا : جنوا المركب فاقتملوا ، وهي البروكاه كجلولا .

ومشيوخاء إن كان اسم جمع فنياسه مشيخاء بتشديد الياء الأولى ، وإن كان جمعا كما هو ظاهر القاموس فسيأتي إن شاء الله .

ونحو : جندي وهندي وعمرى وشامي وسفري جلي وحندرسى ، على جنيدى وهنيدي وعمرى وشويفى وسفريجى وحنيدرى أو حديرسى قولان أصحهما الأول أو نحو ذلك ، وقد مضى ما فيه كفاية عن إعادة ذكره .

بمعجز مزج أو مضاف ذا اصنع

وزيد فعلان بمد الأربيع

إذا صغر اسم مركب تركيب مزج أو تركيب إضافة فإن للصدر هو الذى يصغر ، وعجزه يبقى على حاله نحو : بعيليك ، وخيمسة عشر ، وثلاث عشرة ، وعبيد الله ، وبني عباس .

وأما تركيب الإسفاد فلا يجوز تصغيره لأنه جملة ، والجل لاتغير ، والسكوت عنة يدل على منعه ، لأنه لو جاء فيه لكان حكمه كحكمها .

وأما ما زاد في آخره الألف والنون وهو المراد بزيادة فلان ، فإنه يفتقر
مثل ما مضى إذا كان بعد أربعة حروف : كزعيفران وأصيهان ، فإن كانت
بعد ثلاثة : كشمين ، فوزنه فعييل وقد مضى حكمه .

وَأَعْطِ هَذَا عِلْمَ الْمُتَنِي
وَاللَّاءِ جَمًّا سَائِلًا بَيْنًا

علم المتني أى علم التثنية ، والمراد به الألف والنون في نحو : زيدان ، والياء
والنون في نحو : زيدان ، فإنه يبقى على حاله مطلقا بأوزان التصغير نحو : عيران
وجعفران ، وسفيرجان وما أشبه ذلك .

وكذلك الأحرف الدالة على جمع سالم مذكر أو مؤنث نحو : مسيلون
ومسيلات ، وفي مستخرجين ومُستخرجات ومُخبرجون ومُخبرجات ، وفي سفرجات
سفرجات وقس على ذلك .

وَقَصَرَ يَا بِتَأْنِيثِ ثَلَاثًا عُدِّي

أَسْقَطْ وَخَبِرْ مَعَ كَسْرِ نَدِي

الألف المقصور إن كان لغير التأنيث نحو : مهلى ومستدعى وهدى ونحوه ،
فهو يثبت نحو مليه ومدبع وهدى ونحوه ، وهذا من الأطول ، وقد مضى من
القول على ذلك ما فيه كفاية .

وإن كان الألف المقصور للتأنيث فله مع ذلك ثلاثة أحوال :

الأولى : إثباته حتما ، وهو إذا كان مع ثلاثة حروف فقط نحو : بشرى

وذكرى وقد مضى .

والثانية : إسقاطه حتما وهو إذا كان مع أربعة حروف فصاعداً نحو :

قهقري رجوع إلى وراء وصهيلي شديدة من الإبل ، وحبركي قوم هلكي ، وشمردي
نبت أو شجر ، والتبعثري أى الجمل الضخم أو النصيل المهزول .

وفي التصغير قهيقر وصهيلب وحبيرك وشميرد وقبيمت ، وجعل القاموس ألف
القبحرى قسماً أربعاً لا للتأنيث ولا للإلحاق ولا الأصلية، وزعم غيره أنها للإلحاق
وهو الظاهر .

وذكر القاموس في تصغير الكيثرى كميثرة وكيثرية وكميثرأة وكلها
نوادير ، والقياس كميثر لا غير .

الحالة الثالثة : ما يجوز فيه الوجهان ، وذلك إذا كان فيه من الزيادات
ما استوى فيه الحجاج مثل : حبارى بالضم اسم لطائر وألفة للتأنيث على الصحيح
كما هو ظاهر ابن مالك والقاموس خلافاً للجوهري ، وجمادى بالضم اسم لشهر
معروف ، وشقارى بالفتح اسم لنبت ، أو هو شقائق النعمان ، والخيزلى مشية
في تناقل ، وسرندى فإن هذا كله ونحوه ومما يجوز فيه الوجهان : حذف المقصور
أو حذف الزيادة الأخرى نحو : حبير وحبيرى ، وحيد وحيدى ،
إلى آخرها .

وقد مضى في باب الجمع من هذا ما لا يحتاج معه إلى مزيد من من الله عليه
بالمهذبة وما-كه مفاتيح الدراية ، وعلى ذلك المنهج فليقصد في الحذف فإنه يوفق
إن شاء الله .

واردد إلى الأصل الذى عنه قلب

من حرف لين إن يكن ذا الياء صحب

حرف اللين الألف والواو والياء ، فالألف له حالان : زائدة ومقلوبة ،
والمقلوبة وجهان : مجهولة أو معلومة ، والياء ثلاثة أوجه أصلية أو مقلوبة عن أصل
أو زائدة ، وسيأتى تفصيل ذلك في باب إن شاء الله

ولا بد من أن نذكر هنا ما يحتاج إليه في أوزان التصغير : فأما الأصل فهو يترك على حاله إذا صحب لاء التصغير ، أى إن تقدمها أو تأخر عنها بغير فاصل بينهما نحو : بيت وظبي وثوب ، تقول : بيت وظبي وثوب ، ولم نتعرض لذكر هذا في النظم إشعاراً بإبقائه على أصله .

الثانى : المقلوب عن أصل وهو المراد فى هذا البيت ، فإنه يرد إلى الحرف الذى انقلب عنه ، فالمقلوب عن الواو نحو : باب ومال ، وتاج وقيمة ، وديمة وميزان ، فيقال : بويب ، وقويمة ، ومويزين كقولهم أبواب وموازين :

وأما باب عصى وعطاء فسيعاد إن شاء الله ، وفى المقلوب عن الياء مثل ناب وموسر ، نيب وميسر ولربما جاز فى بعض ذلك عدم الرد ، وإليه أشار بقوله :

وَالْيَاءُ فِي نَابٍ وَشِبْهِهِ أَصَحُّ

وَالْوَاوُ فِي مُشْبِهِ مِيثَاقٍ رَجَحَ

حكى عن بعض العرب أنه كان يقلب الألف الذى أصله ليا ، واوا حملا على الأكثر ، لأن أكثر الألفات منقلب عن واو مع مناسبة الضم ، والمنقلب عن الياء قليل نحو : ناب وسهم شاع أى غير مقسوم ، وهاع أى حرص مع ضعف ، وبعض العرب يكسر فاء الأجوف الياء نحو : نيب وشيخ ، كما يفعلون ذلك فى بيوت وشيوخ ، وقد قرئ بهما .

وأما الياء المنقلبة عن واو فى نحو : ميثاق وميزان وميعاد ، فبعض العرب يبقيا على حالها كما قيل الجمع ميثاق .

وَالْخُلْفُ فِي رَدِّ كَمُتَّقٍ سُمِعَ

ولاء عبئيد شد كالياء إن جمع

اختلف النحاة في : هل يرد إلى أصله ما كان بوزن مفتعل معتدل الفا نحو :

متعد ومق، فقيل : متيعد ومتيق .

وقال آخرون : مويعد ومويقتق، وشذ إثبات الياء على حالها في عهد وعبيد،

لأن أصله من العود وقد شد في الجمع أعياد بالياء أيضاً .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْاِفْرِ تَانِ جُهْلٍ

وَإِنْ يَزْدُ مَدَّ هُنَا وَآوُ جِعِلٍ

الألف الثاني : إن كان مجهول الأصل فيما أن يكون زائداً أو أصلياً ،

فإن كان أصلياً فقد اختلف فيه : فقال قوم : يجعل واوا ، وعن آخرين أنه يجعل ياء

والأول هو الأكثر والأصح لأن ذوات الواو أكثر كما سبق ، والحكم

للاغلب .

وإن قيل : إن الياء أخف ومثاله نحو : أب واواة شجرتان ، وقيل ذلك

في نحو : رجلٌ خفافٌ ، وكبش ضابٌ مُعَرَّبِينَ لا منقوصين ، وأحرف الهجاء

كلها مجهولة ، وكذلك الاسم الموضوع للإشارة وهو ذا ، وقد مضى من ذكر

الاختلاف فيه ما يكتفي به ، وهمزة حروف التهجى منقلبة عن ياء ، فيقال : في تصغير

باء وتابوي وتوي أو بي أو تبي وذا ذوي كطوي أو ذي كحي ، وعند من

قال إن ألفه زائدة فيلزم ذوي ، لأن كل مدة زائدة وقعت ثانية وجب قلبها واوا

وإلى اشتراط كونها ثانية أشار الناظم بكلمة هنا مثله نحو : ضارب وقائل ،

ودابة وشابة ، وضيراب وقيتال ، وطومار فيقال : ضويرب وقويقل ، ودويبة

وشوية وضوئرب وقويقل وطوير ، فأما نحو : دينار فليس هذا بابا ، لأن ياءه
مقلوبة عن أصل كما سيغاد إن شاء الله .

وَأَمَّا الْيَاءُ فِي الْاَلِينِ أَجْمَلٍ
أَوْ هَمْزٍ مُبَدَلَةٍ هَذَا يَلِي

حروف الين الواقعة إثر ياء التصغير يجب أن تكتب ياء فتدغم الياء في الياء
نحو : أسود و غراب ، و صبور وأسيد و غريب و صبير ، و كريم ، وكذلك
الهمزة المبدلة عن أصل بشرط أن تلي حرف لين قبله ياء التصغير ، كهمزة كساء
ورداء و عطاء ، أو يكون قبل ياء التصغير كهمزة باء و تاء ، والبيت يحتمل
للوجهين فتأمل .

وإن انفصلت الهمزة كوجوء فهي ثابتة على حالها ، وكذلك إن كانت
أصلية ، وإن لم تنفصل عن ياء التصغير كهمزة شيء ونسيء وخطيئة ولربما جاز
تسهيلها بالياء كما سيأتي في باب تخفيف الهمزة إن شاء الله .

وَجِيءَ لَدَى مِثْلِ عِطَاءٍ بِعُطِيٍّ
وَبِمِضْمٍ قَالَ أَخِيٌّ فِي أَخِيٍّ

إذا صغر ما تجتمع فيه ثلاث ياءات وهو المراد ببناء عطاء ، وذلك مثل :
كساء و رداء و أخوى و غاوية و معاوية و راوية ، فهذا كله في التصغير يجب أن
تحذف منه الياء المكسورة وهي الثانية .

وظاهر كلام بعضهم أن المحذوفة هي الأخيرة ولا يبعد ذلك ، لأن الأواخر
أولى بالتغيير ، فأصل تصغير عطاء عطئي كجيفر ، وكذلك كسبي ووردتي و أخبي
و غويبة و معيية و رويبة ، فلما استقل حذفته من الياء نسيما فبقي عطى كفليس
وكذلك كسبي و ردي و أخى و غوية و معية و روية .

وقد أنشدوا في تصغير معاربية قوله :

وفاء ما مَعِيَّةُ من أبيه كمن أوفى بقدا أو بعهد

ومعنى أنها حذفت نسباً أى لا يكون إعرابه كإعراب المنقوص ، ولو كان كذلك لوجب ردها إذا لحقتها تاء التانيث كما ترد الياء في نحو القاضية .

ثم إن بعض النحاة لا يقلب الواو في مثل أسود وأحوى ، بل يقول أسويد وأحويو .

واختلف من جوز هذا القول على وجهين :

أحدهما : أنه يطرد ترك الحذف في نحو عطاء وشقاوة وما شابههما .

والثاني : أنه يختص بباب أحوى لما فيه من شبه المضارع . والأول هو الأصح عندي . لأن ترك الأعدال إن كان كذلك في أسويد ، فليس كذلك في جديول ، فيقال على الأول في عطاء : عطى بحذف الياء الأخيرة منقوصاً كأحيو ، ويجوز على نحو هذا القياس أن يقال : أحيى كقويض .

ومثل أحيو يقال غويو ومعيوية مع ما شابهها في ترك الإدغام بخلاف باب عطاء وشقاوة ، فإن الياء الأولى مصغرهما للتصغير ، والثانية بدلا عن الألف ، والثانية بدلا عن الهمزة في عطى ، وعن الواو في شقاوة ، ولا يمكن جعل الأخيرة واوا لأن الواو في الأسماء إذا كانت طرفاً يجب أن تقلب ياء ، كما سيأتى في بابه إن شاء الله .

وفي مثل أحوى وفي

مثل أوانٍ حرف لينٍ احذف

أى مثل أخرى في جواز ترك الإدغام قليلا ، فكذلك جاء في مصغر باب

أسود أى ما لم يعقل لامه ، فقليل : أسويد وجدبول وجهيور ، وقد سبق أن
حرف اللين إذا كان بعد ياء التصغير فإنه يقلب ياء ، وهنا قد استثنى لك واحدة
من ذلك الإطلاق السابق .

وهو أن لا يكون ذلك اللين مثل الألف أو أوانى جمع آنية كضاربة
وضوارب فإن اللين في مثل هذا يجب حذفه ، وضابط ذلك أنه كل حرف لين
يتم دونه وزن التصغير كما سبق فهو واجب الحذف ، فلو صغر مقاتل ومداع لقليل
مقبتل ومديع ، لأن في هذه الأوزان ما هو أفضل منه ، فإبقاء الأفضل وإسقاط
المفضول مع الزيادة على الوزن لازم كما مضى .

وقد اختلف النحاة على قواين في الألف والواو الياء في مثل ثلاثين وفراشاء
اسم موضع والبروكاء كجولاء اسم لمقتلة اقتتلوا فيها مبتكرين أى جاثين على
الركب ، وبريساء يقال : ما أدرى أى البريساء هو ، أى أى الناس ، وكذلك
البراساء بالألف .

وعن ابن عتيل البروساء أيضاً بالواو ، وليس هو فى القاموس ، وَضَبَطَ بعضهم
فى فراشاء فريشاء بالياء ، وزاد مع البروكاء براكاء بالألف ، وليس هما فى
القاموس أيضاً .

وعلى قياس تصغير هذه الأوزان المذكورة فالظاهر أن تصغير ثلاثين ثلثون
كضويريون ، وبريكاء وفريشاء وبريشاء ، كقريفصاء ولا أقول بحذف هذا
اللين الزائد ، لأنه لم يزد على فميعل إلا بعلامة الجمع السالم أو المذكر الأخير ،
وكلاهما مما لا يعتقد به فى الوزن ، وإلا لقليل فى مصغر قرفصاء قريفص وفى مسلمين
مسيلم وهذا باطل وعلى القول الآخر فيقال : ثلثون كميرون وبريكاء كأسياء
والأول هو الأصح عندى ، وإن رفع هذا القول الأخير عن سيبويه .

وَبَابِ دِينَارٍ كَأَمَلِهِ أَذْكَرُ
وَالْخِلَافُ فِي كِتَابِ وَأَدْوَرِ

أصل دينار دِنَارٍ ، وبتشديد اللزوم فأبدلت منه للدون الساكنة ياءً قرناً بينه وبين المصدر ، ككذابٍ ، فلذلك قيل في جمع دينار وقيراط : دنانير وقراريط ، وفي تصغيرها دنينير وقريريط ، واختلفاً في الهمزة المبدلة من عين فاعل المعقل العين نحو : قائم وسائر وبائع ، أو من عين أفعال إذا كان واواً نحو : أدور وأقوس وأثوب ، فتقوم بردون ذلك إلى أصله فيقولون : قويم وصويم وسوير وبويع وأدير وأقيس وأثيب بياء مشددة في الكل .

وآخرون يبتنون الهمزة على حالها فيقولون : قويم وصويم إلا أثيب فنذر .

ذكر تصغير الثنائي أو الثلاثي المحذوف

وَالْيَاءُ أَخِيرًا فِي ثَنَائِي زِدِ
وَالْحَذْفُ إِنْ يَفْشَى الثَّلَاثِيَّ ازِدِ

إذا كان الاسم المصغر ثنائياً في الوضع ، وجب أن يلحق بآخره ياءً مزيدة غير ياء التصغير جبراً لحروفه حتى تصاح لأن تصغر بفعيل وتحكمهم على الياء له لكثرة زيادتها في الأواخر أو لكثرة حذفها أو نحو ذلك ، مثل من أو ما الموصولة أو للشرطية ، فإنهما اسمان أو أن المصدرية الخفيفة أو نحو ذلك ، فإنه إذا احتيج إلى تصغير شيء من ذلك فيقال : منى موى وأنرى .

وأما الثلاثي الذي حذف بعضه ، فإن ذلك المحذوف منه يرد إلى أصله في التصغير فيقال في عدة وصفة وعَيْدَةٌ ووصيفة ، وفي دمٍ وعمٍ وحرٍ دمي وعمي ، وحرّيجٍ وفي ابنٍ وبنيتٍ وأختٍ بنى وبنية وأخية وفي شفة شفهية ، وفي سنة سنهية أو سنهية وفي اسمٍ ومَسْمِيٍّ أو سمى لما قيل في اشتقاقه أنه من رسم أو من السمو قولان مجتمعان أصبحهما للثنائي لقولهم ساميته ، وزاد بعضهم ثالثاً وهو أنه من السبا وما مضى أصح .

ذكر الثلاثي المؤنث المجرد

وَاخْتِمْ ثُلَاثِيًّا مُؤَنَّثًا بِبِلَا

تاءٍ بها إن كان من لَبَسَ خلا

إذا صغر الاسم الثلاثي المؤنث، فإن كان مجرداً عن تاء التأنيث فإنه يلحق به تاء التأنيث، فيقال في تصغير: أذن وعين، وبد وكتف ورجل: أذينة وعُيينة، ويديّة وكتيفة ورجيلة، فإن كان من إلحاق التاء لبس فإنها لا تلحق فيقال في تصغير خمس وسبع: خميس وسبيع فلو لحقهما التاء لاشتبهتا بصغر خمسة وسبعة، ولا تلحق بنحور: شجر وبقر لالتباسهما بشجرة وبقرة.

وَاللَّزْكَ نَزْرٌ حَيْثُ لَمْ يَلْتَبِسِ

وَالْأَمْرُ فِي الْعَادِي الثَّلَاثِيِّ عَكْسِ

ترك إلحاق التاء في الاسم الثلاثي المؤنث مجرداً نزر أي قابل إن لم يكن مع ذلك لبس. ومثال ذلك رووه بالنقل في نعل ونُعيل، حكاة ابن عقيل، وعن سيبويه في ناب أي مسنة من الإبل بنفس، وفي جرب وقوس جريب وقويس وهما قد يذكران قبل التصغير، فمحتمل وغير ذلك قد حكوه فانقل.

وأما ما عدا الثلاثي فهو بالعكس، أي لا يزداد تاء التأنيث إلا نقلاً فيقال في قدام ووراء: قديمة ووريه، وحكى عن أبي حاتم في إمام أميمة، والله أعلم.

ذكر تصغير الجمع

وفي جمع كثرة المفرد

مصغرا وسالم الجمع اقصدا

إذا شئت أن تصغر جمعا فإما أن يكون ذلك جمع تصحيح أو جمع تكسير .

فأما جمع التصحيح فهو يصغر على أصله كسيهون ومسيلات .

وأما جمع التكسير فهو ينقسم إلى قسمين أيضا : جمع قلة أو جمع كثرة .

فأما جمع القلة فهو يبقى على حاله في التصغير ، وعدم ذكره في النظم هو والجمع

السالم يدل على ثبوتها على أصلها ، وقد مضى ذكر شيء من القول فيهما

كثبوت مدة أفعال كأجبال وأبيات ، وثبوت علامتي جمع التصحيح كما مضى

فتصغير : أفلس وأكلب ، أفلس وأكيلب ، وأرغفة وأعمدة : أريغفة وأعمدة ،

وغلعة وفتية : غليمة وفتية .

وأما جمع الكثرة فهو المذكور حكاه في هذا البيت لتغيره عن أصله ، فإنه

لا يصغر على قياس وزنه ، ولكنه يردّ عن حاله إلى لفظ واحد ، فيصغر على قياس

مفرده ، ثم يجمع جمع السلامة للفريقين ، أي المذكر والمؤنث كل منهما بمطية

ما يوافق من علامة الجمع للسالم .

فالآف والفاء للأنتى ، والنون بعد ياء أو واو للذكور كما مضى فيقال

في تصغير رجال رديار وجمال ، وكتب وقضب ، ورماة ، وكملة وسفارج ورجال

أو نساء جرحى وعُدّال : رجيلون ودويرات ، وجميلات وكتيبات ، وقضيات

ورؤؤنمؤن وكونمؤن وسفیرجات ، وللرجال جریحون وعؤوبذلون ، وللنساء
جریحیات وعؤوبذلات وقس علی ذلك .

وأما اسم الجمع واسم الجنس فإنهما لا يتحولان عن أصلهما ، ولذلك لم يتعرض
لذكرهما ، فتصغير ركب وجوهر ، رکیب وجوهر .

ذكر التصغير بالترخيم

وَكَتَفَ بِالْأَصُولِ تَرْخِيماً وَمَا

عُدًّا انفِصَالُهُ فَلَنْ يَنْتَعِدَمَا

تصغير الترخيم أن يحذف من الاسم المصغر به كل زيادة فيه ، ثم تصغر الأصول من حروفه فقط ، كما قيل في تصغير إبراهيم : برية أو بريهم على قول آخر ، وتصغير قرطاس ومصباح وقسطاس : قريطاس وصبيح وقسيط ، ولا خفاء في أنه إذا زادت الأصول على فعييل فالحذف واجب كما مضى فيه سفيرج وما شابه ، ولا لبس في أنه لا يكون في مصغر هذا الوزن فعييل ، لأن الياء الأخيرة لا تكون لها إلا بدلاً عن مدة زائدة وفي هذا حذف المزيد واجب كما مثلته لك في قريطاس وغيره ، وسواء كثرت الزوائد أو قلت فتقول في مستخرج خريج ، وفي منجنيق جنيق أو مجينق فهما قولان .

ولا بد مع ذلك من إبقاء ما يقدر انفصاله مثل تاء التانيث وعلامة الجمع السالم أو ياء النسب أو نحو ذلك .

وقد قال بعضهم في تصغير سوداء سويدة ، ولا يمتنع أن يكون سويداء على أصله ، ولا يمتنع أن يقال في نحو : ذكرى ذكرى ، لأن ألف التانيث هنا كالتاء ، أو تحذف أصلاً ولا يعاب بما في ذلك من اللبس ، فإني أرى في هذا القياس من نكت الاتعاب ما لا يخفى على من نظر إلى أصله .

فإنك إذا صغرت لفظة ضرب وضارب ، ومضروب ومضارب ، ومضارب ومضارب ، وإذا صغرت لفظة ضرب وضارب ، ومضاربة ومضارب ، ومضارب ومضارب ، وكل ما كان أصل اشتقاقه من لفظة ضرب ، وإن اختلف لفظه فلا يقال فيه غير ضرب كفليس .

وأنا أستحسن أن يقال في باب ضاربين وضاربان : ضربيان وضربيون
ليتميز بذلك عن المفرد ، ويفتقر ذلك كما اغتفر إبقاء تاء نحو : ضاربة وضريبة ،
ويرد في هذا الباب ما كان يستوجب الرد إلى أصله نحو : ناب وباب إذ لا فرق
بين تصغير للترخيم وغيره في ذلك ، ورفضوا تصغير للضمائر وكذلك أين ومتى
ومن وما ومع وغيره ، وحسبك عاملاً عمل الفعل ، فمن ثم قيل : زيد ضويرب ،
وامتنع ضويرب زيداً . انتهى - عبارات ابن الحاجب .

وَنَادِرٌ تَصْفِيرٌ ذَا وَالْمُلْتَحِقُ

بِهِ وَفِي الَّذِي بِهِ نُطِقُ

ذا والملتحق به يعنى أسماء الإشارة فإنه قد ندر تصغيرها وهي من الأسماء
غير المتمكنة ، وكان تصغيرها مخالفاً لقياس التصغير ، وكأنه إعلام بأن تصغيرها
خارج عن القياس ، فاحتمل الشذوذ من وجهين ، فقد يقال في تصغير ذا وتاء وذاك
وتاك أتياك ، وذلك وتالك ، أتياك ، أو تلك ذيا بفتح الأول وزيادة الألف
بعد الياء المشددة ، وكذلك تياً وذيالك وتياك وذيالك وتيالك ، وقد سمع
في ذلك :

بذيالك الوادى أهيم ولم أقل بذيالك الوادى وذيالك من زهدى
وقيل في تصغير هؤلاء :

* من هؤلاء يسكن الضال والسمر *

وفي تصغير هؤلاء مقصوراً . قال ابن دريد :

يا هؤلاء هل سألتن لنا ثاقبة البرقع عن عيني طلاً

وقيل في تصغير الذى والتي اللذيا واللقيا والله أعلم .

باب النسب في اللفظ

لنسب شدّ ياء في اللّطرف
زد ولما تلي بكثرة اعرف
حد ياء النسب وانها ياء مشددة زائدة بعد كمال الاسم لمعنى النسب فبانها
مشددة أخرج يا عبدي وغلالي ، وبانها زائدة أخرج يا علي وسخى ، وبانها لمعنى
النسب أخرج ياء نحو : كرمي وكوكبي .
وأما اشتراط كونها في اللّطرف وأن ما قبلها مكسور فذلك تقدير لحكمها
وتبين لموضعها .

ذكر المحذوف مما تدخل عليه ياء النسب

ومثلها وتاء الأنتي وعلم
تثنية أو سالم الجمع المحمّم

إذا نسب إلى اسم لحقته من قبل ياء نسب أو مثلها في كونها زائدة مشددة، فإنها تحذف أبداً، فإنك إذا نسبت إلى شامعي وقرشي وكرمي ويزدي، تقدر حذف الياء الموجودة فيه الآن، وتزيده ياء النسب فيبقى كذلك: شامعي وكرمي على ما كان عليه من لفظه في الظاهر لا سبيل إلى غير ذلك. وتحذف تاء القانيث أيضاً من المنسوب مطلقاً فتقول في طلحة وفاطمة ومكة: طلحي وفاطمي ومكي. وكذلك يحذف علم التثنية فتقول في للنسب إلى زيد بن والعمر بن زيد وعمرى.

وكذلك علم سالم الجمع فالنسب إلى مسلمين ومسلمات مسلمي لأن كل جمع يرد في النسب إلى واحده كما سيأتي إن شاء الله.

والتثنية في الحقيقة هي أقل الجموع، لأنها جمع واحد إلى واحد، فلذلك اتفق حكمها في كثير من مواضع السالم، هذا وإن سميت مثلاً زيدان أو مسلمين أو هندات فهذا حكمه حكم الجمع، لأنه منقول عنه فقد بر ذلك.

ذكر الياء قبل ياء النسب

بَابُ الْيَاءِ

وَقَلْبُوا يَا ثَالِثًا كَسْرًا بِلِي

وَالْقَلْبُ وَالْتَصْحِيحُ إِنْ سَكَّنَا وَلِي

الياء إذا كانت ثالثة فإنها لا تكون إلا أصلا ، بخلاف باب على وولي ،

فإنهما رباعيان في الأصل ، لأن وزنهما فعيل كظريف ، وليس هذا بالخفي ، هذا

وإن للياء إذا كانت ثالثة فلها حالان :

فإنها إما أن تكون بعد كسرة أو سكون ، فأما التي قبلها كسرة فهي

مخدوفة أبدا سواء لحقتها تاء التانيث أو لا ، فيقال في شيخ وعمر شخوي وعموي ،

وكذلك النسب إلى مؤنثهما .

وأما ما قبله ساكن فله حالان : مدغم عينه في لامه كطى وحى وسيد كون

إن شاء الله ، أو غير ذلك ، وللنحاة فيه أقوال ، وقد استغنيت هنا عن

تفصيله بالإجمال .

فأما ظاهر كلام ابن مالك في الألفية فهو القلب مطلقا حتما ، وقد قسمه بعضهم

إلى ثلاثة أقسام : فإما أن يكون قبله ساكن غير الألف وهو مجرد عن تاء التانيث

كظبي ونهي ، أو ملحقا بها : كظبية ورقية ، أو عينه ألف : كغاية وآية ، وراي

فأما باب ظبي ونهي فقد نقل بعضهم فيه الاتفاق على تصحيحه فيقال فيه

ظبي ونهي . وليس في ذلك نقل ، والهمزة في العين هنا كصحيح فيقال في نائي

ورائي : نائي ورائي ، وأقول إنه لا بد من نظر في نقل هذا الاتفاق .

وعبارة ابن مالك في إطلاق القلب على مقتضى لفظه وهو حجة فيما رُفِعَ

بَابُ الْيَاءِ

بَابُ الْيَاءِ

من ذلك

وقد نقل بعضهم الاتفاق بين سيوييه والخليل على ذلك ، وهذا أحسن ، فإن ذلك لا يشمل غيرها .

وأما الملحق بالتاء كظبية ورقية فهو على قياس تصحيحه عند سيوييه ، وقرى وزنوى شواذ عنده في قرية وزنية بالكسر ، يقال هم بنو زنية أي زناء ، وهما قياس عند الخليل ، وكأنه إنما قال ذلك طلباً للفرق .

والهمز أو واو بلى الهاوى وجب .
واردد كثناني الطى ولللام انقلب

وإن كانت هذه الياء قبلها ألف مثل غاية وآية وزاى ، فإن هذه الياء لا يجوز فيها غير القلب ، ولكن في القلب وجهان : فإنها قلب عن همزة أو واو فنقول غائى وزائى أو غاوى وزاوى ، ومعنى الهاوى أى الألف كما سيأتى في صفات الحروف :

وأما المدغم عينه في لامة ، ولامه في ياء ، فإن اللام قلب في النسب واوا ، والعين ترد إلى أصلها ، سواء كانت ياء أو واوا فيقال فى طى ولى من طويت ولويت : طوى ولوى ، وفى حى وعى : حيوى وعيوى ، لأنهما من حيث وعيت كفرح وقس على ذلك .

وحذف ياء رابع لا كسبى
فَضْلٌ رِوَا هَانِ أَنْجِدَانُهُ الرَّمْ

الياء إذا كانت رابعة فلها حكمان : إما أن تكون ياء مشددة فهذه أصلها ياءان ، أو لآها زائدة مثل ياسمى وعلى ، فهذه ستعاد إن شاء الله .

وإما أن يكون ليس كذلك فلها وجهان : الحذف وهو الأفضل ، والقلب
وهو جائز ، ومثاله نحو : قاض وداع ، ومحى كـكرم ، فيقال : قاضٍ وداعٍ ،
ومحى وقاضٍ وداعٍ ومحوى .

فإن كانت الياء خامسة فصاعداً وجب حذفها أصلاً فيقال : مشترٍ ومنجلٍ
ومستدعٍ مشترٍ ومنجلٍ ومستدعٍ ، والنسب إلى بلنسية بالنسبة ، وقد يجوز
في بعض ذلك الوجهان وإليه الإشارة بقوله :

وَحَذَفُ يَاءِ نَحْوِ مَرْمَى أَصَحُّ

وَفِي مَجِيءِ مَحْيٍ الْمَحْيِي رَجَحَ

مرمى مفعول من رمى ، فياؤه الأخيرة أصلية ، والأولى زائدة ، فإن الياء
في مثل هذا حذفها أصح فقول في النسب إلى مرمى ومهدى مفعول من هدى
ومرضى من رضى مرمى ومهدى ومرضى بلفظه على الأنصح وقد يقال فيها أيضاً
مرمرى ومهدوى ومرضوى بحذف الزائدة وقلب الأخيرة .

وكذلك أن لو صفت من مثل رمى كيعقوب ومسكين يرمى ومرمى فالوجهان
إذ لا فرق . وأما باب محي فهو ما اجتمع فيه ثلاث ياءات ، لأنه مفعّل كمنكر
فالأخيرة منقوصة قياساً كما سبق ، فإذا نسب إليه فالياء الأخيرة محذوفة لأنها
خامسة فبقي بعد حذفها مثل على فقيل فيه : محوى بالقلب ، وحذف الزائد
واختار هذا أبو عمرو ، وبعضهم لا يغيره فيقول محي بمشددتين واخفاره المبرد
وكانه الأحسن .

وَالهَمْزُ وَالْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ أُبْدِلَا

إِنْ كَانَ ذَا الْيَاءِ أَلِفًا زَيْدٌ تَلَا

إذا كان قبل الياء ألف زائد فإن الياء تبدل همزة أو واوا كما سبق في الياء

إذا تقدمها ألف أصلى فهما سواء ، لكننا ذكرنا كل شيء في موضعه على أصل ترتيبه ، فإن الألف فيما فوق الثلاثى لا يكون إلا زائداً سوى في موضع واحد ، وهو أن يكون بدلا من الهمزة بالتخفيف كقراى موضوعاً من قرأ بوزن سبَطْر خففت الهمزة الأخيرة بالياء كما سيأتى إن شاء الله ، ثم خففت الثانية فصارت ألفاً فإنك إذا نسبت إليه تبقى الياء على حالها ، لأنها في حكم الهمزة فتقول : قرأى مثل سبطرى هكذا ذكره النحاة ، ولذلك لم نعرض لذكره في النظم لأنه باق على حاله

وأقول أنا إنه لا يبعد أن تقلب هذه الياء همزة أو واوا لأنها قد خرجت عن حكم الهمزة إلى حكم الياء كما هو ظاهر لفظها ، فتحصل في ذلك ثلاثة أوجه .

وأما التى قبلها ألف زائد فعلى مثل : سقاية ودراية وحماية فيقال فيها : سقائى ودرائى وحمائى أو سقاوى ودرأوى وحماوى ، والهمزة فيها هُوَ الأكبر ، لأن للياء إذا كانت طرفاً قبلها ألف زائد ، وجب قلبها همزة كعطاء وسيماد ذلك فى بابہ إن شاء الله .

ذِكْرُ الْوَاوَاتِ

وَالْوَاوُ بَعْدَ ضَمِّ حُجُولَ بِأَيِّ شَيْءٍ
وَأَقْلِبِ وَفِي كَالغَزْوَةِ الْخُلْفَ اِرْوِيَا

الواو إما أن تكون بعد ما كن أو مضموم لا سواها ، فإن كانت بعد مضموم فإنها لا تكون إلا بعدها تاء التانيث ، فبذلك يقدر توسطها ، لأن الواو إن كانت في الأسماء طرماً بعد ضم فإنها تقلب واؤه أهدأ كما سيأتي إن شاء الله .

وبما نسب إلى هذه الواو وَجِبَ حَذْفُ تَاءِ التَّانِيثِ فَبَقِيَتْ كَالْمَطْرُفَةِ ، فَتَقْلِبُ واؤه ثم نسب إلى هذا الاسم ، فكان حكمه في النسب كحكم ما آخره الياء ، وقد مضى أن الياء تقلب في بعض المواضع واواً مفتوحاً ما قبلها ، وفي بعض المواضع يجب حذفها فتقول في النسب إلى سرورة وقرنوة وهربوة حيسبان وقمحدوة وقلنسوة : سرورى بفتح الراء ، وقرنورى وهربورى كقماضورى أو قرنورى وهربورى كقماضورى وقلنسورى وقمحدورى لازماً كمشترى .

فإن كان ما قبل الواو ما كئنا ، فهو يبقى على أصله فيقال في دلو وعزور وشقاورة : دلورى وعزورى وشقاورى .

ويختلف في نوع واحد من ذلك وهو أن يكون الواو لاماً ثلاثياً صحيح اللين مضموماً بتاء التانيث : كغزوة وقرنوة فهو غزورى وقرنورى على القياس مع تنوينه وغزورى وقرنورى بفتح زائهما عند يونس على تقدير قلب الواو فرقا بين المذكر والمؤنث كما مضى في ظبي وظبية من الاختلاف .
وأما بدورى بالتجويد في النسب إلى البدو فهو شاذ باتفاق .

ذكر ألف المقصور

وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ لَازِمًا قَلْبٌ
وَالرَّابِعُ الْأَصْلِيُّ ذَا فِيهِ انْتِخِبُ

الألف إن كان ثالثاً فإنه يجب قلبه حتماً فيقال في النسب إلى
عضاً وفتى وذواة وحياة ومتى وهنا : عضوى وفتوى ودوى وحيوى
ومتوى وهنوى .

وأما إن كان رابعاً فله حالان : أصلى أو غير أصلى ، فإن كان أصلياً فالقلب
هو الأرجح فيه أيضاً فيقال في النسب إلى مهلى ومرمى ويحى وحتى : مهلوى
ومرموى ويحوى وحتى .

والحذف جائز أيضاً فيقال : مهلى ومرمى ويحى وحتى ، والمراد بالأصلى
الأصل كالألف حتى أو المقلب عن أصل كهملى .

وَفِي سِوَاهُ يَحْسُنُ الْوَجْهَانِ
وَالْحَذْفُ ذَا جَرْدٍ مِنَ الثَّانِي

في سواه أى في غير الأصلى يحسن الوجهان أى القلب والحذف يحسنان
في الألف الرابع إن كان للتأنيث أو للإلحاق مثل : سلمى وحبلى وشبلى وذكري
وزلقى فتقول : سلموى وحبلوى وشبعوى وذكروى وزلقوى ، أو سلمى وحبلى
بالحذف إلى آخرها . واختار بعضهم في الملحقات القلب كالأصليات والحذف
في المؤنثات .

وظاهر عبارة ابن مالك في الألفية للتسوية بين المؤنث والمذكر ، نعم ويستثنى

من ذلك نوع واحد لا يجوز فيه غير الحذف مع الكل ، وهو أن يتحرك الحرف
الثاني من الكلمة مثل : جزي وصرطي وحيدى ، فلا يقال غير جزي ومرطى
وحيدى كحبنى .

وَفِي كَحْبَلِي حُكْمٌ صَحْرًا ضَعُفُوا
وَمَا عَدَاهُ غَالِبًا يَنْحَدِفُ

باب حبلى ساكن الثانى ، وألفه للتأنيث ، إنه يجوز أن يبقى ألفه على حاله ،
ويزاد واواً تلبها باء النسب كالممدود للتأنيث ، لكنه ضعيف فيقال : سلماوى
وحبلاوى ودنياوى .

قال بعضهم : ويجوز أن يطلق هذا التشبيه في ألف للتأنيث وغيره فيقال :
مدهاوى وحتاوى وأرطاوى ، ولم يجز ذلك في باب جزي ، وأقول : إنه لا مانع
من إجازته بخلاف القلب لثقله وأما الألف الخماسى فإنه محذوف مطلقاً سواء
كان مقلوباً أو غيره فنقول في مصطقي ومنتقى ومستدعى وعفرنى وقبمثرى : مصطفي
ومنتقى ومستدعى وعفرنى وقبمثرى ، وصرامى فى صرامى كعقاتل .

وأما قوله : غالباً فهو إشارة إلى قول يونس فإنه بقول يقلب الألف الأصلية
من الخماسى للساكن الثالث مثل : مسمى ومفدى ، ومسموى ومفدوى ولا يلتزم
ذلك فى مثل العفرنى والسرندى ، وإن أزمه إياه صيبويه .

روسانا... ذكر الممدود...

وَهَمْزَ مَمْدُودٍ هُنَا كُنْ مَقْطِيبَةً

مَا كُنْتُ قَدْ أَوْلَيْتُهُ فِي التَّثْنِيَةِ

قد مضى ذكر الممدود في باب التثنية، فإنه إذا كانت المدة ثلاثة أرباع كصحراء وحسناء وأسماء، فالهمزة تقلب واواً فنقول صحراوى وحسناوى وأسماءوى.

وإن كانت مقلبة عن أصل أو للإلحاق فوجهان: التصحيح أو الواو مثل: كساء وحياى واصطفاء وعلياى وخصيماى وكبراء وأنبياء علمين تقول: كسائى

وكسائوى وحيائى وحياوى وعليائى وعلياوى إلى آخرها، وإن كانت الهمزة أصلية فليس غير التصحيح كرجل فأفانى.

وإن كانت الهمزة أصلية فليس غير التصحيح كرجل فأفانى.

وإن كانت الهمزة أصلية فليس غير التصحيح كرجل فأفانى.

وإن كانت الهمزة أصلية فليس غير التصحيح كرجل فأفانى.

الفهرس

الصفحة

٣

تقديم

٥

المقدمة

٧

باب في الاسم والفعل والحرف

١٣

باب في أسماء الأفعال

١٨

باب فعل بفتح العين يفعل بكسرها

٢٣

ذكر ما سمع مضارعه بوجهين

٢٦

باب فَعَلْ يفَعُلْ بضم عين المضارع

٢٩

باب فعل يفَعَلْ بالفتح

٣٠

باب فَعَلْ يفَعِلْ ويفَعُلْ

٣٢

باب في شيء من خواص فعل المفتوح العين

٣٣

باب فَعِلْ بالكسر يفَعُلْ بالضم

٣٥

باب فَعُلْ بضم العين بضمهما

٣٧

باب أفعال تصاغ من أسماء الأعيان

٤٢

باب أفعال الزيادة

٤٥

تفعلل والملحق به

٤٧

افعلل والملحق به

٤٨

غير الملحق

الصفحة

- ٥١ باب ذكر فائدة الزيادة في أفعل
- ٥٣ ذكر فاعل
- ٥٥ مطاوع فاعل
- ٥٦ فاعل
- ٥٧ فاعل
- ٥٨ فاعل
- ٥٩ فاعل
- ٦٠ فاعل
- ٦١ فاعل
- ٦٣ باب حكم حروف المضارعة والفعل الداخلة عليه، مما فوق الثلاثي
- ٦٦ باب في الأمر
- ٦٨ باب فعل ما لم يتم فاعله
- ٧٢ باب اسم الفاعل
- ٧٤ ذكر فاعل كقروح
- ٧٧ ذكر فاعل ككرم
- ٧٨ ذكر فاعل العادي الثلاثي ومفعوله
- ٨٠ ذكر مفعول الثلاثي
- ٨٢ باب الأوزان المدولة
- ٨٤ باب تكثير الفاعل

الصفحة

- باب صوغ أفعل التفضيلية أو التمجيدية ٨٦
- باب في أفعل التعجب ٩١
- باب المصادر ٩٣
- باب في مصدر الثلاثي الممدى ٩٨
- باب فعل اللازم المفتوح للعين ١٠٠
- باب مشترك في فعل اللازم والممدى ١٠١
- باب فعل اللازم كفتح ١٠٢
- باب فعل المضموم ١٠٣
- باب مشترك ١٠٤
- باب مصادر المزيد ١٠٦
- باب المصادر الميمية ١١٣
- باب صوغ اسم الأرض مما كثرت بها والصياغة هو النسب ١٢٥
- الركن الثاني من الأسماء وتصريفاتها باب في الذكر والمعرفة ١٢٣
- باب الضمائر ١٢٥
- ذكر للفعل الداخلة عليه الضمائر إذا كان معتل العين أو اللام ١٣٤
- ذكر نون الوقاية ١٣٨
- ذكر حكم الإسم إذا تلاه الياء ١٤٣
- باب العلم ١٤٥
- باب أسماء الإشارة ١٥٠

الصفحة	
١٥٥	باب الموصول الاسمي
١٦٥	ذكر حذف العائد
١٧١	باب في آلة التعريف
١٧٥	باب في المنقوص والمقصور
١٧٨	باب التانيث
١٩٠	باب في المنصور والمدود الإعلال
١٩٢	باب القننية
١٩٤	ذكر المنزوع تثنيته
١٩٧	ذكر ألف المنصور والمدود
١٩٨	باب عصا وهذا تكميل حكمه
٢٠٥	باب في الجمع السالم المذكر
٢٠٥	ذكر ألف المنصور والمدود المنقوص
٢٠٦	باب جمع المؤنث السالم
٢٠٨	ذكر الألف المنصور والمدود
٢١٠	ذكر حكم الثلاثيات المجموعات
٢١٣	باب جمع تكسير القلة
٢١٨	باب جمع الكثرة
٢٢٨	ذكر الوصف
٢٤٠	ذكر جمع العادي الثلاثي

الصفحة

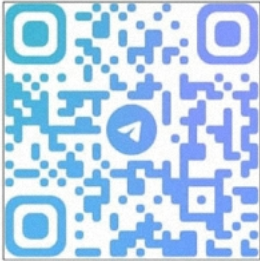
- ٢٤٦ ذكر شبه الجمع وجمع الجمع ونحوه
- ٢٥٠ ذكر ما يمتنع جمعه جمع تكسير
- ٢٥٣ باب التصغير
- ٢٥٦ ذكر فتح عين فعمل
- ٢٥٨ ذكر ما لا يمتد به في الوزن
- ٢٦٧ ذكر تصغير الثنائي أو الثلاثي المحذوف
- ٢٨٨ ذكر الثلاثي المؤنث المجرد
- ٢٦٩ ذكر تصغير الجمع
- ٢٧١ ذكر التصغير بالترخيم
- ٢٧٣ باب النسب
- ٢٧٤ ذكر المحذوف مما تدخل عليه ياء النسب
- ٢٧٥ ذكر للياء قبل ياء النسب
- ٢٧٩ ذكر الواوات
- ٢٨٠ ذكر ألف المقصور
- ٢٨٢ ذكر الممدود



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



رقم الإيداع بدار الكتب ٧٢٢٦ / ١٩٨٦

